عدد خاص

مجلة إسلامية شهرية جامعة

البيان

AL BAYAN

السنة الثامنة والعشرون . العدد ٣٠٥ . المحرم ١٤٣٤ هـ . ديسمبر ٢٠١٢ م

قَدَرُ الأمة..

مسارٌ وحيد

نحو مصير واحد

مجلة البيان
إسلامية . شهرية . جامعة

الافتتاحية

٤ **حق الأمة في تقرير المصير**
التحرير

العقيدة والشريعة

٨ **الوحدة الإسلامية بعد الربيع العربي**
محمد عبد الكريم الشيخ

السياسة الشرعية

١٢ **الأحكام المترتبة على اتحاد المسلمين**
محمد بن شاكر الشريف

بلِّغوا عني ولو آية

١٦ **﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾**
عبد العزيز الناصر

قضايا دعوية

١٨ **صراع بين الدعوة والدعاة**
مشاري بن سعد الشثري

قضايا تربوية

٢٢ **تربية الأجيال على مفهوم الأمة الواحدة**
د. محمد بن عبد العزيز الشريم

معركة النص

٢٥ **مدخل التحريف المعاصر**
فهد بن صالح العجلان

عاجل إلى الإسلاميين

٢٨ **كيف نواجه خطر التفكيك والتقسيم؟**
أحمد فهمي

خدمة العملاء

السعودية
ص. ب ٢٦٩٧٠ الرياض: ١١٤٩٦.
الهاتف الموحد: ٩٢٠٠٠٤٥٤٨
هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ ـ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

للمراسلات عبر البريد الإلكتروني

التحرير
editors@albayan.co.uk
خدمة العملاء
sub@albayan.co.uk
التسويق
sales@albayan.co.uk
العلاقات العامة
pr@albayan.co.uk

المـوزعـــون

الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٢٧٧٣٣.
الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩ هاتف : ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦ .
سلطنة عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠ .
البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ **المنامة:** ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١.
السعودية : الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠.
السودان: الخرطوم، مكتب المجلة ٨٣٢١٢١٨٣.
قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ – ٤٥٥٧٨١١ – ٤٥٥٧٨١٢ – فاكس: ٤٥٥٧٨١٩.
الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت الرمز البريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف: ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩.
المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف: ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩.
اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء : ص. ب ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ ـ فاكس: ٤٠٥١٣٥
تونس: الشركة التونسية للصحافة، ت ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٤٩٩ – فاكس: ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٠٠٤

رئيس التحرير
أحمد بن عبد الرحمن الصويان
alsowayan@albayan.co.uk

مدير التحرير
د. عبد الله بن سليمان الفراج

هيئة التحرير
أحمد بن عبد العزيز العامر
د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف
د. يوسف بن صالح الصغير
فهد بن صالح العجلان
د. أحمد بن عبد المحسن العساف
فيصل بن علي أحمد الكاملي

سكرتير التحرير
إسلام السيد علي

الإخراج الفني
محمد سالم لرضي

عنوان المجلة على الشبكة العالمية
www.albayan.co.uk

الحسابات

السعودية: مصرف الراجحي
آي بان: SA١٣٨٠٠٠٠٢٩٦٦٠٨٠١٠٠٢١٠٠٧

الاشتراكات

السعودية ودول الخليج	١٢٠	ريال سعودي
بريطانيا وإيرلندا	٤٧	يورو
أوروبا	٥٥	يورو
البلاد العربية وإفريقيا	٤٥	يورو
أمريكا وبقية دول العالم	٥٥	يورو
المؤسسات الرسمية	٦٠	يورو

المسلمون والعالم

٣٢ حديث التقسيم.. بين قادم وقديم
د. عبد العزيز كامل

٣٨ تفتيت الأمة بين الواقع والخيال
حسن الرشيدي

٤٢ وسائل مقاومة التقسيم
د. طه الزيدي

٤٩ نماذج واقعية من التقسيم الحديث للعالم الإسلامي
د. محمد مورو

٥٢ نحو أمة واحدة
د. سامي محمد صالح الدلال

٥٨ نجحت الثورات.. هل حان وقت الحوار حول دولة الأمة الإسلامية؟
طلعت رميح

٦٣ مرصد الأحداث
جلال سعد الشايب

عين على العدو

٦٨ الدور الصهيوني في تقسيم المنطقة العربية
د. عدنان أبو عامر

في دائرة الضوء

٧٠ الوحدة اللغوية
د. يوسف العليوي

إعلام

٧٨ دور الإعلام في وحدة الأمة
عادل أحمد الماجد

فكرية

٨٤ التقسيم والفدرلة عند الليبراليين العرب
أحمد عبد العزيز القايدي

اقتصاد

٨٩ تنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية
د. مصطفى محمود عبد السلام

الورقة الأخيرة

٩٤ معالم شرعية لتحقيق اجتماع أهل الإسلام
محمد الشريف

[كلمة صغيرة]

تقسيم المقسَّم!

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.. وبعد:

فقد مضى أكثر من عام على انفصال جنوب السودان الذي مرَّ في العالم العربي وكأنَّ شيئاً لم يكن، وسياق المفاوضات الجارية على ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ربما يقود إلى النتيجة نفسها!

أصوات الإخوة في جنوب اليمن ترتفع بقوة للمطالبة بالانفصال عن الشمال!

أقباط المهجر يدعون بكل رعونة إلى تقسيم مصر، ويتخذون إجراءات عملية لتنفيذ مشروعهم الانفصالي!

النزعات الانفصالية في العراق وليبيا وسورية والصحراء المغربية والخليج تصَّاعد يوماً بعد يوم!

إذاً نحن نستشرف مرحلة جديدة لا تقل خطورة عن اتفاقية سايكس – بيكو الاستعمارية التي مزَّقت الأمة وفرَّقت كلمتها، وتذكي هذه المرحلة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، منها:

أولاً: المكر الكبّار الذي يمارسه الغرب بهيمنته وسطوته السياسية والعسكرية، مستغلاً ما يسمى حقوق الأقليات المذهبية والعرقية، وحق تقرير المصير.

ثانياً: الصفويون الذين يستثمرون الأحداث لتمزيق السنة وتفريق كلمتهم واختراق صفوفهم، ويحدث هذا في العراق وسورية وجنوب اليمن والخليج.

ثالثاً: النزعات العرقية والقبلية التي تستثير الدعوات الجاهلية العنصرية.

رابعاً: الأهواء الحزبية والتطلعات الشخصية لبعض المسكونين بأهواء الزعامة!

ولخطورة هذه المرحلة رأت مجلة (البيان) أن تستصرخ المسلمين وتذكّرهم بأمر الله تعالى لهم بالوحدة والاجتماع، قال الله – عز وجل –: ﴿ وَإِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، ولهذا جاء هذا العدد في مطلع العام الهجري الجديد لاستثارة هذه القضية، فلا سبيل لمواجهة دعوات التقسيم والتفكيك إلا بتأكيد الآصرة الجامعة في هذه الأمة، ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وندعو العلماء والخطباء والدعاة إلى تحويل هذه الآصرة إلى برنامج عمل يؤلِّف القلوب ويجمع الصفوف.. نسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يجمع كلمة المسلمين على الطاعات، ويعيذهم من الفرقة والاختلاف.

حـق الأمة في تقرير المصير

الحمـد لله، والصلاة والسـلام على نبيّنـا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:

فمن غرائب الزمان الذي نعيشه أنه في الوقت الذي تتجه فيه كل الأمم القوية إلى الأخذ بمزيد من أسباب القوة والتقدم عـن طريق التكتلات والاتحادات والتحالفات، رغم الاختلافات والتناقضات بينها؛ فإن أمتنا الإسـلامية التي تجمعها جميعاً وحدة المنشأ والمصير، وتملك كل مؤهلات القوة والثروة، وتؤلف بين شعوبها عوامل الاشتراك في الدين والقيم والمصالح وتقارب الأوطـان؛ هذه الأمة اسـتمرأ أعداؤها في الخـارج والداخل احتكار توجيه شـؤونها والتصرف في مقدّراتها وتقييد حريات شعوبها في اختيار أسلوب حياتها واتجاه مصائرها.

ولما توجَّهـت نوايا الغـرب النصراني نحـو تفتيت الأمة الإسلامية في بدايات القرن الميلادي الماضي بعد وحدتها قروناً متطاولة تحت قيادة سياسـية موحدة؛ طور الغرب مبدأ دولياً لتحقيـق ذلك التفتيت، هو مصطلح (حق تقرير المصير)، الذي كان مفترضاً به مراعاة مصالح الشعوب بما يتناسب مع مصالح الأمم التي تنتمي إليها، لكنه اسـتخدم في حق شعوب أمتنا في الغالب الأعـم بما يتناقض مع المصالح العامة للأمة، والمصالح الخاصة للشعوب.

هذا المصطلح: (حق تقرير المصير)، نشأ في مجال السياسة الدولية والعلوم السياسية ليشير إلى حق كل مجتمع يملك هوية جماعية متميزة في تحديد طموحاته السياسية وتبني الأسلوب السياسـي المفضل لديه؛ مـن أجل تحقيق هـذه الطموحات وإدارة حيـاة المجتمع دون تدخل خارجي أو قهر من قبل دول أو منظمات أجنبية.. لكن الأمر سار على خلاف ذلك في أكثر بلاد المسـلمين؛ إذ فُرضت فيها مناهج سياسية وأنظمة حكم موالية لأعداء الشعوب حتى بعد حركات الاستقلال والتحرر.

كان رئيس الولايات المتحدة (وودرو ويلسون) هو الذي روج للمصطلح بعد اشـتهاره في أواخر القرن التاسـع عشر، وقد أراد ذلك الزعيم الأمريكي توظيف هذا المصطلح في تشـجيع مجتمعات إسـلامية كثيرة على الانفصال عن جامعة الخلافة الإسـلامية في تركيا، وأيضاً في وراثة الدور الاستعماري عن أوروبا بإغراء الشعوب التي كانت تحت سيطرتها بالتمرد عليها والتحرر من هيمنتها؛ لتتولى أمريكا دور السيطرة الاستعمارية الاسـتغلالية لكن بنهج ونكهة أمريكيـة مغايرة، فقد كان مبدأ حق تقرير المصير من أسس معاهدة فيرساي عام ١٩١٩م التي وقعت عليها الدول المتقاتلة فـي الحرب العالمية الأولى، والتي سمحت بتأسيس دول جديدة بتحالفات جديدة.

لذلك كان هذا المبدأ في فترة لاحقة من القرن العشـرين الأساسَ في سياسة إزالة الاستعمار التي سعت أمريكا بها إلى تأسـيس وضع عالمي جديد تنشأ فيه دول مستقلة في إفريقيا وآسيا تدين لها بالولاء بدلاً من الأوروبيين.

بعد الحرب العالمية الأولى شـاعت أفكار تقول إن المجتمع الذي يحق له تقرير المصيـر هو مجتمع الناطقين بلغة واحدة، والمنتمين إلى ثقافة مشتركة، والقاطنين في منطقة معينة ذات حدود واضحة. كذلك شـاع أن ممارسة حق تقرير المصير تتم عن طريق إقامة أمة أو دولـة أو إقليم لمناطق حكم ذاتي، فإذا عاشـت مجموعات من الناس في منطقـة ما ولهم لغة وثقافة مشتركتين؛ يمكن اعتبارهم قوماً أو شعباً، ويمكن إعلان المنطقة دولة مستقلة أو منطقة ذات حكم ذاتي في إطار دولة فيدرالية.

تبـيَّن أن هذه الأفكار غير عمليـة، إذ بلغت كثرة مطالبات الشعوب والمجتمعات للاعتراف بحقها لتقرير المصير لدرجة أن القادة الأوروبيين خشـوا من تقسيم أوروبا نفسها إلى عشرات من الدويلات ذات حدود طويلة تعرقل التبادل التجاري وحرية العبور والسفر، وكذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تبقى

متحدة، بـــل ولا أمريكية؛ إذا روعيت تلك الفروق بين شـــعوب ولاياتهـــا، وهي التي خاض حكامها حروبـــاً مريرة في الأعوام الممتدة مـــن (١٨٦١ إلى ١٨٦٥) لمقاومة حـــركات انفصال في عشر ولايات كانت تطالب بحقها في تقرير مصيرها بعيداً عن الاتحاد الأمريكي.

وفي محاولة لحل إشـــكالية تفكك الأمم الغربية، تأسســـت في وســـط أوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى فيدراليات مثل: تشيكوســـلوفاكيا ويوغوسلافيا، لكن الشعوب التي شاركت في كل من هذه الأنظمـــة الفيدرالية لم تتمكن مـــن الحفاظ على جهاز السلطة المشتركة لمدد طويلة، فانفصلت أجزاء من هذه الفيدراليات إلى دول مستقلة بعد ســـقوط الاتحاد السوفييتي، أي عند إزالة الضغوطات الخارجية وظهور الخلافات الداخلية بشدة.

غير أن تلافي المضرة عند تعذر المصلحة الراجحة لم يرعه الغـــرب في تعامله مع حق تقرير مصير الشـــعوب المنتمية إلى أمتنا المســـلمة، مثلما روعي ذلك مع الأمم غير المسلمة؛ فبعد ســـقوط الدولة العثمانية وظهور التوجه نحو تقاسم أجزائها؛ أُعطيـــت قوميـــات نصرانيـــة عديـــدة حـــق تقريـــر المصير، مثل: الصرب والكروات واليونـــان، وأعطيت الحق فيمـــا بعـــد فـــي أن تتكتل فـــي كيانـــات موحـــدة مثل: الاتحاد اليوغســـلافي والاتحاد التشيكوســـلوفاكي، بينمـــا حُرمت شعوب إســـلامية مثل شعوب ألبانيا وكوسوفا والجبل الأسود من حق تقرير المصير زمناً طويلاً.

هـــذا المبدأ الأمريكي الذي صـــار مبدأ أممياً دولياً، استطاع الغرب توظيفه لخدمة مصالحه الخاصة عن طريـــق تحكم الدول الكبرى في قرارات «الشـــرعية» الدولية، وذلك رغم أن الأمم المتحدة أدخلته ضمن مبادئها علـــى أنه يضمن حق الدول المســـتعمرة فـــي أن تختار مصيرهـــا بعد زوال الاحتلال عنها، فالمبدأ المنصوص عليه فـــي ميثاق الأمم المتحدة يخـــص الدول التي كانت خاضعة للاســـتعمار، لكن تطبيق هذا المبدأ خرقته وقائـــع الانفصال العديـــدة في العالم الإسلامي باســـم (حق تقرير المصير)؛ فالشـــعوب التي كانت تحت إدارة دولة الخلافة لم تكن تعد نفســـها محتلة، وفي وقتنا هذا لم يكن جنوب الســـودان محتلاً حتـــى ينفصل بزعم حق تقرير المصير، وإقليم تيمور الشـــرقية في إندونيســـيا لم يكن محتلاً حتى ينفصل تحت هذا الزعم، وكذلك في الوقت الراهن هناك العديد من سكان المناطق الموضوعة على قائمة الانتظار لتحقيق الانفصال عن بلدان إســـلامية بترشيح ومؤازرة غربية، مثل: دارفور، والصحراء الغربية، وجنوب اليمن، وشـــبه جزيرة ســـيناء، ومناطق النوبة في مصر... وغيرها؛ لم يقل عنها أحد أو تقول هي عن نفسها أنها محتلة.

الغريـــب أن مبـــدأ حق تقريـــر المصير الـــذي رعته الأمم المتحدة في جنوب الســـودان الوثني النصراني بكل قوة وسرعة؛ تلكَّأت وتباطأت في تنفيذه لمجتمعات إســـلامية ظلت غريبة عن محيطها، وطالت مطالبتها بالانفصال دون جدوى، مثل: كشمير المسلمة التي مُنحت نظرياً حق تقرير المصير منذ عام ١٩٤٧ عن الهند الهندوســـية، لكنها لم تنل استقلالاً إلى يومنا هذا، كذلك

لم يُسمح لشعب الشيشان الذي كان مستعمرة روسية، بأن يأخذ حقه في تقرير مصيره بالانفصال عن الاتحاد الروسي مثلما انفصلت دول نصرانية أخرى عن الاتحاد السوفييتي السابق بذلك الحق.

وقبل هذا وذاك، لم يُعطَ الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير بعد انتهاء الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩٤٨، بل حدث العجب العجاب عندما سَلّمت دولة الاحتلال البريطاني الأرض والشعب في فلسطين لاحتلال أخبث وهو الاحتلال اليهودي، الذي أُعطى شيئاً آخر باسم تقرير المصير، وهو الوفاء لليهود بوعد بلفور!

تتضح ازدواجية المعايير الدولية أكثر فأكثر عندما نرى أن (الشرعية الدولية) الممتنعة عن إلزام المجتمع الدولي بمنح حق تقرير المصير أو تنفيذه لشعوب وبلدان مثل فلسطين والشيشان وكشمير؛ جادت بسرعة بمنح هذا الحق وتنفيذه في إقليم تيمور الشرقية لينفصل عن إندونيسيا، فعندما يكون الانفصال لكيان ضاراً بدولة إسلامية يحصل التسارع في إنجازه حتى لو كانت الدولة الراغبة في الانفصال إسلامية أيضاً مثل ما حصل في حالة بنغلاديش مع باكستان.

أمة الإسلام فقط هي المستهدفة دائماً بالتقسيم والتجزئة، والمقصودة أيضاً بالحرمان من التحول إلى الاتحاد والتكتل كغيرها من الاتحادات والتكتلات، مثل: الاتحاد الأمريكي، والاتحاد الروسي، وقبله الاتحاد السوفييتي واليوغسلافي والتشيكوسلوفاكي، ومؤخرا الاتحاد الأوروبي! أما الاتحاد الإسلامي الذي كان قائماً في صورة دولة الخلافة، فقد اتحدت قوى الطغيان ضده، ولا تزال متحدة ضد عودته في أي صورة من الصور! حتى إن الرئيس البئيس السابق لأمريكا (جورج بوش) حين أعلن حربه العالمية الشهيرة، والتي لم يُعلن عن انتهائها رسمياً إلى الآن؛ برّر ذلك وسوّغه بأن الإسلاميين يريدون إقامة دولة للإسلام تمتد من المغرب إلى إندونسيا!

وكأن هذا الحق في الامتداد والاتحاد لا يُمنح فقط إلا على أساس الإلحاد أو الوثنية، نصرانية كانت أو بوذية أو هندوسية؟! مع أن التكتلات العديدة التي تجمع هؤلاء وهؤلاء لا تكتفي بالمبالغة في تقديس حقها في تقرير مصيرها، بل تربط مصير غيرها بها؛ كما دلت على ذلك وقائع الاستعمار والاحتلال الأوروبي والروسي والأمريكي.

لم يُسمح في عالمنا الإسلامي إلا بالاتحادات العلمانية (الكرتونية) التي لم يصبر أصحابها على استمرارها رغم هشاشتها؛ كالاتحاد العربي الهاشمي بين الأردن والعراق عام ١٩٥٨، والاتحاد بين مصر وسورية وليبيا الذي كان يطلق عليه (اتحاد الجمهوريات العربية) عام ١٩٧١، والذي وقع عليه الرؤساء: حافظ الأسد، ومعمر القذافي، وأنور السادات، وقبله اتحاد مصر وسورية الذي كان يطلق عليه (الجمهورية العربية المتحدة) أيام عبد الناصر، وقبله اتحاد مصر والسودان أيام الملكية، وفي بداية عهد حسني مبارك أقيم اتحاد بين مصر والعراق والأردن أطلق عليه (اتحاد التعاون العربي)، وقامت وحدة اندماجية ما بين مصر وليبيا، وأخرى بين سورية وليبيا، بل قامت وحدة بين ليبيا وتونس في عهد الطاغيتين بورقيبة والقذافي عام ١٩٧٤ أطلق عليها (الجمهورية العربية الإسلامية)! وقام اتحاد آخر بعده هو الاتحاد المغاربي الذي ظل مجمداً بسبب الخلافات السياسية بين أعضائه!

لم تستمر هذه الصيغ من الاتحاد لأنها قامت على أسس علمانية ولظروف سياسية واقتصادية سرعان ما تلاشت بتلاشيها، ولأنها لم تكن ذات جذور شعبية، بل كانت في إطار رهانات وأحياناً مكايدات على مستوى الحكام بعيداً عن الشعوب.

حق أمتنا في تقرير مصيرها على أساس هويتها الإسلامية وتجانسها الثقافي وتقارب أقطارها وتداخل شعوبها؛ لا ينتظر مبادئ دولية، ولا مقررات أممية عالمية، ولا هبات وفزعات سياسية داخلية؛ بل إنه حق أوجبته الشريعة الإلهية التي نطق الوحي فيها بما يوجب الاتحاد ويحرّم التفرق في قول الله تعالى: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا** ﴾ [**آل عمران**: ١٠٣]، وقوله: ﴿ **وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ** ﴾ [**آل عمران**: ١٠٥]، وقوله ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ** ﴾ [**الأنفال**: ٧٣].. هذه التكليفات الإلهية لم تخاطَب بها الزعامات السياسية أو النخب الثقافية فقط، بل خُوطبت بها قبل ذلك جموع الأمة التي توجَّه إليها قوله تعالى ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَاسِ** ﴾ [**آل عمران**: ١١٠]، فهي أولى الناس وأولى الأمم بالاجتماع على ما يميزها وما يُبقي لها هذا التميز.

والزمان الآن زمان الشعوب، ولا بد لها أن تأخذ بزمام مصلحة مجموع الأمة في التدرج نحو التقارب الموصل إلى الوحدة، لا من خلال جامعات للدول، بل من خلال (جامعة للشعوب)، وليس بالضرورة على الصيغ القديمة المعروفة في التاريخ الإسلامي، بل في صيغ جديدة معاصرة ضمن ضوابط الشريعة والمصالح العامة لخير أمة.

صدر حديثاً

مجلة البيان

موسوعة أحاديث الشمائل النبوية الشريفة

الرياض: ـ هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ تحويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

التوزيع والمبيعات: ٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ ـ ٠٥٠٢٢١٠٩٢٠ ـ ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ ـ ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ ـ ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥

مكة والمدينة: ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠ المنطقة الجنوبية: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨

المنطقة الشرقية: ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ منطقة القصيم: ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

الوحدة الإسلامية
بعد الربيع العربي

محمد عبد الكريم الشيخ

إن عبارة «الربيع العربي» دخلت قاموس السياسة والإعلام العالمي منذ شهر ديسمبر ٢٠١١ عندما بدأت الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي يوم ١٤ يناير ٢٠١١، لتنتقل بعد ذلك إلى مصر وتطيح بنظام الرئيس حسني مبارك الذي عمّر في الحكم ثلاثة عقود كاملة، ومن ثم إلى ليبيا والإطاحة بنظام القذافي الذي حكم ليبيا بالقهر أكثر من أربعين عاماً، ثم بلاد اليمن، وأخيراً وليس آخراً الثورة المباركة في بلاد الشام. لقد أصبحت عبارة «الربيع العربي» التي تتردد في مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية؛ عبارة جميلة مليئة بالأمل وحيوية الشباب؛ وذلك لما أفرزته هذه الثورات من واقع جديد استعادت فيه الشعوب المقهورة حريتها.

هذا ومن بين أبرز القضايا التي تلقى متابعة واهتماماً بعد ثورات الربيع العربي على المستويين المحلي والعالمي، قضيّة الوحدة الإسلاميّة التي أصبحت هدفاً وموضع اهتمام بالغ لدى الحركات الإسلامية كافة التي تتطلع إلى استئناف الحياة الإسلامية من جديد.

الوحدة الإسلامية: هي الوحدة التي جاء بها الدين الإسلامي وعمل بها المسلمون في الصدر الأول، فكان المخالفون لهم في الدين يفضلون حكمهم على حكم المتحدين معهم في الدين واللغة والوطن، ولم توجد المساواة ولا العدالة الصحيحة إلى اليوم إلا في الإسلام[1].

(١) مجلة المنار (كاملة ٣٥ مجلداً) ٥/ ٨٤١.

الأدلة الشرعية على وجوب اجتماع كلمة المسلمين:

إن الإسلام بُني على كلمتين: «كلمة التوحيد» والشهادة على أنه لا إله إلا الله ونفي ألوهية وربوبية كل موجود سواه، و«توحيد الكلمة» والاعتصام بحبل الله المتين والنهي عن التفرق والتشتت، ولقد بات واضحاً أن فُرقة المسلمين في جماعات وأحزابٍ مُتنافرةٍ مُتناحرةٍ داءٌ ينبغي له العلاج، وأن اعتصامهم بحبل الله جميعاً، وفي جماعةٍ واحدةٍ، أمرٌ لا بد منه، وهو مطلبٌ شرعيٌّ وواقعيٌّ لا خلاف عليه، وضرورة ملحة تفرضها حالة التشرذم والضعف والهوان التي تعيشها الأمة، الأمة التي هانت على أمم الكفر والنفاق، فتكالبوا عليها من كلّ حدبٍ وصوبٍ ينتهكون حرماتها..!

ففي محكمات الكتاب الكريم، وسنة النبي ﷺ، الآيات الكثيرة والأحاديث الصحيحة البليغة الآمرة بالاجتماع، والناهية عن التفرق، حتى أصبح هذا الأمر من البديهيات المستقرة عند كل مسلم. ولو ذهبنا نستقصي شواهد الشريعة التي تفيد بمجموعها وآحادها بوجوب اجتماع كلمة المسلمين؛ لطال بنا المقام، لكن حسبنا فيما يأتي من إشارات ما يكفي كل طالب حق ألقى السمع وهو شهيد.

ويمكننا أن نوجز ذلك فيما يلي:

أ - الأدلة من القرآن الكريم:

أولاً: أمر الله تعالى بالوحدة أمراً صريحاً:

قال الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٣ - ١٠٥]. هذه الآية من أصرح الآيات في الدعوة إلى الوحدة وحفظ كيان أهل الإسلام، قال القرطبي - رحمه الله -: «فإن الله تعالى يأمر بالألفة وينهى عن الفرقة، فإن الفرقة هلكة، والجماعة نجاة»، ورحم الله ابن المبارك حيث قال:

إن الجماعة حبل الله فاعتصموا
منه بعروته الوثقى لمن دانا[1]

وعن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ قال: القرآن، وفي رواية قال: «حبل الله الجماعة»[2].

ويقول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ويقول أيضاً: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ - ٣]... إلى غير ذلك من النصوص؛ ولهذا أصبحت الجماعة والاجتماع على الخير والطاعة من ضروريات الدين ومحكماته، والعبادات العامة، كالصلاة والصوم والحج والأعياد وغيرها؛ دليل عملي على ذلك.

وفي صحيح مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ولا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»[3].

ثانيا: النهي الصريح عن الافتراق والاختلاف الذي هو ضد الوحدة والاجتماع:

قال الله عز وجل: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

قال الطبري: «يقول تعالى ذكره للمؤمنين به: أطيعوا أيها المؤمنون ربكم ورسوله فيما أمركم به ونهاكم عنه ولا تخالفوهما في شيء، ولا تنازعوا فتفشلوا، يقول: ولا تختلفوا فتفرقوا وتختلف قلوبكم فتفشلوا، يقول: فتضعفوا وتجبنوا وتذهب ريحكم»[4].

قال الشاعر:

وفي كثرة الأيدي عن الظلم زاجر
إذا حضرت أيدي الرجال بمشهد

أخرج الطبري عن ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، قال: في هذا ونحوه من القرآن أمرَ الله جل ثناؤه المؤمنين بالجماعة ونهاهم عن الاختلاف والفرقة وأخبرهم أنما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله.

وذكر القرآن براءة الرسول ﷺ من المفترقين، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، يقول القرطبي - رحمه الله -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ هم أهل البدع والشبهات وأهل الضلالة من هذه الأمة، ﴿شِيَعًا﴾ فرقاً وأحزاباً، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع، ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ فأوجب براءته منهم»[5].

وهدد الله تعالى في كتابه العزيز باسوداد وجوه طوائف من المفترقين يوم القيامة، كما قال الله تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وعن زَكَرِيَّا بْنَ سَلَّامٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ قَالَ انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ وَهُوَ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ، أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ» ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَهَا إِسْحَاقُ[6]. وعن النعمان بن بشير عن رسول الله قال: «الجماعة رحمة، والفرقة عذاب»[7]. ثم إن محنة الفرقة من الأسباب المباشرة في هلاك هذه الأمة كما في قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٦٥].

ولذلك جعل الله من أخص صفات المؤمنين أنهم أولياء بعض، قال الله عز وجل: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١].

ب - الأدلة من السنة المطهرة:

قال رسول الله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»[8]، وقال: «المسلم أخو المسلم».

وحذّرت الشريعة من الشذوذ ومفارقة الجماعة، ففي سنن الترمذي عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قُمْتُ فِيكُمْ كَمَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ فِينَا، ثم ذكر خطبة جاء فيها «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الْجَمَاعَةَ، مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ، فَذَلِكُمُ الْمُؤْمِنُ»[9].

(١) تفسير القرطبي: ٤/ ١٥٩.
(٢) قال الهيثمي: ورجال الأول رجال الصحيح، والثاني منقطع الإسناد، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ٣/ ١٤٤.
(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٧، رقم ٨٧٨٥)، ومسلم (٣/ ١٣٤٠).
(٤) تفسير الطبري (١٠/ ١٥).
(٥) تفسير القرطبي ٧ / ١٥٠٨.
(٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - القاهرة، وقال شعيب الأرناؤوط: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لجهالة سلام والد زكريا ٥ / ٣٧٠.
(٧) أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٨)، والقضاعي (٣/ ١).
(٨) أخرجه البخاري (٢/ ٨٦٣، رقم ٢٣١٤)، ومسلم (٤/ ١٩٩٩، رقم ٢٥٨٥)، والترمذي (٤/ ٣٢٥، رقم ١٩٢٨) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٥/ ٧٩، رقم ٢٥٦٠).
(٩) أخرجه الترمذي (٢/ ٢٥)، والحاكم (١/ ١١٤)، والبيهقي (١/ ٩١).

وعن أبي الدرداء قال: «ما من ثلاثة لا تقام فيهم الصلاة إلا وقد استحوذ عليهم الشيطان، فعليكم بالجماعة، فإنما يأكل الذئب القاصية»[1].

كما نهت الشريعة عن أن يهجر المسلم أخاه المسلم، وأمرت بإفشاء السلام بين المسلمين من أجل إشاعة المحبة، وأمرت بصلاة الجماعة ولم تعذر أحداً في التخلف عنها إلا في أشد الظروف، ونهت أن يسافر الرجل وحده، وأن يبيت وحده.

ج - دلالة العقل:

إن وجوب الوحدة بين المسلمين يُستدل عليه بالعقل الصحيح مع النقل الصريح الصحيح؛ لأن الاتحاد ذو منافع عديدة، وفوائد كثيرة، فالعقلاء من كل ملة ونحلة في القديم والحديث اتفقوا على أن الوحدة سبيل العزة والنصرة؛ فهذا معن بن زائدة الذي وصفه الذهبي بقوله: أمير العرب أبو الوليد الشيباني أحد أبطال الإسلام وعين الأجواد؛ يوصي أبناءه عند وفاته بقوله:

كونوا جميعاً يا بني إذا اعترى
خطب ولا تتفرقوا آحادا
تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً
وإذا افترقن تكسرت آحادا

وصدق الله عز وجل إذ يقول: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

قال قتادة: الحسنة هي الألفة والجماعة. والسيئة: الفرقة والاختلاف.

إن الغرب النصراني يعمل جاهداً على تغذية كل سبب يغذي الفرقة بين المسلمين، ويكرس تباعدهم، ويزيد من تناحرهم.

لقد مُزِّق السودان إلى شطرين، والعراق متوعَّد بتجزئته إلى ثلاث دول، ودويلات في جنوب لبنان، ولم يغمض لأوروبا جفن إلا بعد أن انقسمت البوسنة والهرسك، وبدأت بقع من إندونيسيا بالانفصال، وهكذا.. وفي المقابل ها هي أوروبا تسعى بكل ما تستطيع لتحقيق أكبر قدر من الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لقد سارعوا بعد أن طحنتهم حروب ضروس كالحربين العالمية الأولى والثانية؛ إلى الاستعلاء على الخلافات الشخصية، وتناسي أحقاد الماضي، وتجاوز الفوارق العقدية، وصهر حدود الفرقة.

إن هذه الحقائق عن المصالح التي تؤدي إليها الوحدة، وهذه المفاسد التي تدفعها؛ من أدلة وجوب الوحدة؛ فالشريعة الإسلامية جاءت لتحصيل مصالح العباد في الدارين، وتحصيل هذه المصالح يكون بتحقيق أي أمر يجلب المصلحة ويدفع المفسدة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(١) مسند الإمام أحمد، وهو في صحيح الجامع حديث رقم: ٥٧٠١.

وعليه؛ فإن وجوب تحقيق الوحدة بين المسلمين ثابت بنصوص الكتاب والسنة المتضافرة المتآزرة، وهذا الوجوب ثابت أيضاً بالعقل والنظر الصحيح.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الأصل العظيم، وهو الاعتصام بحبل الله جميعاً وأن لا نتفرق، هو من أعظم أصول الإسلام، ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه، ومما عظم ذمه لمن تركه من أهل الكتاب وغيرهم، ومما عظمت به وصية النبي في مواطن عامة أو خاصة، مثل قوله: (عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة). وباب الفساد الذي وقع في هذه الأمة، بل وفي غيرها، هو التفرق والاختلاف، فإنه وقع بين أمرائها وعلمائها من ملوكها ومشايخها وغيرهم من ذلك ما الله به عليم، وإن كان بعض ذلك مغفوراً لصاحبه لاجتهاده الذي يغفر فيه خطؤه، أو لحسناته الماحية، أو توبته، أو غير ذلك، لكن ليعلم أن رعايته من أعظم أصول الإسلام»[2].

إنه مما يؤسَف له أن نرى العالم يتجه إلى عولمة العالم، حيث عالم واحد تذوب بينه الحدود وتتلاشى بينه الفوارق؛ ونحن ما زلنا غارقين في خلافات تافهة، وصراعات سخيفة.

فتفرق الأعداء بعد مودة
صعب فكيف تفرق القربا

إن الوحدة التي نطالب بها ونتطلع إليها، خاصة بعد هبات نسيم الربيع العربي، هي أن يجتمع العالم الإسلامي كله تحت راية واحدة، ودستور واحد، ولا ريب أن الطريق طويل، وأولى مقدماته تنمية الشعور لدى الأمة بخطورة الفرقة، وضرورة الوحدة في البلد الواحد، وذلك من خلال اجتماع كل أهل القبلة ممن يدينون بالإسلام، ويذعنون لأحكامه في الجملة، والاتفاق فيما بينهم على القواسم الشرعية المشتركة، والوقوف صفاً واحداً أمام كل الأصوات الداعية إلى تمزيق البلد الواحد على أساس القبيلة أو الجنس أو الإقليم، ثم الانتقال إلى تعزيز الشراكة مع الدول الأخرى، خاصة المجاورة، من خلال مؤسسات المجتمع المدني؛ بعقد شراكات استراتيجية فيما بينها في المجالات الدعوية والتعليمية، ومجالات الإغاثة والصحة، وغيرها.

هذا والعبء الأكبر في هندسة هذه الوحدة والترتيب لها إنما يقع على عاتق العلماء وأهل الفكر والرأي في عالمنا العربي والإسلامي، ثم الأحزاب السياسية التي تنطلق من مبدأ التحاكم إلى الإسلام، فعلى كلا الجانبين أن يمهّدا لهذه الوحدة المأمولة، والتي ستكون عاجلاً أو آجلاً، بنا أو بغيرنا، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

(٢) رسالة خلاف الأمة في العبادات (ص ٣٢-٣٤) بتصرف.

بشـرى لطـلاب وطالبـات العلـم
أول أكـاديميـة متخصصـة في مجالـها
تعنى بصناعة المفسر وتعتمد التعليم
عن بعد
أكاديمية تفسير
TafsirAcademy
صنـاعـة المفـسـر
www.Tafsiracademy.com
أحب الناس الى الله أعلمهم بما أنزل "مجاهد"
مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies
ملتقى
أهـل التفسـير
١٠ سنوات
من الحـوار العلمـي المميـز
- التفسير وعلوم القرآن
- الانتصار للقران الكريم
- القـــرآءات
- الرسائل الجامعيـــة
- الكـتب والاصـدارات
- البـرامـج الإعلاميـة
قالو عن الملتقى:
ملتقى أهل التفسير اسْمٌ على مُسَمًّى، وقد أفَدْتُ من الانضمام إلى هذا الملتقى المبارك فوائد جملة، منها: التَّعَرُّفُ على كثير من المشتغلين بالدراسات القرآنية، والاطلاعُ على ما يُنْشَرُ من بحوث وكتب، مع ما يَتَّصِفُ القائمون به من عِلْمٍ وحِلْمٍ، وَفَّقَهُمُ اللهُ وجزاهم كُلَّ خير.
(أ.د. غانم قدوري الحمد - جامعة تكريت)

الأحكام المترتبة على اتحاد المسلمين

محمد بن شاكر الشريف
alsharif@albayan.co.uk
@mshalsharif

خلق الله تعالى الناس كلهم من نفس واحدة، ثم خلق من هذه النفس زوجها، ثم بثّ منهما البشر كلهم رجالاً ونساء ونشرهم في مشارق الأرض ومغاربها ليعبدوه وحده ولا يشركوا به شيئاً. خلق الله عباده حنفاء فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرّمت عليهم ما أحل الله لهم، وقد كان الناس في أول خلقهم محصورين في منطقة جغرافية واحدة، ثم أخذوا ينتشرون في ربوع الأرض، وقامت بإزاء ذلك دول: إمارات وممالك، أغرى الشيطان صدور بعضهم على بعض فظهرت العداوات والبغضاء بينهم ونشأت الحروب وتربصت كل دولة بالأخرى تلتمس منها غرة حتى تضمها إليها وتستولي عليها.

ودعوة الإسلام تشمل الناس كلهم في كل مكان وجدوا فيه من أرض الله لتجمعهم على عبادة الله وحده لا شريك له وتسلك من استجاب منهم في دولة واحدة دار الإسلام المعبود فيها رب العالمين وحده لا شريك له، والإسلام دينهم الذي به يدينون والذي يؤلف بين المسلمين ويجمعهم على عقيدة واحدة وشريعة واحدة.

والدولة الواحدة تعني أن يكون المسلمون كلهم يجمعهم كيان سياسي واحد، لأن الأرض كلها لله، قال تعالى: ﴿إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، والشريعة التي يجب أن تكون حاكمة فيها هي شريعة خالقها ومالكها كما بيّن ذلك في خطابه لداود عليه السلام: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، والحق محصور فيما شرعه الله، وما خالفه فهو الهوى الجامح الذي يورد صاحبه موارد الردى، ولا ينبغي أن تتعدد دول المسلمين، لأنه لا مسوغ له، ولأن التعدد يؤدي للضعف أمام العدو الذي يغريه بالعدوان، وربما أدى للتنازع بين تلك الدول الإسلامية المتعددة؛ فتراق الدماء في غير وجه حق، وقد بيّن الله تعالى أن هذه الأمة المرحومة أمة واحدة ولها رب واحد لا شريك له كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وقال: ﴿وَإِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، والمراد بالأمة هنا الدين كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «قوله ﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ يقول: دينكم دين واحد»، والدين هو أعظم ما يوحد بين الناس ويؤلف بينهم ويكون منهم أمة متجانسة.

وقــد كان ملحوظاً من بعد تكوين دولة الإســلام في المدينة بعد هجرة الرسول الكريم ﷺ إليها، حرص الإسلام على جمع المسلمين في دولة واحدة، ومن أجل ذلك شرعت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، فأثنى الله في كتابه على المهاجرين الذين تركوا أوطانهم وديارهم واســتوطنوا دار الإسلام، وطلب الرسول ﷺ من المؤمنين الذين يؤمنون بالله وما أنزل على رســوله، أن يتركــوا بلادهم وديارهم ويتحولوا إلى دار الإســلام المدينة فــي ذلك الوقت، فقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث بريدة أن الرسول ﷺ كان إذا أمر أميراً على جيش أو ســرية أوصاه في خاصة نفســه بتقوى الله وأوصاه بوصايا متعددة منها دعوته لمن يؤمن بالله ورسوله ويستجيب لدعوة الإسلام، يقول: «ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شــيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين»[1]. كما قطع الله تعالى الولاية بين من لم يهاجر من المؤمنين ويترك بلاده ويتحول لدار الإسلام، وبين الذين هاجروا وتركوا أوطانهم وديارهــم، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]، وجعل لهم رغم ذلك على الدولة الإســلامية

(١) صحيح مسلم، رقم ١٧٣١.

حــق النصرة في الدين فقال تعالى: ﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢]، من غير أن يخل ذلك بالعهــد أو الميثاق الذي يكون بين دولة المســلمين وبين من استنصروا عليهم، ومن ثم جاء الاستثناء في النصرة فقال تعالى: ﴿إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ [الأنفال: ٧٢].

فالمســتقر من أحكام فقه السياسة الشرعية أنه يجب أن تعم المســلمين دولة واحدة، وهي دولــة الخلافة، وأن يكون ولي أمرهم جميعاً شخص واحد، وهو الخليفة، وهذه الدولة ليس هناك ما يمنع من تقسيمها إدارياً إلى وحدات أصغر يكون على كل واحدة منها أمير أو والٍ، بل التقســيم في هذه الحالــة، خاصة مع امتداد رقعة دولة الإســلام وتغطيتها مساحات شاسعة في عدة قارات من العالم؛ هو المتعين؛ لضمان قيادة الدولة إلى تحقيق أهدافها من حفظ الدين وسياسة الدنيا به، فالصورة فيها تعدد، لكن الحقيقة أن الكل جميع في كيان واحد مرتبط بإمارة أو رئاسة عليا.

وعندما يصير المســلمون في دولة واحدة يتحقق لهم كثير من الأمور، منها:

١ - نشــر دعــوة الله فــي الخافقين حتــى لا يعبد فــي الأرض غير الله تعالى، فتلك مــن أعظم المهام التي أخــرج الله تعالى هذه الأمة لهــا، وإنما تتحقق على أكمل وجوهها عندما تكون بلاد المسلمين دولة واحدة، وفي نشر الدعوة وإيصالها للعالمين حياة للمســلمين والكافرين على حد ســواء، أما المســلمون فبطاعتهم لله تعالى وإنفاذهم لأمــره وإخراجهم الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم وجهادهــم في ســبيل ذلك، وأما الكفــار فبخروجهم من اســتعباد الطواغيت لهم الذين يجبرونهم على الكفر برب العالمين واستعادتهم إنسانيتهم التي من خلالها يُعتقون من ذل الاســتعباد ويملكون حريتهم وقرارهم في الدين الذي به يدينون.

٢ - القوة المفرطــة الناتجة عن العدد الضخم الذي يزيد على مئات الملايين التي تكون كلها تحت إمرة واحدة ولهــا غايات واحدة متفــق عليها، إضافــة إلى اجتماع السلاح بعضه إلى بعض بأنواعه المختلفة، ما يجعل منها دولة مرهوبة الجانــب، فلا يفكر أحد في العدوان عليها أو علــى أجزاء منها أو حتى على فــرد من أفرادها في أي بقعــة من الأرض حل بها، قال اللــه تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا

﴿لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. واجتماع المسلمين وتوحدهم في دولة واحدة من أعظم أسباب القوة، وهذا من أكبر الأسباب التي تجعل أعداء الأمة يسعون بكل سبيل إلى تفريق الأمة وتفتيتها إلى عدة دويلات حتى تضعف ويسهل السيطرة عليها، وقد سعت دول الكفر مجتمعة إلى هذا ونجحت في تحقيقه عندما ابتعد المسلمون عن أحكام دينهم، ففي المرحلة الأولى قصمت عرى دولة الخلافة وحوّلتها من دولة واحدة إلى أكثر من خمسين دولة لا يربطها رابط سياسي أو اقتصادي، وفي المرحلة الثانية قسمت المقسم حتى قسمت الدولة الواحدة إلى دولتين كما حدث في السودان وفي إندونيسيا، وللأعداء خطط منشورة في ذلك في تقسيم بعض الدول ذات الثقل الكبير إلى عدد من الدويلات حتى تضعف هذه الدول ويحدث التناحر والتقاتل بينها على توزيع الثروة والمياه والديون فتنهار ولا تقوم لها قائمة.

٣ – القوة الاقتصادية، فعندما يكون المسلمون دولة واحدة يقوى اقتصادهم لتوفر كثير من المعادن المهمة التي يحتاج إليها العالم في رقعة العالم الإسلامي، ولوجود مساحات شاسعة من الأراضي المزروعة أو القابلة للزراعة، فيحدث من جراء ذلك اكتفاء ذاتي ولا يحتاج المسلمون إلى الاستيراد من دول الكفر، ويصير حجم التجارة الداخلية بين الأقطار الإسلامية كبيراً جداً في ظل العملة الواحدة وفي ظل الانتقال الحر للسلع التجارية من قطر إلى قطر آخر دون عوائق أو ضرائب أو جمارك، ومع قوة الاقتصاد يتمكّن المسلمون من تطوير الصناعة لديهم واقتحام هذا المجال الذي يكاد يكون مقصوراً على دول الكفر في الصناعات الكبيرة والصناعات العسكرية ومجال إنتاج الأسلحة، ومن نتيجة القوة الاقتصادية للمسلمين تصبح لديهم القدرة على أن تحتل رؤاهم الاقتصادية المكانة اللائقة بها في خضم الرؤى الاقتصادية المخالفة، حتى تتغلب المعاملات المالية الإسلامية على المعاملات المالية الربوية، ويبدأ العالم بالبحث عن صيغ للتعاملات بعيدة عن الصيغ الربوية حتى يتمكن من التعامل الاقتصادي مع دولة المسلمين.

٤ – التكامل في جميع المجالات: في ظل الدولة الواحدة يكون هناك تكامل طبيعي بين الأقطار، تكامل لا يحتاج في إنشائه وتكوينه إلى قانون أو نظام، فتنتقل الأموال والسلع والعمالة من قطر إلى قطر بسهولة ويسر، ما لا يسمح بوجود التفاوت الكبير في دخول الناس في الأقطار المتعددة كما هو حادث في حالة كون تلك الأقطار دولاً منفصلة عن بعضها بعضاً، كما لا يسمح وجود هذا التكامل بحدوث كوارث في قطر من الأقطار ولا يتفاعل معها بقية الأقطار إلا من باب الصدقة والإحسان، بل يشعر الجميع أنهم دولة واحدة، وأن رئيس الدولة أو الخليفة أو الإمام الأعظم مسؤول مسؤولية كاملة عن الأقطار جميعها بدرجة واحدة، وحينئذ يسعى إلى تلافي أثر الكارثة سعي المسؤول لا سعي المتصدق، ولا ينظر إلى القطر الذي يعيش فيه نظرة أرأف وأرحم من نظرته لبقية الأقطار على أنه بلده الذي يحظى بعنايته ورعايته، بل ينظر إلى الأقطار كلها نظرة واحدة، وهذا ما حمل عمر – رضي الله تبارك وتعالى عنه – حينما قال وهو في المدينة: «لو مات جمل ضائعاً على شط الفرات لخشيت أن يسألني الله عز وجل عنه».

٥ – حرية التنقل، حيث ينتقل المسلم من أقصى الدولة في المشرق إلى أقصاها في المغرب بغير قيود ولا حواجز، ما يزيد من امتزاج المسلمين وتآلفهم وحدوث المصاهرة بينهم ويشعر المسلم أينما حل أنه في بلده وبين أهله، وقد كان ذلك موجوداً، حيث ينتقل المسلم من أقصى الغرب الإسلامي إلى أقصى الشرق دون معوقات أو حواجز أو تأشيرات دخول.

٦ – توحد القوانين والأنظمة في جميع الأقطار الإسلامية إلا ما كان متأثراً بالعادات والأعراف، فهنا يراعى عادة كل قطر وعُرفه، وتَوحُّد القوانين والأنظمة يُوحد بين تصورات الناس وتصرفاتهم، ما يحقق قدراً كبيراً من التجانس الذي لا يجعل المسلم يشعر بأي اختلاف أو غربة حين ينتقل من قطر إلى قطر.

وكون المسلمين مجتمعين في دولة واحدة ينتج عنه:

١ – لهم قيادة واحدة، سواء سمي القائم بها رئيساً أو أميراً، ويكون لهذه القيادة مجموعة معاونة على القيام

بالأعمال المنوطة بها، سواء سموا مستشارين أو معاونين أو وزراء، واسم الوزارة هو الأليق بعملهم.

٢ - وجود والٍ أو أمير لكل قطر مرتبط بالرئيس الأعلى أو الإمام؛ لأن له إمارة عليه، فيتقيد بالخطة العامة للدولة ويتصرف في حدود صلاحياته الممنوحة له ولا يبت في الأمور الكبرى التي لها تأثير في دولة الإسلام إلا بالرجوع إلى الرئيس الأعلى (الخليفة أو الإمام أو أمير المؤمنين)، ويتخذ له مجموعة معاونة للقيام بما وجب عليه من الأعمال للقطر الذي يكون أميراً عليه.

٣ - الاتفاقيات أو المعاهدات أو عقود الصلح التي يجريها الرئيس الأعلى تكون ملزمة لأقطار الدولة الإسلامية كلها، وكذلك شن الحرب التي يشنها الإمام تلزم الأقطار كلها بالموقف نفسه حتى يضع كل قطر إمكاناته المادية والعسكرية من عتاد وسلاح ورجال تحت تصرف الإمام.

٤ - لا يصلح لقطر من الأقطار أن يعقد صلحاً منفرداً أو يوقع اتفاقية أو معاهدة بانفراد، وكذلك لا يشن الحرب بانفراد، بل ينبغي الرجوع في كل ذلك إلى الرئيس الأعلى ليصدر عن رأي محكم قد أقره الرئيس الأعلى ووزراؤه الملقى على كاهلهم معاونته في قيادة الدولة وإدارتها.

٥ - وجود بيت مال عام للدولة كلها وفي الوقت نفسه بيت مال خاص لكل قطر من الأقطار.

مِن كل ما تقدم يتبيّن أنه يجب على المسلمين أن يسعوا ليكونوا في دولة واحدة تجمعهم، ويكون لهم رئيس أو أمير أو إمام واحد يأتلف عليه المسلمون بأجمعهم، وأن تكون علاقة أقطار المسلمين وقادتها بالدولة وإمامها علاقة الجزء بالكل والفرع بالأصل، لكن قد يحدث كما هو في أيامنا هذه أن ينفرط عقد الدولة الواحدة وتنقسم إلى عشرات من الدول، حيث يربو في أيامنا هذه عدد الدول الإسلامية على خمس وخمسين دولة، ويصبح من العسير أو المتعذر رجوع البلدان المقسَّمة إلى كيان واحد واجتماعهم على زعيم واحد، وفي هذه الحالة لا يمتنع أن تتعدد الدول ويكون لكل دولة رئيس ولا يكون رئيس منهم إماماً، بل أميراً على رقعة من الأرض بمن فيها من المسلمين، وكل أمير ينبغي عليه أن يعقد النية على أنه متى ما وجد الإمام فإنه يلقي إليه مقاليد السمع والطاعة وينتظر منه ما يأمر به فيه، وقد افترض إمام الحرمين في القرن الخامس الهجري ما نحن فيه الآن وقال: إذا «خلا الدهر عن إمام في زمن فترة، وانفصل شطر من الخطة عن شطر، وعز نصب إمام واحد يشمل رأيه البلاد والعباد، فنصب أمير في أحد الشطرين للضرورة في هذه الصورة، ونصب أمير في القطر الآخر منصوب، ولم يقع العقد الواحد على حكم العموم إذا كان يتأتى ذلك، فالحق المتبع في ذلك أن واحداً منهما ليس إماماً، إذ الإمام هو الواحد الذي به ارتباط المسلمين أجمعين.

ولست أنكر تجويز نصبهما على حسب الحاجة، ونفوذ أمرهما على موجب الشرع، لكنه زمان خال عن الإمام... فإن اتفق نصب إمام، فحقّ على الأميرين أن يستسلما له، يحكم عليهما بما يراه صلاحاً أو استصلاحاً»[1].

وإذا كان ما تقدم من كلام إمام الحرمين يمثل الحل الفقهي لما نحن فيه، فإنه يجب على المسلمين السعي لتجاوز حالة الضرورة التي أوقعهم فيها سقوط الخلافة الإسلامية رسمياً عام ١٩٢٤م، وإن كانت ساقطة حقيقة قبل ذلك بكثير منذ أن حلت القوانين الوضعية محل الشريعة الإسلامية، ومن ثم فينبغي أن تكون هذه القضية حية في قلوب المسلمين وأن يوليها الدعاة والشيوخ والمفكرون والكتّاب العناية اللائقة بها، وأن لا تخلو من أحاديثهم في كل حدث مناسب لذلك، فتقام الندوات وتلقى المحاضرات والخطب وتؤلف الكتب والرسائل وتنشر بكل سبيل في كل تجمع للمسلمين، مع السعي إلى إزالة كل شقاق واختلاف، سواء على مستوى الأفراد أو مستوى الدول، عن طريق تكوين جماعة أو جمعية تتخصص في الدعوة لهذه القضية، وعمل الأبحاث المتعلقة بها ونشرها والجواب عن كل ما يثار ضدها، وإذا قويت العزائم ونهضت الهمم، ومع توالي العمل وعدم اليأس أو الضعف؛ يوشك الأمر أن يؤتي أكله، ومثل هذا لا ينتظر حدوثه في زمن وجيز، بل لو استمر العمل في تحقيقه وإنجازه عشر سنوات لم يكن ذلك كثيراً على تحقيق تلك الغاية النبيلة، ولعل قيام الثورات في عدة بلدان عربية وتوجه الأنظمة الجديدة لتحكيم الشريعة؛ مما يكون عاملاً من أهم العوامل المساعدة على تحقيق هذا الهدف العزيز.

(١) غياث الأمم في التياث الظلم، ١٧٨.

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾

عبد العزيز الناصر

من مظاهر غربة الدين في زماننا اليوم أن تصبح أصول الإيمان والتوحيد عُرضة للأخذ والرد بين أبناء المسلمين، ويصبح المتمسّك بها غريباً توجَّه إليه سهام النقد ويوصف بالتشدد والتطرف وبث الفرقة في الأمة وابتغاء الفتنة بين طوائف المجتمع في الدولة الواحدة وأبناء الوطن الواحد!!

ومن هذه الأصول العظيمة التي توجَّه لها سهام الهدم والاستهجان، عقيدة الولاء والبراء؛ الولاء لله عز وجل ورسوله ﷺ وللمؤمنين الموحدين، والبراءة من الشرك والمشركين، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال سبحانه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

ومن أخطر المعاول التي تستخدم اليوم لهدم عقيدة الولاء والبراء، معول «الوطنية» عندما يراد بها إحلال رابطة الوطن محل رابطة الإخاء الإسلامي، وذلك يفقد الولاء والبراء بين أبناء المجتمع المسلم.

إن حب الوطن ومكان المنشأ والحنين إليه طبعٌ جبلّي فطري مغروس في النفوس، ولشدة مفارقة الأوطان على النفوس رتب الله - عز وجل - عليها الثواب العظيم للمهاجرين في سبيله المفارقين لأوطانهم من أجله، قال الله عز وجل: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

وها هو بلال - رضي الله عنه - يحنّ إلى وطنه الأصلي مكة بعد أن هاجر منها ويقول:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة
بوادٍ وحولي إذخر وجليل

فهذا الحب والحنين لا ضير فيه ولا لوم وليس نزاعنا مع دعاة الوطنية في هذه المسألة.

إنما اللوم والانحراف والنزاع في جعل الانتماء إلى الوطن الواحد هو معيار الولاء والمحبة والنصرة لكل من يعيش تحت مظلة الوطن الواحد، ولو كان مشركاً أو منافقاً، وجعله هو المقدَّم والمكرَّم على من ليس من أبناء الوطن، ولو كان مسلماً صالحا تقياً.

إن هذا هو الانحراف والعودة إلى موازين الجاهلية ومعاييرها في الولاء والنصرة وفي العداوة والبراءة، نعم؛ إذا كان المواطن موحداً صالحاً خيّراً فهذا نور على نور ولا تثريب على من وجد ميلاً أكثر إلى الموحد الصالح من قرابته أو قبيلته أو من أبناء وطنه.. أما أن يجد ميلاً ومحبة وتآخياً مع أهل الشرك والنفاق ويجعله يسكت عن شركهم ونفاقهم لأنهم من أبناء وطنه؛ فهذا هو المرفوض في ميزان الله - عز وجل -، قال الله عن نوح - عليه السلام - حينما قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ قال الله عز وجل له: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦].

إنه لا يخفى ما في «الوطنية» بالمفهوم الجاهلي من هدم لعقيدة الولاء والبراء في هذا الدين، فكم في الوطن الواحد من العقائد الباطلة الكفرية التي يخرج صاحبها من الإسلام، كمن يعبد غير الله - عز وجل - ويستغيث به ويدّعي أن غير الله يعلم الغيب كغلاة الشيعة والصوفية.. وكم في الوطن الواحد من يكفّر أصحاب محمد ﷺ ويعاديهم ويقذف نساء النبي ﷺ العفيفات الطاهرات.. وكم في الوطن الواحد من المنافقين الذين يبطنون العداء للإسلام وأهله ويوالون الغرب وأهله.. فهل هؤلاء هم منا ونحن منهم لأننا وإياهم نعيش في وطن واحد؟ إننا بهذا الفهم نعود إلى صورة من صور الجاهلية الأولى التي جاء هذا الدين للقضاء عليها وجعل رابطة العقيدة والإيمان فوق كل رابطة يعادى من أجلها ويوالى من أجلها ويحب من أجلها ويبغض من أجلها.

قال ﷺ: «من تعزى بعزاء أهل الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا».

فسمع أبي بن كعب رجلاً يقول: يا لفلان! فقال: اعضض إير أبيك. فقال: يا أبا المنذر! ما كنت فاحشاً. فقال: بهذا أمرنا رسول الله ﷺ[1].

ويشرح شيخ الإسلام هذا الحديث فيقول: «(ومعنى قوله: من تعزى بعزاء الجاهلية) يعني يتعزى بعزائهم، وهو الانتساب إليهم في الدعوة، مثل قوله: يا لقيس! يا ليمن! ويا لهلال! ويا لأسد، فمن تعصب لأهل بلدته، أو مذهبه، أو طريقته، أو لأصدقائه دون

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٧٢٨) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٦٩).

غيرهم؛ كانت فيه شعبة من الجاهلية، حتى يكون المؤمنون كما أمرهم الله تعالى معتصمين بحبله وكتابه وسنة رسوله»[1].

وقد وقفت في الشبكة العنكبوتية على دراسة مهمة يتحدث فيها كاتبها د. أحمد محمود السيد عن (فقه المواطنة وأصولها الغربية في الجاهلية المعاصرة)، ونظراً لأهميتها وعلاقتها بموضوعنا، أنقل بعض ما ورد فيها، حيث يقول وفقه الله تعالى: «في هذه الأيام يتردد لفظ المواطنة على ألسنة المهتمين بالعمل السياسي ودعاة العلمانية وأنصار المنهج العلماني بوجه عام، ولا عجب أن يصدر مثل هذا من هؤلاء، حتى إن ادّعى بعضهم أنه لا يتعارض مع الإسلام، أو أن الإسلام قد عمل به وأسسه، بل العجب كل العجب أن ينبري بعض الشيوخ وعلماء الشريعة لإثبات أنه مبدأ إسلامي أصيل وأن مضمون هذا المفهوم مماثل لما جاء به الشرع الحنيف!

والأدهى من ذلك أن التشبيه نفسه يتكرر كما حدث في الستينيات مع الاشتراكية، فهناك من كتب عن «المواطنة في الإسلام»، و«المواطنة عند رسول الله»، و«المواطنة في الشريعة الإسلامية»، و«المواطنة مبدأ إسلامي أصيل»، و«مبدأ المواطنة أهم دروس الهجرة»؛ وهناك من استدل بآيات قرآنية وتفسيرات حاول أن يلوي بها أعناق الآيات كي تعبر عن مفهوم المواطنة الغربي، مؤكداً تطابقها مع تفسيرات القرآن!

تعالوا نتفهم معنى المواطنة في دولة المنشأ لنعرف إن كانت تصلح كمبدأ إسلامي أم لا؟

يعرّف قاموس المصطلحات السياسية «المواطنة» بأنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة بالمساواة أمام القانون (الوضعي) في ظل هيمنة الدولة القومية.

ويعبّر مفهوم المواطنة بمعناه الحديث عن تطور شديد التعقيد صاغته أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر خلال عمليات تاريخية واجتماعية وسياسية تم فيها الانتقال من الحق الإلهي المقدس إلى حق المواطن، ومن هيمنة الكنيسة إلى هيمنة الدولة.

والمواطنة كمفردة من مفردات النظام السياسي الغربي الذي انتشر في أوروبا ومنها إلى أمريكا ثم بقية أنحاء العالم بعد ذلك؛ ترتكز على مجموعة عناصر أساسية، أهمها:

١. إحلال تقديس الوطن وتقديمه على تعظيم الله وحده.
٢. إعلاء وتقديم الولاء للوطن على أي ولاء آخر حتى ولو كان الدين.
٣. إحلال الرابطة الوطنية محل الرابطة الدينية كأساس لتجانس الجماعة السياسية.

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/٤٢٢.

هذه العناصر تظهر بوضوح الحل الذي وضعه الأوروبيون لإشكالية العلاقة بين الدين والدولة من خلال (المواطنة) وفكرة الدولة القومية، وهذا الحل هو الذي شكل الأساس الذي قامت عليه ظاهرة الدولة القومية التي أوجدها الأوروبيون أنفسهم كأداة للتخلص من طغيان السلطة الدينية وتجاوزات الكنيسة الكاثوليكية الغربية، ولذلك قامت الدولة القومية على مبدأ الفصل بين الدين والدولة؛ بمعنى عدم توظيف الدين في خدمة السياسة وعدم توظيف السياسة في خدمة الدين، ورفض تدخل المؤسسات الدينية في كل ما له صلة بالعلاقة بين الوطن والدولة، وجعل نشاط القوى الدينية قاصراً على الجوانب الروحية دون الحياة السياسية، وتخليص النشاط الديني من الدوافع والمطالب السياسية.

فالمواطنة كمبدأ سياسي لا تعمل بعيداً عن النظرية السياسية الغربية التي صاغتها، ولا يمكن أن تقطع من سياقها ليتم تفعيلها في نظام آخر مختلف عقائدياً واجتماعياً وتاريخياً، فالنظام السياسي الإسلامي يقوم على مجموعة مبادئ تعمل معاً لتحقيق مبادئ الإسلام وهديه من خلال منظومة من الآليات، مثل: الإمامة، أهل الحل والعقد، الشورى، والخلافة... إلخ.. والتميز فيها يكون للمسلم، فلا يستوي المؤمنون والكافرون، وإذا كان معيار التفضيل هو التقوى كما في الحديث «لا فرق بين عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى»، فإن هذه التقوى معناها الإسلام والإيمان الخالص، وهذا ليس معناه ظلم المخالفين في العقيدة، لكنهم في ظل الدولة الإسلامية يتعاملون من خلال العهود والمواثيق التي تحفظ لهم حقوقهم وتحفظ للدولة الإسلامية ما تفرضه عليهم من واجبات»[2].

هذه هي حقيقة الوطنية وملابسات نشأتها وخطرها العظيم على عقيدة التوحيد والموالاة والمعاداة فيه.

فهل يسوغ بعد ذلك لأحد أن يرفع سيف الوطنية في وجه كل من يرفض أن يكون الانتماء الوطني هو الأساس الذي يعقد عليه الولاء والبراء، بغض النظر عن عقائد هؤلاء المواطنين ونحلهم؟ هل يجوز أن تكون رابطة الوطن فوق رابطة التوحيد؟ هل يجوز أن يتآخى ويتحاب الموحدون مع المشركين والكفار والمنافقين والرافضة الباطنيين ويسكت عن كفرهم ونفاقهم بحجة أنهم أبناء وطن واحد وبحجة أن الانطلاق من التوحيد في الولاء والبراء يفرق الأمة ويذكي الفتن الطائفية فيها؟!

إن هذا هو ما يدعو إليه العلمانيون والباطنيون ومن تأثر بهم من المخدوعين من أبناء المسلمين.

نسأل الله - عز وجل - أن يحيينا ويميتنا على التوحيد، وأن يتوفانا طيبين، وأن يعيذنا من شرور الفتن ما ظهر منها وما بطن، والحمد لله رب العالمين.

(٢) انظر موقع أنا المسلم.

صـــراع بين
الدعوة والدعاة

مـشـاري بـن سـعـد الـشـثـري
meshari.s.sh3@hotmail.com
@m_alshathri

المحن التي عصفت بالإسلاميين - على اختلاف توجّهاتهم - وحجَّرت عليهم في كثيرٍ من البلدان العربية، خلقت مساحاتٍ من وعي الائتلاف ما كان له أن يتحقق في أزمنة الرخاء، وذلك أن الظلم حين ينزل بالفُرَقاء يضفي عليهم عَلماً يجتمعون فيه ويوسمون به، فهم (المظلومون)، وتزيد آصرة اللحمة والاجتماع إذا ما كان الدافع لظلمهم كونهم دعاةً إلى الله.. ثم ما إن تمضي الأيام وتلوح في الأفق بادرةُ أمل، فإذا بك تجد المؤتلفين يُحِدُّون النظر في مساحتها، وأيهم الأحق بنوال النصيب الأكبر منها، وتزيد الآمال وتتنامى حدَّة النظر ويزداد الوثوق باتساع أحقية الظفر، حتى تغيب بسمة الهمِّ الواحد وترتسم على الجباه تجاعيد الأنا والسبق إلى مبادئ الفرص، وأواسطها، بل خواتمها، وهكذا حتى يستحيل المظلومُ ظالماً، وتلبس الضحية بِزَّة الجلاد، وإذا بمحرِّكاتِ الولاء قد أضحت منابعَ عداوةٍ وافتراق.. فمهلاً أيها الدعاة.

قلَّ أن تجد خلافاً إلا وكان الهوى مكوِّناً رئيساً في إثارته وتناميه، ومن هنا تدرك عمق فقه السلف حين سموا أهل البدع (أهلَ الأهواء)، فإنه لولا الهوى لما وقعوا في شَـرَكِ الضلالة.. وأقبح صور الهوى أن يأتيه صاحبه من حيث ظنَّه اتباعاً للشرع، فالهوى إذا دخل (أدى إلى اتباع المتشـابه حرصاً على الغلبة والظهور بإقامة العذر في الخلاف، وأدى إلى الفرقـة والتقاطع والعداوة والبغضـاء، لاختلاف الأهواء وعدم اتفاقها)[1].

والدعاة إلى الله أولى الناس بحسـم مادة الهوى بشـتى تجلِّياته، فإن ذلك سبيلٌ لتجفيف منابع الخلاف المفضي إلى العداوات، لا سيما أن هذه الخلافات إذا بدت على السـطح كانت من أشد عوامل الصدِّ عـن دين الله، فعامَّة الناس إنما ينيخون مطاياهم عند أعتاب الدعاة، رغبةً في سـلامة الدين والدنيا، فإذا رأوهم قد سلطوا سهامهم على أنفسهم، حرفوا وجوههم إلى غيرهم، إذ لو كان ما يقوله هؤلاء الدعاة حقّاً لكانوا أولى الناس باتباعه، وإذا كان ما يرشدون غيرَهم إليه أمناً وسـلاماً، لكانوا أجدر الناس بالسـبق إلى ظلاله.. وليس هذا الذي يخطر بأذهان العامَّة بدعاً من القول، فإن السـلف جعلوا الفرقةَ أمارةَ انحرافٍ عن القصد، ولذا لما تحدَّث قتادةُ - رحمه الله - عن الخوارج اسـتدل بفرقتهم على ضلالهم، فقال: (لَعَمـري، لو كان أمرُ الخوارج هُـدًى لاجتمع، ولكنه كان ضلالاً فتفرّق، وكذلك الأمر إذا كان من عند غير الله وجدت فيه اختلافاً كثيراً)[2].

ومـا دام الأمر كذلك كان من اللازم على الدعاة تعهُّدُ مسـارهم الدعوي، وتجريدُه من حظوظ النفس وموجبات الخلاف، فليس مجرد الانخراط في سـلك الدعوة إلى الله بعاصمٍ مـن الزلات، ولا أضرَّ على العمل الدعوي من اعتقاد أصحابه سـلامة آرائهم وتصرفاتهم اعتقاداً يصرف عن معاودة النظر في مدى استقامتها، ما يغذِّي نزعة الاستبداد الدعوي، ويجعل كلَّ حزب فَرِحاً بما عنده، حتى تختزل كلُّ طائفة مصالح الدعوة في مشروعها، وتجعل منه معياراً للولاء والبراء، فمن رضي به فهو الموفَّق، وإلا كان حمالَ حطبٍ في سبيل المصلحين!

وهذا من البغي الذي ما فتئ يصاحب كلَّ نزاعٍ بين الدعاة، (وأنت إذا تأملت مـا يقع من الاختلاف بين هذه الأمـة، علمائها وعبَّادها وأمرائها ورؤسـائها = وجدتَ أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي، بتأويلٍ أو بغير تأويل)[3].

❊ ❊ ❊

ربَّمـا كان النزاع بين الدعاة مبنيّاً على تجاذبِ أنظارهـم في مراعـاة الأولويـات، وعلى فرض صحة ذلك فـإن من أهم الأولويـات في عصرنا خاصـةً تحقيقُ الائتلاف، فـإن كل تصرُّفٍ صادرٍ من الإسـلاميين قد هُيِّئ له من يرصده ويوظِّفه، سـواء من مراكز الأبحاث والدراسات، أو الأذرعة الإعلامية التي ما زالـت تخضع لأيادٍ غيرِ نزيهة، والمطالع للإعـلام العربي أثناءَ الثـورات وبعدها يلحظ اسـتدعاءً محموماً لصراعاتٍ عتيقةٍ بقصد تشويه الصفِّ الإسلامي لصرف الناس عنه، فكيف إذا كانت هـذه الصراعات حيَّـة جذعةً لا نملك سترها وتأويلها؟

وقد بعث النبي ﷺ أبا موسى الأشعري ومعاذ بن جبل إلى اليمن، وأوصاهما فقال: (تطاوعا، ولا تختلفا)[4]. ولما بعث عليه الصلاة والسـلام جيش ذات السلاسـل استعمل أبا عبيدة على المهاجرين، وعَمْـرو بن العاص علـى الأعراب، وقـال لهما: (تطاوعا)[5]. وذلك أن المقصود من البَعْثين تحقيقُ مصالح الإسـلام، وما كان هذا شأنه فليس مناخاً صالحاً للخلافـات؛ حفاظاً على سـمعة الدعوة وتمهيداً لاستيطانها قلوبَ الجماهير، فلا غرو إذاً أنْ كانت الوصية النبوية بالائتلاف والتطاوع أعظمَ ما يحتاج إليه العامل لدين الله، بل إن أبا عبيدة لما أتاه المغيرة بن شـعبة وقال له: (إن رسول الله ﷺ اسـتعملك علينا، وإن ابن فـلان - يعني عمرو بن العاص - قـد ارتبع أمرَ القوم وليس لك معه أمر) = لم يجِد عن وصية رسول الله، ولم يشتغل بتسوية الخلافات مع عمرو، بل قال: (إن رسـول الله ﷺ أمرنـا أن نتطاوع، فأنا أطيع رسـول الله ﷺ وإن عصاه عمرو).

هذا الفقهُ النبـوي بحاجة إلى بعثٍ وتجديد، فإنَّا نرى معالمه تنـدرس مع كلِّ خلافٍ يطرأ على الساحة الدعوية، وفي الكتاب والسنة وآثار السلف

(١) الموافقات (٥ : ٢٢١).
(٢) جامع البيان للطبري (٥: ٢٠٧).
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٤: ٤٨٢-٤٨٣).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٨٧٣).
(٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٦٩٨).

وسيرهم فقهٌ راسخ وتوجيهاتٌ عاليةٌ في تدعيم أواصر الوحدة والاجتماع ونبذ الخلاف، فلسنا نعاني فقراً في هذه الأدبيات، لكننا نعاني فاقة حـادَّة في تطبيقها؛ ترى الواحد منَّا يتحدث طويـلاً عن بواعث الولاء وضرورة احتـواء النزاعات، فإذا به يفتتح الرسـوب فـي أول اختبار، ثم يجتهد فـي قراءة ذرائع الفشـل ويوسِّع النظر في سـبل تفاديها، ثم ينزلق في اختبارٍ آخر، وهلمَّ جراً، وذلك يرجع إلى جملةٍ من الأسباب، من أهمها: الشعورُ بتلك الطهورية المفرطة التي تجعل الطرفَ الآخر سببَ الخـلاف مطلقاً، بتبريـرٍ أو دونه، والتي تمنـع صاحبها من مراجعـة موقفه ولو من باب الظن فقط، ويزداد الأمر سـوءاً إذا نمت هذه الخصلة في أوسـاط الأتباع، حتى تكون عنايتهم منصبةً على صيانة سـجل الطائفة من كل ما يلوِّثها ولو على حسـاب مصالح الدعوة العامة، فترى الواحد منهم يسـتميت في الدفـاع عن تصرفاتها، ويصيِّرها مشـرطَ تمييز بين من يستحق الولاء والبراء، ولا يجسر على مخالفة متبوعه إذا رأى منه حيدةً عن سبيل الحق، وهذا من شؤم تعاليم بعض القادة، والحقُّ أنْ (ليس لأحدٍ منهم أن يأخذ على أحد عهداً بموافقته على كل مـا يريده، وموالاةٍ من يواليه، ومعاداةٍ من يعاديه.. بل عليهم وعلى أتباعهم عهدُ الله ورسولِه بأن يطيعوا الله ورسوله، ويفعلوا ما أمر الله به ورسوله، ويحرموا ما حرم الله ورسوله، ويرعوا حقوقَ المعلمين كما أمر الله ورسـوله، فإن كان أستاذ أحـد مظلوماً نَصَره، وإن كان ظالمـاً لم يعاونه على الظلم، بل يمنعه منه)[1].

ومن الآفات التي تقطع الطريق أمـام التطاوع، وتجرُّ إلى احتراب تامٍّ ونزعٍ لحبال الالتقاء؛ تصيير المتشابهاتِ محكماتٍ، ما يضيِّق من دائرة تداول الآراء بقدرٍ من التصافي، فيضفي كلُّ طرفٍ لبوسَ الإحكام على رأيه، فلا يكاد يحيد عنه ولو أدَّاه ذلك إلى هجر إخوانه الدعاة، بـل ربما كان النزاع نابعاً من محض إجـراءاتٍ إدارية لا علاقة لها برأي ولا فكر، فيجد الشـيطان له مدخلاً وينفخ روح العداوة حتى يشـقَّ بتلك الرسومِ الشكلية صفَّ المتآلفين.

وقد وردت على شيخِ الإسلام ابنِ تيمية – رحمه الله – فتيا مفادها: أن أحد المنتسـبين لمذهب الشـافعية زعم عدم صحة الصلاة خلف أئمة المالكية، وذلك أنَّ الإمام المالكي ربما فعل ما تبطل به الصلاة عند الشافعي – واستحضِر أن مناط الشافعيِّ في الإبطال بذلك الفعل منـاطٌ معتبرٌ، لكن البحث في اغتفار الائتمـام حال رجحان عدم الإبطال بـه عند الإمام – فأجاب فقيهُ التطاوعِ والائتلاف بقولـه: (إطلاق هذا الكلام من أنكر المنكرات وأشنع المقالات يستحق مطلقُه التعزيرَ البليغ.. وكيف يستجيز مسلمٌ يطلق مثل هذه العبارة الخبيثة، وقد اتفق سلفُ الأمة من الصحابة والتابعـين على صلاة بعضهم خلف بعض، مـع تنازعهم في بعض فروع الفقه، وفي بعض واجبات الصلاة ومبطلاتها. ومن نهى بعض الأمة عن الصلاة خلفَ بعضٍ لأجل مـا يتنازعون فيه من موارد الاجتهاد، فهو من جنس أهل البدع والضلال الذين قال الله فيهـم: «إن الذين فرَّقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء»، وقال الله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا»، وقال تعالى: «ولا تكونوا كالذين تفرَّقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات»، إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي تأمر بالجماعة والائتلاف وتنهى عن الفرقة والاختلاف.. فإن مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظمُ من أمر المسائل الجزئية)[2].

فمن اللازم على الدعاة إنزالُ كلِّ قضية منزلَها، والتعاطي معهـا بقدرِ ما تحتمله من وفاق وخـلاف، فليس كل نزاع يقع يكون بين خيرٍ وشـرٍّ خالصين أو غالبَين، بل ثمة مساحة تمكِّن المختلفين مـن تجاوزها بالقدر الذي يحقـق أولوية الائتلاف، فربمـا كان ما يصدر من بعضهم فسـاداً، لكنَّ ما يترتب على محادَّته والمفاصلة معه أعظم فسـاداً منـه، والفقه كل الفقه أن يعلم الداعية أن (الشـريعة مبناهـا على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسـد وتقليلها بحسب الإمكان، ومعرفة خير الخيرين وشـر الشـرين، حتى يقدم عنـد التزاحم خير الخيرين ويدفع شر الشرين)[3].

والمشـرِف على الخلاف بعين البصيـر لن تخطئ عينه أن طرفي النزاع ليسا داعيتين، ولا مؤسستين دعويتين، بل هو في واقع الأمر صراعٌ بـين الدعوة والدعاة، وتطمح الدعوة إلى أن يتطاوع أبناؤها ويغفـر بعضهم زلات بعض مع التصحيح بالتي هي أحسن، ويبحث كلٌّ من الدعاة المختلفين عن غلبة ذاته ونفاذ مصالحه ولو تهشَّمت أعظُمُ الدعوة، فمن المنتصر؟!

(١) مجموع الفتاوى (٢٨: ١٦).

(٢) جامع المسائل – المجموعة الخامسة (٢٧٣–٢٧٤).

(٣) منهاج السنة (٦: ١١٨).

تربية الأجيال على مفهوم

د. محمد بن عبد العزيز الشريم(*)
mshraim@gmail.com
@mshraim

تستمد كثير من الأمم قوتها ومنعتها من وحدتها العضوية التي تربط أفرادها بعضهم ببعض؛ فعلى مر التاريخ الإنساني كانت الجماعات التي امتازت بكثرة أعدادها قادرة على تنويع مصادر دخلها، ما يثريها اقتصادياً، ويقوي جيوشها بما يجعلها مهيبة الجانب قادرة على الدفاع عن أراضيها ومصالحها.

ومصطلح الوحدة تتغيّر صوره وأشكاله، حيث تراوح بين الوحدة السياسية والجغرافية، مروراً بالوحدة كمفهوم فكري يجمع المنتسبين إليه رغم تباعدهم، وانتهاءً بالوحدة كتطبيق اجتماعي ينصهر فيه الأفراد مُشكلين نسيجاً مترابطاً يجمعهم وفقاً لرؤية ثقافية واجتماعية متقاربة.

(*) أستاذ مشارك – جامعة الملك سعود، ومستشار أسري وتربوي.

مفهوم الأمة الواحدة

يؤكد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على وحدة الأمة المسلمة على أساس اشتراك أفرادها في اعتناق الدين الإسلامي، بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو انتماءاتهم الجغرافية. وقد عاش المسلمون قروناً طويلة في بلاد تضمهم جميعاً، وتفتح لهم أبوابها، دون حواجز حدودية تفصل بين بلد وآخر، يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ويقول ﷺ: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر).

وقد كان لنشوء ما يعرف بالدولة القطرية أثر كبير في تفتيت الوحدة السياسية للمسلمين، وتقسيم بلادهم إلى أقطار جغرافية متمايزة بعضها عن بعض، ولكن حالة الضعف الديني والفكري والاقتصادي والعلمي، أسهمت أيضاً في زيادة الفرقة بين أقطار المسلمين بدرجة جعلت كل قطر يرى أبناء القطر الآخر غرباء وأجانب، إن لم يكونوا خصوماً. ولعل شاهد ذلك ما يحدث في بعض الأزمنة التي تثار فيها حروب ونزاعات بين أقطار شقيقة لأسباب لا تخدم سوى أهداف القوى الاستعمارية التي خرجت من الأرض، لكنها بقيت مسيطرة على الفكر والقرار.

ربما يكون بعض كبار السن قد عايشوا بعض المظاهر الباقية من الوحدة، أو على أقل تقدير عايشوها كحلم وردي دغدغ نفوسهم ردحاً من الزمن، لكن الأجيال الشابة والناشئة ربما تكون بعيدة كل البعد عن هذه المشاعر، ولذلك فقد تكرست لديهم مفاهيم التباعد التام بين الشعوب المسلمة، ما يشي بمستقبل يزيد أفراد تلك الشعوب تباعداً، ويقلل فرص التقارب مع وفرتها وتعدد صورها.

والمراقب لما يدور عندما يستشرف مستقبل الشعوب المسلمة في ظل التغيرات الهائلة التي يمر بها العالم اليوم بشكل عام، والمنطقة بشكل خاص؛ يرى ضرورة العمل على مستويين لتهيئة الأجيال الشابة والناشئة لتبني الصور الممكنة من التقارب والتكامل بين الشعوب المسلمة، بما ينعكس عليها جميعاً بفوائد تتعاظم قيمتها بشكل ربما لا يتخيلونه الآن.

ربطهم بالمفهوم معرفياً

تؤكد بعض النظريات في مجالي التعليم والسلوك أن الطفل يمكنه ممارسة سلوك محدد بشكل أفضل عندما تتوافر لديه معلومات واضحة ومقنعة بشأن ذلك السلوك. ولعل النظرية المعرفية في علم النفس تبرز هنا بوضوح، حيث تؤكد أهمية التعامل مع المعلومات التي يتلقاها الشخص، والمعالجة الذهنية لها، حتى تتحول إلى سلوك يحقق أهداف الشخص أو رغباته.

يمكن - على سبيل المثال - تعويد الطفل على الصدقة من خلال رفع مستوى معرفته بأهمية البذل والعطاء، وتخيُّل الأجر العظيم الذي ينتظرنا عند الله تعالى، ولذلك؛ نجد كثيراً من الأطفال الذين ارتبطت أذهانهم معرفياً بالصدقة وفضلها، يمارسون سلوك التصدق على من يرون على سيماهم الفقر والحاجة، بل ربما لفتوا أنظار ذويهم نحوهم، وألحوا عليهم لإعطائهم بعض المال.

وانطلاقاً من هذا المفهوم التعليمي، لا بد أن تتشكل بنية معرفية متكاملة في أذهان الأطفال، لكن بشرط تناسبها مع مدى إدراكهم العقلي لمفهوم متعدد الجوانب والمستويات، كالوحدة والتقارب بين الشعوب المسلمة، وذلك لبناء أرضية معرفية قوية يمكن أن تضاف إليها مفاهيم تتحول لممارسات سلوكية مرتبطة بالمفهوم ذاته بسهولة ويسر.

من الضروري الاستثمار في الفطرة الإنسانية التي ينشأ الطفل وفقاً لها وهو يرى الناس أمامه سواسية، لكنه غالباً ما يكتسب تحيزاته العرقية أو الإقليمية من بيئته المحيطة؛ فحينما يرى من حوله يمارسون أنواعاً متعددة من التحيز ضد أشخاص بعينهم، نتيجة كونهم مختلفين عنهم في لون البشرة، أو اللغة، أو هيئة اللباس، مع أنهم مسلمون ويصطفون إلى جوارهم في عبادات كالصلاة والحج؛ فإنه بالتأكيد ستتسرب إلى نفسه بعض هذه التحيزات المتعصبة ضد هؤلاء الناس تأثراً بما وصفه الشاعر في قوله:

وينشأ ناشئ الفتيان منا
على ما كان عوده أبوه

ولعل أول الأفكار المتوافقة مع الفطرة الإنسانية التي ولد بها الإنسان، هي المساواة في أصل البشرية، انطلاقاً من قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٠]. فعندما نذكر لأطفالنا وهم صغار أنه (لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض، إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب)[1]؛ فإننا نرسخ الفطرة التي جعلها الله تعالى في نفوسهم تجاه غيرهم من البشر، ونؤسس لبناء قوي لا مكان فيه للعنصرية التي نميز بها أنفسنا عن غيرنا اعتماداً على انتماءات عرقية، أو قبلية، أو إقليمية، أو وظيفية، أو طبقية اقتصادية.

ولعل من يعيشون في مجتمعات اعتادت الطبقية التي أورثتها زيادة الثروات المادية أو التقسيمات الوظيفية، تقوم حياتهم في كثير من جوانبها على ما أفرزته تلك الطبقية من عزلة تامة أو شبه تامة عن بقية فئات المجتمع. وكنا في المقابل ما زلنا نرى مجتمعات فضلت العيش ببساطة وتكامل بين أفرادها، بغض النظر عن تلك الاعتبارات التي قد تورث التمايز بينهم، حيث يجلس كبير القوم إلى جانب صغيرهم، ويأنس بحديثه ولا يأنف من مجاورته.

التطبيق السلوكي لمفهوم الوحدة

حينما يتشرّب المربون فكرة الوحدة بمستوياتها المختلفة بين المسلمين، فإنه يصبح نقلها إلى الأجيال الناشئة والشابة أسهل. يكمن الإشكال أحياناً حينما يتصدى للتربية أشخاص ما زالت لديهم رواسب من التمييز بين الناس بناء على انتماءاتهم العرقية أو الإقليمية، وبعض هؤلاء - للأسف - واقع مشاهد في بعض المواقع التربوية، وينقلون تحيزاتهم للناشئة والشباب.

تعد اللغة من أهم أدوات التأثير التربوي غير المباشر، ويزداد أثرها إذا قام المربون بتوظيفها بشكل واع لتحقيق الأهداف التربوية من خلالها، ولعل من الأمثلة على ذلك ما ورد في سنة نبينا ﷺ مع الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، فقد روي عن المعرور بن سويد قال: لقيت أبا ذر بالربذة وعليه حلة وعلى غلامه حلة، فسألته عن ذلك فقال: إني سابببت رجلاً فعيرته بأمه، فقال لي النبي ﷺ: (يا أبا ذر أعيرته بأمه؟ إنك امرؤ فيك جاهلية، إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم)[2].

بعدما عيّر أبو ذر - رضي الله عنه - غلامه المملوك بأمه، عالج الرسول ﷺ استعلاءه بنسبه العربي واستنقاصه لغلامه بقوله (إنك امرؤ فيك جاهلية). جاءت الاستجابة السلوكية لأبي ذر - رضي الله عنه - مباشرة بأن ألبس غلامه حلة مثل الحلة التي يلبسها وهو سيده.

جاء وصف رسول الله ﷺ لسلوك أبي ذر - رضي الله عنه - بأنه «جاهلية»، مقرعاً لسمعه، فاهتزت نتيجة لتقواه وورعه نفسه، ولم تحتمل بقاء الجاهلية، لذلك هرع لتنقيتها، مؤكداً تسليمه لحكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ واستخراج كل ما في نفسه من استعلاء نفث به الشيطان في روعه، ولذلك فقد التزم سلوكياً بأمر الرسول ﷺ حرفياً، وأوضح الأمر لمن سأله دون خجل أو مواراة.

ونحن في مجتمعاتنا المعاصرة قد نغفل ونتفوه ببعض الكلمات أو الجمل ذات الأبعاد المخالفة لمفهوم الأخوة الإسلامية، وهذه الكلمات التي قد لا نلقي لها بالاً تتسرب إلى نفوس أطفالنا دون أن نشعر، وتبني مع التكرار عبر الأيام جبلاً من التحيز والعنصرية يقف حاجزاً منيعاً أمام مشاعر الوحدة الإيمانية، والتقارب بين الشعوب، والشعور بالانتماء لدين واحد.. هذه الممارسات تنعكس بدورها في مواقف ربما يتخذونها في المدارس - على سبيل المثال - تجاه أطفال مسلمين من بلاد أخرى، ما يؤدي إلى زيادة مشاعر التفرقة والتمييز بناء على انتماءات خلقوا بها ولم يبذلوا جهداً في تحصيلها؛ ومن ثم، فإنه يصبح من الصعب عليهم تقبل فكرة التقارب والتكامل مع أناس تجمعهم بهم روابط عديدة.

وحيث إن التربية الأولى تكون في المنزل، وعلى يد الوالدين وبقية أفراد الأسرة، فإنه من الضروري أن يحرص الوالدان وبشكل حازم لا تنازل فيه على اجتناب كل ما من شأنه تكريس أي رؤية استعلائية على الآخرين، إضافة إلى تأكيد مفهوم الأخوة الإسلامية من خلال عبارات بسيطة مثل (إخواننا في فلسطين)؛ لزرع هذا المفهوم بشكل راسخ ورعايته عبر مراحل عمرهم المختلفة، حتى نصل إلى المبتغى الذي نرجوه جميعاً بعون الله تعالى.

(١) أخرجه الترمذي وحسنه الألباني.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان.

فهد بن صالح العجلان
Fsalehajlan@gmail.com
@alajlan_f

مدخل التحريف المعاصر

رأيته في أحد الحوارات حول بعض الأحكام الشرعية يكرر مرة بعد مرة (لا يمكن أن تقنع الناس بهذا)، وهذا (يقنع الناس بسهولة)، وهو (شيء مرفوض عند الناس).. يعيد هذه العبارات في سياق دعم القول الذي يميل إليه أو إضعاف الرأي المقابل.

لفت نظري تكرار مضمون هـذه الكلمة (لا يمكن أن تقنع الناس بهذا) فشدني إلى التفكير فيها:

ما علاقة معرفة (الحكم الشرعي) بكيفية (إقناع الناس) به؟

إن هدف الحوار في الأحكام الشرعية أن تبحث عن الدلائل والبراهـين التي تقطع من خلالهـا أو يغلب على ظنك أن هذا هو الحكم الشـرعي، وأن هذا هو المعنى الأقرب لدلائل الكتاب والسـنة، وأما إقناع الناس أو بعضهم بهذا الحكم فهو مرحلةٌ تاليةٌ لمعرفة ما هو الحق، فالمطلوب أولاً أن تعرف ما هو الحكم ثم تأتي بعد ذلك الطرق والأساليب الإقناعية المناسبة.

حين تكون مهموماً بـ (كيفيـة الإقناع) في الوقت الذي لم تحرر فيه الحكم جيداً، فإن الحكم حينها لن يكون تبعاً للدلائل والبراهين، بل سـيكون متأثراً بكيفية الإقناع، فيميل الشخص في اختياره إلى ما هو أسهل وأيسر في إقناع الناس وليس إلى ما هو أقرب إلى مقصود الشارع.

يأتي هنا سؤال مشروع يعترض قائلاً:

إن الحكـم الشـرعي لا يمكـن أن يخالـف العقـل والمنطـق الصحيـح، فلـو كان حكمـاً شـرعياً حقـاً لـكان مقنعـاً وعقلانياً وظاهراً، ومجيء الحكم على غير ذلك دليل على وجود خلل؟

هذا السـؤال يستحضر أن (اقتناع الناس) هو مساوٍ للعقل والمنطـق، فما أقنعهم فهو دليل عقلـي تام، وما لم يقنعهم فهو باطل، فيجعل وسـيلة إقناع الناس هي من قبيل الأدلة العقلية التي لا تخالفها الشـريعة، وهذا التصور فيه فجوات هائلة في فهم الدليل العقلي يتضح ذلك بسرد هذه المعاني المهمة:

أولاً:

أن إقنـاع الناس يتطلب مهارات ذاتية وقدرات فكرية تسـتطيع من خلالها إيصال الفكرة بوضوح وجلاء، وهذا أمـر لا يتهيأ لكل أحـد، فليس كل من يعـرف الأحكام

الشـــرعية هو متمكن من هذه المهارات ليســـتطيع إقناع النـــاس بجميع هذه الأحكام، فعدم القـــدرة على الإقناع يرجـــع في حالاتٍ كثيرة إلى نقصٍ في الأدوات وليس إلى خلل في الحكم.

كما أن كثيـــراً من الأحكام تتطلب علومـــاً إضافية يتمكن المســـلم من خلالها مـــن إقامة البراهين علـــى مصلحة الحكم وفائدتـــه، فمثلاً يســـتطيع عامة الناس بيان حكمة الشـــريعة فـــي حرمة الربا، لكن القدرة علـــى إقناع الناس بتحريم جميع صور الربا تحتاج إلى معرفة اقتصادية لا يحسنها أكثر الناس، فعـــدم قدرتهم على إقناعنا بتحريم الربا راجع لنقص كفاءتهم، فليس من المنهج العقلي الســـوي أن يحذف المسلم بعض أحكام الربا لأنه لم يســـتطع إقناع الناس بها، ولك أن تسرح بذاكرتك فتسحب منها أمثلة كثيرة تحتاج في سبيل الإقناع إلى فهمٍ جيد لعدد من العلوم المعاصرة.

ثانياً:

لا يلزم المســـلم أن يبلغ الأحكام الشـــرعية لجميع الناس فـــي كل زمان ومكان، فمن يدخل في الإســـلام حديثاً لن تبلغه بجميع الأحكام الشرعية؛ لأن هذا قد يكون سبباً في تنفيره من الإســـلام، وحين تدعو كافراً إلى الإسلام فليس من الحكمة أن تشرح له كثيراً من تفاصيل أحكام الإسلام، فهذه أحكام شرعية ثابتة ولا إشـــكال فيها، لكن قد يأتيها زمـــان أو مكان أو حالة معينة تقتضي أن لا تظهر الحكم خشـــية من المفســـدة، ولهذا قال الصحابي الفقيه عبد الله بن مســـعود - رضي الله عنه -: (مـــا أنت بمحدثٍ قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة)[1]. وقال الخليفة الراشـــد علي بـــن أبي طالب - رضي الله عنـــه -: (حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذَّب الله ورسوله)[2].

فموضـــوع الإقناع تراعى فيه الأزمنـــة والأمكنة والأحوال والأشخاص، فهو حالة منفكة تماماً عن تحديد الحكم الشرعي، فهو حكم شرعي ومع ذلك لن تستطيع إقناع فئةٍ من الناس به.

ثالثاً:

أن اقتناع الناس ليس مرتبطاً بالدليل العقلي فقط، بل هو يتأثر بعوامل نفســـية وبيئية كثيرة جداً، فقد يعجز المصلح عن إقناعهـــم بالحكم نظراً لتمكن هذه العوائق وليس بســـبب خللٍ في الحكم.

لهذا تجد أن رســـالة النبي ﷺ بدلائلها وبراهينها القاطعة لم تكن مقنعة لكثيرٍ من الناس ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا﴾ [الفرقـــان: ٤١]، وصارت نظرات السخرية والتندر تلاحق أتباعه عليه الصلاة والســـلام ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُـــوا كَانُوا مِـــنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٢٩ - ٣٠].

كما أنهم صاروا يعارضون القرآن ويضعون شـــروطاً كثيرة حتى يقتنعوا ﴿لَوْلا نُـــزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّـــنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخـــرف: ٣١]، ﴿لَوْلا نُـــزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَـــةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، ﴿وَقَالُـــوا لَـــن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُـــرَ لَنَا مِـــنَ الأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُـــونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّـــن نَّخِيلٍ وَعِنَـــبٍ فَتُفَجِّرَ الأَنْهَارَ خِلالَهَـــا تَفْجِيرًا﴾ [الإســـراء: ٩٠ - ٩١]، ﴿قَالَ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥]. ولم تحقق لهم الشـــريعة هذه الشـــروط التي يريدون.

فاقتناع الناس تؤثر فيه أهواء وأمراض وشـــهوات وعادات كثيرة، فاستحضار ضرورة إقناعهم وقت تحرير الحكم الشرعي وبيانه يغبش عين المسلم عن إدراك هذه الحقيقة الناصعة.

لهذا؛ فليـــس من واجب الدعوة ولا معيـــار نجاح الداعية أن يؤمن الناس أو يعملوا بالحكـــم أو يقتنعوا، وإنما هو البلاغ والنصح والبيان ﴿لَيْـــسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَـــاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُـــولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿وَإِذْ أَخَـــذَ اللَّـــهُ مِيثَاقَ الَّذِيـــنَ أُوتُوا الْكِتَـــابَ لَتُبَيِّنُنَّـــهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

رابعاً:

أن اقتناع الناس يتأثر بشكل كبير بالرفق واللين والإحسان والمعروف، وهذه كلها معانٍ خارجة عن الحكم الشـــرعي، فقد يرفض بعض النـــاس قبول بعض الأحكام ثم يقبلونها بســـبب حســـن تعامل الداعية أو إحسان منه، وهذه كلها معانٍ لا تجعل الحكم حقـــاً ولا باطلاً، ومع ذلك جاءت بها الشـــريعة وحثت عليها؛ لأن لها تأثيراً في إصلاح الناس، بما يجعلك تضع قاطعاً يفصل بين (الحكم) و(الاقتناع به).

خامساً:

أن موافقة الشـــريعة للعقل لا تعنـــي أن تكون كل أحكامها متفقة مع العقل عند جميع الناس، فقد يخفى على بعض الناس شـــيء من أحكامها، أو تحتاج لبحث أو سؤال أو نظرٍ أو وقت، فتعليق الحكم بموافقة عقل الإنسان هو ضعف تسليم لأمر الله وأمر رســـوله ﷺ؛ لأن الإشكال حينها ليس مع (العقل)، بل مع رأي هذا الإنســـان ومستواه العقلي، لهذا فالمقابلة حينها ليست

(١) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٢٧).

بين (الشـــرع) و (العقل)، بل بين (الشرع) و(رأي هذا الإنسان)، هذا مع ما يظنه الإنسان هو العقل، فكيف إن كان متعلقاً فقط بالقدرة على إقناع الناس؟

إذن، لا بـــد أن يضع المســـلم في فكـــره قاطعاً فاصلاً بين (معرفة الحكم) و(كيفية إقنـــاع الناس) به، وأن قناعات الناس ليســـت هي الدليل العقلي، بل هي ترتبط بأمور كثيرة خارجة عنه، فلا يصح أن تدخل هذه العوامل في أساس الحكم فتحرفه وتعبث به.

ستقول لي: وما فائدة التأكيد على مثل هذا الكلام؟

في المشهد الثقافي المعاصر نماذج كثيرة لآراء مختلفة مال إليها بعض الناس، ليس بسبب براهينها بقدر أنها كانت (أقرب) و(أسهل) في الخطاب الإعلامي.

فحتى لا يثار موضوع (التمييز الطائفي) صار يقال: لا فرق بين المسلم وغيره في الأحكام السياسية!

وحتـــى لا يزعجونك بـ (الحريات) تقـــول الحرية الدينية مكفولة مطلقاً ولو بالردة أو محادة الشريعة!

وحتى تتجاوز إشـــكاليات بعض الناس مع تحكيم الشريعة تقول هو خيار الناس وسيادة الأمة!

وهكذا يشـــعر بعـــض الناس بارتياح ونشـــوة انتصار حين يتجاوز جميع الإشـــكالات التي يثيرها خصوم الإسلام، ويتوهم حينها أن هذا الخطاب أقنع وأقدر على نصرة الإسلام، وهو في الحقيقة تحريف وعبث بالإســـلام وأحكامه، فدوري أن أقنعهم بأحكام الإسلام لا أن أضع لهم أحكاماً مقنعة أياً ما كانت.

خطابنا الإسلامي المعاصر يواجه إشكالية عميقة وضخمة في كيفية تقديم خطاب إسلامي مناسب مع عدم تجاوز الأحكام الشـــرعية، لأنه في النهاية محاصر بترســـانة إعلامية غربية معادية ومتربصة للعاملين للإسلام، تقف في ذيلها قوى ليبرالية وعلمانية أشـــد عداوة وتربصاً، إلـــى ركام عميق من التغريب والإبعاد عن هوية الأمة، وهذه كلها تحديات، يســـلك كثير من الناس مسلك السلامة فيكتفي بتصوير الأحكام الشرعية بما لا يثير الثقافة الغربية وبما لا يزعج التيارات الليبرالية والعلمانية، وهـــي طريقة وإن تظاهر أصحابها بالاجتهاد والعقل والتجديد إلا أنها – في الحقيقة – طريقة كسولة لا تتجاوز إعادة تسويق للمنتجات الغربية، بينما الاجتهـــاد والتحدي الحقيقي هو في المحافظـــة على الثوابت الشـــرعية والاستمســـاك بها وتقديم خطاب مقنع وعقلاني ومتماســـك في ظل جو يعاديه ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

الإشـــكال العميق أن خطاب (الإقنـــاع) صار – عند بعض الإســـلاميين – إقناعاً يراعي المزاج المناسب للفضاء الإعلامي، فتجـــد بعض الإســـلاميين يبدو في غاية الحـــرص على أن لا يخـــدش أي حاجزٍ يزعجهم، ويســـعى لتقريـــب الأحكام إلى أقرب مســـاحة ممكنة ترضيهم، ويجتهد غاية الاجتهاد في أن يقتصر على الخطاب المشـــترك وإن أتت المفاهيم الدينية نطق فلا يكاد يبين! فيســـتحضرون هذه (الشـــرذمة) المنافية لهوية الأمة وثقافتها وينســـون عموم الناس وجماهير المتعلمين الذين ينتفعـــون ويتعلمون ويتأثرون ويميلون عـــادة إلى اتباع أي حكم ظهر لهم أنه هو حكم الشـــريعة، غيـــر أن مراعاة أمزجة هذه (القلة) تكف أعين بعض المتحدثين عن استحضار عموم الناس وقت الخطاب.

إن ثمّ تغيرات وضرورات فـــي الواقع تقتضي عدم القدرة علـــى تطبيق كل الأحكام الشـــرعية بما يســـتدعي التدرج في بعضها، وتأجيل بعضها، ومن المهم في هذه الجزئية أن لا يكون العجز عن بعض الأحكام ســـبباً لتحريف الحكم بالكلية مراعاة لخطاب الإقناع، كما يمارســـه – للأسف – بعض الإسلاميين، فالشريعة حسب خطابهم تكفل حرية الرأي مطلقاً ولو صادمت أصول الإســـلام! ولا إلزام في أحكام الشـــرع إلا برضا الناس واختيارهم؛ لأنه لا إكراه في الدين! ومن حق المرأة أن تلبس ما تشـــاء!... إلى آخره من مثل هذه الأقوال الشائعة التي تراعي تقديم خطابٍ مقنع منســـجم مع المزاج الإعلامي والسياســـي، لكنهـــا – وبكل وضوح – تفتري على الله الكذب ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦].

هل في كل هذا أي تهوين من أهمية إقناع الناس؟

كلا، بل يجب على دعاة الإســـلام أن يفكروا كثيراً في كيفية إقناع الناس، ويجتهدوا غاية الاجتهاد في تحديد المداخل المؤثرة في إقنـــاع الناس بالحكم الشـــرعي، ويســـتفيدوا من المهارات والأدوات المعاصـــرة كافة، لكن هذا كله يجـــب أن يكون إقناعاً بالحكم لا تحريفاً للحكم بســـبب ضغط الواقـــع حتى يقتنعوا، وهذا هو الخطاب الأقرب لمقصود الشريعة والأوفق لجميع كلمة الأمة وتوحيد رايتهم، وأما مراعاة المزاج السياســـي والإعلامي واستحضار الفئات المعادية للإسلام ومحاولة جذب الاستحسان الغربي؛ فهو أحد المداخل الأساسية المهمة التي يلج فيها الإنسان المعاصر إلى تحريف الشـــريعة والعبث بها ولو كان في نفســـه فاضلاً أو حسب أنه بفعله هذا قد خدم الإسلام وأحسن صنعاً.

كيف نواجه خطر التفكيك والتقسيم؟

أحمد فهمي
afahmee@hotmail.com
@ahmdfahmee

يتردَّد في الأدبيات السياسية منذ عقود الحديث عن مؤامرات وخطط لتقسيم العالم العربي إلى دويلات صغيرة، ورغم صحة وجود هذه الخطط، فما تم تنفيذه منها على أرض الواقع ربما لا يتجاوز ٥٪ أو أقل، فعلى سبيل المثال لم تظهر دول جديدة إلا في «جنوب السودان» الذي انفصل العام الماضي، إضافة إلى جمهورية أرض الصومال التي نشأت عام ١٩٩١م دونما اعتراف دولي، وفي المقابل توحّد شمال اليمن مع جنوبه ليصبحا دولة واحدة عام ١٩٩٠م، وهكذا يظل العدد الإجمالي للدول العربية ثابتاً – تقريباً – منذ عقود طويلة..

فهل يعني ذلك أن القوى الاستعمارية الغربية غير جادة في مشروعات تقسيم الدول العربية والإسلامية؟..

لا يمكن الإجابة بـ «نعم» عن هذا السؤال؛ فمخططات التقسيم واقعية وتصح نسبتها إلى جهات وأطراف عديدة داخل البنى السياسية الحاكمة في الغرب، لكن خلاصة الأمر ترجع إلى المصلحة، فهناك اجتهادات متفاوتة في الغرب تراوح ما بين الدعوة للتقسيم والدعوة للتفكيك بحسب توقعاتهم للمصالح المتحققة في كلا الحالين، وحتى الآن يبدو أن الاتجاه لتفكيك الدول العربية هو الأكثر حضوراً على الساحة..

فماذا يُقصد بمصطلح «التفكيك»؟..

التفكيك هو إضعاف الحكومة المركزية في الدولة ذات التعدد العرقي أو القبلي أو الديني، بإعطاء صلاحيات متزايدة للمناطق الداعية إلى الانفصال، وتشجيع هذه الدعاوى، وترسيخ مناخ الاضطرابات المستمرة لمزيد من إضعاف الحكومة المركزية، بحيث يبقى الإطار العام للدولة قائماً دون قدرة حقيقية على إدارة الأمور الداخلية والخارجية بكفاءة واستقلالية.

نرى ظاهرة «التفكيك» واضحة وجلية في دول عربية، مثل: العراق، السودان، ولبنان، وفي الطريق دول مثل: البحرين، واليمن، وهناك دول يتهدّدها هذا المصير مثل: سورية، وليبيا.

من أهم سمات حالة «التفكيك» أنها تُضعف السياسة الخارجية للدولة، وتسلب النظام الحاكم قدرته على اتخاذ مواقف جدية، بل تجعله يعتمد بدرجات متفاوتة على الدعم الغربي كأحد مصادر شرعيته، ومن ثم يضمن الغرب بقاءه ضمن منظومة التبعية فترة أطول.

ليس موضوع المقال أن نسترسل في تحليل ظاهرتي «التفكيك» أو «التقسيم»، لكن الهدف هو طرح استراتيجية فاعلة لمواجهة هذه الدعاوى في مراحل تطورها المختلفة.

من أين تبدأ المواجهة؟

تعتمد استراتيجية المواجهة المقترحة على ٣ مكونات أساسية، هي: تحليل مستويات التفكيك، مسارات المواجهة، وتوزيع المهام.

أولاً: تحليل مستويات «التفكك - النزاع»:

النزعات - أو النزاعات - الانفصالية تتكوّن من عدة أنساق ديناميكية متداخلة، ويمكن أن نلحظ في أي نزاع داخلي أنساقاً مثل: النسق التاريخي، النسق الاجتماعي، النسق الاقتصادي، النسق السياسي، النسق الخارجي، والنسق الديني... إلخ، وقد يكون النزاع - موضوع التحليل - عبارة عن نسق فرعي ضمن نزاع آخر، وقد ينشأ عن هذا النزاع أنساق فرعية أخرى، فقد تكون - مثلاً - النزعة الانفصالية للشيعة في دولة مثل «البحرين» مرتبطة بنسق أعلى للنزاع بين إيران ودول الخليج. من ناحية أخرى، فإن النزاع العرقي بين الأكراد والعرب في العراق قد تنتج عنه أنساق فرعية مثل: النزاع على مناطق النفط، أو النزاع على مدن مثل الموصل وكركوك، وتتداخل مع هذا النزاع أنساق أخرى مثل: نسق النزاع بين تركيا والأقلية الكردية... وهكذا.

وكي نتمكن من تحليل النزعات الانفصالية ثم احتوائها، لا بد من التمييز بين هذه الأنساق، وفهم آلية عملها ونطاق تأثيراتها، ومعرفة نقطة الضعف التي يتفجر - يتكرر - بسببها النزاع.

ويحدث الخطأ عندما نبسط نظرتنا للنزاع الداخلي بافتراض أنه يتفاعل في نسق أو نسقين فقط، أو بافتراض أن هذه الأنساق ثابتة.

يندرج ضمن مفهوم «تحليل المستويات» أيضاً تقسيم حالات التفكك في المحيط العربي إلى عدة مستويات بحسب حالة التفكيك التي بلغتها الدول المعنية، وكما سبق يمكن ملاحظة ٣ مستويات في هذا الصدد، ويفيد هذا التقسيم في دراسة المراحل المتوقعة مستقبلاً، كذا في استخلاص العبر من تجارب الدول التي بلغت حافة الخطر، مثل: العراق، والسودان، وأيضاً يفيد في تقويم أساليب المواجهة والمعالجة.

ثانياً: مسارات المواجهة:

بحسب «نموذج التصعيد» الذي وضعه «فريدرييش جلاسل» لتحليل النزاع، فإنه يجب القيام بخطوتين أساسيتين:

الأولى: تحديد مستوى التصعيد الذي بلغه النزاع الانفصالي.

الثانية: تحديد أسلوب التدخل الذي يتناسب مع مستوى التصعيد.

النقطة الثانية كثيراً ما يتم تجاهلها في الواقع، حيث تصرّ الأطراف المعنية بالتعامل مع الأزمة على استخدام أساليب نمطية متكررة للتعامل مع النزعات الانفصالية دونما تمييز بين مستويات التصعيد المختلفة التي بلغها النزاع، وهو ما يؤدي إلى إخفاقات متتالية في الاحتواء.

تبرز هنا ٤ آليات أساسية للتدخل المباشر والتعامل الفوري مع موضوعات النزاع، بهدف الحفاظ على تماسك النظام ومركزيته، وهي:

التفاوض، وذلك بتشجيع الأطراف المتنازعة على الجلوس معاً لمناقشة خلافاتها، وقد تكون المفاوضات برعاية أطراف خارجية دون تدخل مباشر منها في مجريات التفاوض.

الوساطة، وهنا يتدخل طرف خارجي لمحاولة تقريب وجهات النظر والبحث عن المناطق المشتركة وتذليل العقبات، ويراعى في الوسيط أن يحظى بقابلية ومصداقية لدى الطرف المتمرد أو الجهة التي تطالب بالانفصال، كأن يكون جمعاً من العلماء الثقات، أو يكون هيئة دينية لها موثوقية واحترام في نفوس المسلمين بصفة عامة.

التحكيم، ويختلف عن الوساطة في كونه ملزماً لجميع الأطراف.

القوة، وقد يكون اللجوء إليها ضرورياً في بعض الحالات للحفاظ على تماسك الدولة.

من ناحية أخرى، يمكن تحديد ٤ مسارات غير مباشرة لمعالجة تفكك الدولة بفعل النزعات الانفصالية، وهي:

١ - ترويج ثقافة مضادة للانفصال والتمرد تتضمن مفاهيم مثل: الدولة الواحدة، والانتماء للوطن، والتمسك بالقواسم المشتركة، ووحدة المصالح، والعدو المشترك، ومفاسد الانفصال وتبعاته السلبية. ويحتاج الأمر لتحقيق الهدف من هذا الترويج الثقافي، إلى أن يتضمن تخطيطاً واعياً لحملات دعائية ممنهجة ومستمرة ومتنوعة في آلياتها وأساليبها.

٢ - ممارسة الضغوط السياسية، مثل حجب بعض الامتيازات؛ أو الدينية، ببيان الموقف الشرعي من دعوة الانفصال؛ أو الاقتصادية، بحجب بعض الموارد؛ أو العسكرية، بإعادة انتشار للجيش داخل مناطق الأقلية المتمردة.

٣ - اتباع سياسة إرضاء متدرجة تعتمد على فكرة تقليص بواعث النزاع أو التمرد قدر الإمكان، وذلك بصورة متدرجة. وتفيد هذه السياسة في مراحل مبكرة من الأزمة، أما في المراحل المتأخرة، فيجب أن تتدرج خطوات الإرضاء ضمن الأطر التفاوضية كأوراق للمساومة.

٤ – اتباع سياســة إجهاض متدرجة لجعل خيار الانفصال خياراً مستحيلاً أو صعباً، وذلك بأساليب مثل:

– إعادة توزيع السكان داخل مناطق التمرد.

– إعادة تمركز الحكومة داخل تلك المناطق.

– ربط النشاط الاقتصادي لتلك المناطق بالنظام المركزي للدولة، أو بمناطق أخرى، بصورة جذرية.

– منع سكان مناطق التمرد من تحقيق الاكتفاء الذاتي في أي مجال يشجعهم على طرح فكرة الاستقلال.

– قطع مصادر التغذية الخارجية للنزاع.

ثالثاً: توزيع المهام:

كما يتضح من الفقرة السابقة، فإن المهام المطلوبة لتحقيق هدف «احتواء خطر تفكك الدولــة» تفتقر إلى أربعة أطراف تتوزع عليها تلك المهام، وهي كالتالي:

١ – الحكومة المركزية، وهي تضطلع بالعبء الأكبر، إذ في كثير من الأحيان تكون هي الســبب المباشر في تصاعد الأزمة وبلوغها مســتوى الهاوية، وفي أحيان كثيــرة يكون التواصل ضعيفاً بين القوى والأطراف الراغبة في حل الأزمة وتجاوزها حرصــاً على المصلحة العامة للأمــة، وبين الحكومة المركزية، لأسباب تتعلق غالباً بفساد الحكم.

٢ – القوى السياســية الوطنية والإسلامية المحلية، وهي تتحمــل العبء الأكبر، خاصة في حال فســاد النظام الحاكم، لكن دورها يبقى محصوراً في الترويج لثقافة الوحدة، والقيام بأدوار الوســاطة أو التحكيم، وكذلك ممارسة بعض الضغوط الدينية أو السياســية، ورغم ما قد يراه البعض من محدودية هــذا الدور، لكن النتائج التي يمكــن أن تتحقق من خلاله قد تكون مفاجئة في بعض الأحيان.

٣ – قــوى خارجيــة عربية تتمثــل في هيئــات أو منظمات أو شــخصيات رمزية، غير رسمية، لكنها تتحرك بدافع المصلحة العامة للأمة الإسلامية، وغالباً يقتصر دور هؤلاء على رعاية المفاوضات، أو القيام بأدوار الوســاطة وتقريب وجهات النظر، أو التدخل لدى بعض الأقليات والمجموعات الانفصالية لإقناعها بعدم التصعيد.

٤ – المنظمات الدولية غير العربية، وغالباً ما يكون تدخُّل هذه المنظمات بداية لمرحلة الخطــر وليس إنهاء للأزمة، لأن تدخلها يأتي في أحيان كثيرة في سياق دعم المسار الانفصالي، وربما خيار التقسيم.

خلاصات مهمة

١ - يجب أن تتوافر رؤية شاملة للتعامل مع النزعات الانفصالية التي تهدّد تماسك الدولة العربية، فليس ملائماً التحرك وفق دوافع – عشوائية أيضاً في انبعاثها - أو بحسب بلوغ النزاع مستوى السخونة الإعلامية.

٢ - تفكيك الدولة العربية عن طريق إثارة نزعات التمرد، ليس بالضرورة المحطة الأخيرة، فمن الممكن أن تتبدل المصالح وتتغير الرؤى في وقت قصير ليصبح خيار التقسيم الأكثر تفضيلاً من وجهة النظر الغربية، والتفكيك هو المرحلة الأخيرة قبل التقسيم.

٣ - التزامن ضروري في أداء المهام المستهدفة لاحتواء النزعات الانفصالية، فليس مناسباً التركيز على بعض الخطوات أو الآليات أو المسارات، وإهمال البقية، فإن افتقاد التزامن في علاج الأزمة قد يؤدي أحياناً إلى نتائج عكسية، كما يُصعّب إمكانات المعالجة والاحتواء مستقبلاً.

٤ - استراتيجية المواجهة تتفاوت بحسب طبيعة الأقلية الداعية إلى الانفصال، ولا شك أن أصعب النزاعات هي التي تتضاءل فيها القواسم المشتركة إلى حدها الأدنى، كما هو الحال مع الأقليات المسيحية.

٥ - تفتقد الأمة العربية والإسلامية دوراً حقيقياً يقوم به العلماء الربانيون، سواء بتدخل شخصي مباشر، أو من خلال هيئات ومنظمات؛ إذ لا يوجد علماء أو هيئات تكتسب صفة المرجعية العامة، فمع الأسف يختص كل تيار أو جماعة بمرجعيته الدينية، فضلاً عن تقلص عدد العلماء الذين تتفق الشعوب العربية على مرجعيتهم العامة وقيادتهم الرمزية للجماهير.

٦ - الدور الذي يجب أن يضطلع به العلماء لا يقتصر على التعامل مع الأقليات الإسلامية السنية التي تقدر هؤلاء العلماء وتحترمهم، بل يتمدد هذا الدور للتعامل مع أزمات تثيرها أقليات أخرى: اثنا عشرية، أو علوية، أو قبطية، على سبيل المثال.. فالدور الريادي للعلماء كما أنه يتعلق أحياناً بالتعامل المباشر مع الأقلية الداعية للانفصال، فهو يتعلق - دائماً - بالتعامل مع الأغلبية على سبيل التوعية وتحديد الأطر الشرعية للتحرك واستثارة الهمم واستنهاضها للحفاظ على الدولة قوية متماسكة.

[المسلمون.. والعالم]

حديث التقسيم.. بين قادم وقديم
د. عبد العزيز كامل

تفتيت الأمة بين الواقع والخيال
حسن الرشيدي

وسائل مقاومة التقسيم
د. طـه الزيدي

نماذج واقعية من التقسيم الحديث للعالم الإسلامي
د. محمد مورو

نحـو أمـة واحدة
د. سامي محمد صالح الدلال

نجحت الثورات.. هل حان وقت الحوار حول دولة الأمة الإسلامية؟
طلعت رميح

مرصد الأحداث
جلال سعد الشايب

حديث التقسيم..
بين قادم وقديم

د. عبد العزيز كامل
d.amk@hotmail.com

حديث التقسيم ليس كله حقائق ومسلمات، لكنه ليس كله أوهاماً ومبالغات، فإضعاف أمة الإسلام مطلب تجتمع عليه وتتداعى إليه أمم كثيرة كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها، وتاريخنا يشهد أن أمتنا تستمد خيريّتها وقوتها من أخذها بأربعة أمور: قيامها بالمنهج الحق، واجتماعها عليه، ودعوتها إليه، ودفاعها عنه، وهذا هو مقتضى التكليف الإلهي لأهل الإسلام عندما خاطبهم الله تعالى بقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾ [الحج: ٧٨].

والمتأمّل في سيرة خصوم هذه الأمة على مر التاريخ، يجد إصراراً على ضرب هذه العوامل الأربعة، مجتمعة أو متفرقة، بحيث يبدأ أعداء الله بالصد عن منهج الدين الحق، فإذا لم يفلحوا في ذلك عملوا على تفريق القلوب لتتفرق الصفوف وتضعف الأمة عن الدعوة لدينها وحماية كيانها ومكوناتها.

وتظل هذه هي السياسة القديمة الحديثة؛ تجني للمفرِّقين ثماراً ثمينة، وتجني على المتفرقين بآثارها الجسيمة التي تتوارثها الأجيال، حيث يقسِّم أعداؤها أراضيها ويتقاسمون ثرواتها ومقدراتها.

عوامل الفرقة والاختلاف من التعصب والتحزب الجاهلي للذات والعرق والأرض والجنس والنسب؛ تبقى كامنة في النفوس البشرية ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ – ١١٩]، ولذلك؛ فإن تلك العوامل تحتاج فقط إلى من يستفزها ويثيرها عند من لا يحترزون منها ويتأون عنها، ولذلك أوصى رسول الله ﷺ بهذا الاحتراز والابتعاد عندما أراد اليهود أن يثيروا في المسلمين العصبيات الجاهلية لتفريق وحدتهم، فاستجاب بعضهم لتلك الاستثارة، فقال لهم النبي ﷺ غاضباً: (دعوها فإنها منتنة)[1]، أي تلك الدعاوى الداعية إلى التعصب لغير الحق والتحزب عليه.

أحفاد اليهود وحلفاؤهم وأشباههم في كل زمان ومكان اعتمدوا تلك السياسة العتيقة التي حدت بخيار أهل الأرض في عصر النبوة لأن يتنادى بعضهم بـ: (يا للأنصار)، ويتنادى آخرون بـ: (يا للمهاجرين)! لكنهم لما نُهوا انتهوا..

عندما تساهل المسلمون في ترك دعاوى الجاهلية، استغلها أعداؤهم؛ ففرقوا صفوفهم بعد أن تفرقت قلوبهم، وقسموا أوطانهم بعد أن تنازلوا عن وحدتهم؛ ولهذا نرى كبرى مخططات التقسيم تعتمد على أسس الحميّة الجاهلية التي حذر منها القرآن، والتي تجعل الحب والبغض والبراء والولاء لغير الله.

في كثير من الأحيان – أو في أكثرها – لا يصنع الأعداء الخلافات بيننا، وإنما يستغلون الواقع منها ويكبّرونه ثم يوظفونه في خلافات أعمق وصراعات أشد قد تُفضي إلى التصادم بعد التناوش، وربما التقاتل بعد التهاوش.

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٥١٨).

تعدّدت الأسباب والتقسيم واحد

منذ أن قُسّمت الأوطان التي كانت ضمن كيان واحد جامع تحت قيادة دولة الخلافة العثمانية على أسس استعمارية؛ وأعداء الأمة لا يكفون عن ابتكار الأفكار لمزيد من التقسيم والتفتيت، ومشروعاتهم في ذلك تتعدد وتتطور؛ تتباطأ أحياناً لكنها لا تتوقف، وتفشل كثيراً لكنها لا تيأس، إذ الفائدة مزدوجة لدى هؤلاء الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]؛ فالتقسيم له فائدتان ثمينتان لهم، إحداهما تعود عليهم بالقوة والتوسع، والثانية تعود علينا بالضعف والانحسار.

وإذا كانت إنجلترا وفرنسا قد تقاسمتا أراضي المشرق العربي التي كانت تابعة لتركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، على أسس ومصالح آنية لهما؛ فإن اتفاقهما للتقسيم – عام ١٩١٦م – والذي عُرف بـ (اتفاقية سايكس بيكو)؛ قد صيغ بصيغة عشوائية صبغتُها خلافية تبقي على الحدود المرسومة مملوءة بأسباب النزاع وبؤر التوتر ريثما تجيء مراحل أخرى يُعاد فيها النظر في التقسيمات استغلالاً للتناقضات الناشئة عن اختلافات (الدين والعرق والمذهب)، تلك الثلاثية التي ظلت تبقي على حدود الدول المقسّمة حقول ألغام قابلة للانفجار أو الانشطار كلما اقترب منها عابث أو مغامر!

كانت حقبة التقسيم الأولى صناعة أوروبية، حيث تقاسم النصارى بجميع طوائفهم السيطرة على بلاد المسلمين، قبل سقوط الخلافة العثمانية وبعدها، بعد أن ضمنوا لليهود نصيباً من الإرث المغتصب؛ فتحت السيطرة الإنجليزية وقعت العراق وفلسطين ومصر والسودان، وتحت سيطرة فرنسا بلاد الشام والمغرب العربي، وتحت إيطاليا ليبيا وبلدان القرن الإفريقي، وحتى هولندا وإسبانيا والبرتغال كانت لكل منها سيطرة على مناطق عديدة من بلاد الإسلام. وطوال فترات الاحتلال النصراني عمل المستعمرون على تغذية أسباب الفرقة بحيث يمكن أن تُستغل فيما بعد في مشروعات تقاسم أخرى للأراضي أو الثروات أو النفوذ، وإذا لم يوجد شيء من تلك المصالح، فيكفيهم تحقيق أكبر مصلحة بالتفريق بين الصفوف لإبقاء خصمهم الإسلامي التاريخي في حالة انشغال دائم بمشاكله وصراعاته الداخلية حتى لو سَلِم من الهجمات الخارجية.

سأذكر أبرز مشروعات التقسيم المعلنة حاضراً وقبل عقود لأدلّل بها على أن التقسيم دائماً يأتي في سياق التنسيق والتقاسم بين أعداء الأمة؛ للإبقاء عليها محرومة من عوامل قوتها وخيريّتها الأربعة المذكورة آنفاً.

لكن قبل استعراض أبرز مشروعات التقسيم بتفاعلاتها وتداعياتها، لا بد من التذكير بضرورة ملاحظة قواسم مشتركة وحقائق ظاهرة تتضح من خلال استقراء طبيعة تلك المشروعات، وذلك على ما يلي:

أولاً: أن تلك المشروعات، الآتي ذكرها، لم تكن مجرد مؤامرات نظرية، بل هي مخططات عملية تتحول إلى مقررات للتنفيذ في الظروف المواتية.

ثانياً: أن الأطراف المستهدفة بالعداوة والضرر بصورة أشد في تلك المشروعات، هم أهل الإسلام عامة، وأهل السنة منهم خاصة، والعرب منهم على وجه أخص، حيث تُترك لهم الأماكن الأكثر فقراً والأكثر عزلة.

ثالثاً: أن هناك أطرافاً ثلاثة في الوقت الراهن تتولى إدارة مشروعات التقسيم بعد أن خرجت من أيدي دول الاستعمار القديم بزعامة إنجلترا وفرنسا، وهذه الأطراف هي: أمريكا، و«إسرائيل»، وإيران.

رابعاً: أن لكل طرف من تلك الأطراف الثلاثة مشروعه التوسعي الإمبراطوري الخاص الذي يسعى من خلاله إلى التمدد على حساب أراضي المسلمين السّنة وثرواتهم.

خامساً: أن هذه الأطراف الثلاثة يمكن أن تختلف في كل شيء ما عدا العداء للمسلمين السنة بخلفية اعتقادية، وللعرب منهم بخلفية عنصرية.

سادساً: أن تلك الأطراف الثلاثة لها عملاء من داخل الأمة من محترفي الفتن من الأقليات، ومن رؤوس المنافقين المتسمّين بأسماء المسلمين، الذين ينشطون في مشروعات التقسيم بحماسة لا تقل عن حماسة المخططين الأصليين، ولمصالح متعددة ليس منها مصلحة المسلمين.

سابعاً: أن هناك توافقاً لافتاً في كثير من تفاصيل هذه المشروعات رغم تعدد صُنَّاعها واختلاف أزمنتها، حيث تُجمع كلها على ضرورة تركيز الهيمنة أو تقاسمها في المناطق الأربع التي تمثل قلب العالم الإسلامي، وهي أقطار الشام ومصر والعراق وبلدان الجزيرة العربية، ثم الأقطار التي تمثل عمقاً استراتيجياً لها.

ثامناً: أن للصهيونية العالمية - بقسميها اليهودي والنصراني - دوراً مركزياً في زرع بذور المشروعات التقسيمية وفي جني ثمارها، فما من مشروع تقسيم إلا ولها ضلع فيه؛ تنظيراً للخطط أو تحصيلاً للمصالح.

«إسرائيل» والتقسيم:

كُشف النقاب عام ١٩٨٢م عن مخطط تقسيم يستهدف أكثر الدول العربية وكان الكلام فيه بالغ الوضوح والخطر، وقد تحقق كثير منه في العراق والسودان، والخطر ماثل بوقوع تقسيمات أخرى مماثلة في كل من: مصر، وسورية، واليمن، وليبيا؛ إذا جرى التعامل معها بنفس التعامل السابق. ففي تقرير المنظمة الصهيونية العالمية الذي نشرته مجلة (كيفونيم) «اتجاهات» الصهيونية الصادرة في ١٤ فبراير ١٩٨٢م، والذي نقلته في حينه صحيفة (الأهرام الاقتصادي) المصرية؛ جاءت عبارات صريحة تحكي ما يحدث للعراق الآن، وما يُدبَّر لسورية من ذلك الأوان.. يقول التقرير: «.. والعراق الغنيّ بنفطه، والفريسة للصراعات الداخلية؛ هو في مرمى التشتيت الصهيوني، وانهياره سيكون بالنسبة لنا أهم من انهيار سورية؛ لأن العراق يمثل أقوى تهديد للدولة العبرية في المدى المنظور».

أما سورية فقد جاء في ذلك التقرير بخصوصها: «إن سورية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن لبنان الطائفي، باستثناء النظام العسكري القوي الذي يحكمها، لكن الحرب الداخلية الحقيقية بين الأغلبية السنية والأقلية الحاكمة من الشيعة النصيريين الذين يشكلون ١٢٪ فقط من عدد السكان؛ تدل على مدى خطورة المشكلة الداخلية. إن تفكيك سورية والعراق في وقت لاحق إلى أقاليم ذات طابع قومي وديني مستقل؛ هو هدف الدولة الصهيونية الأسمى في الجبهة الشرقية على المدى القصير، وسوف تتفتت سورية تبعاً لتركيبها العرقي والطائفي إلى دويلات عدة». ويتحدث التقرير بوضوح فضحته الأيام عما كان يدبَّر للسودان، ولمصر من ورائها.

وقبل ظهور تلك الخطة المفصلة التي نشرتها مجلة (كيفونيم) عام ١٩٨٢م؛ كان قد ظهر كتاب عام ١٩٥٧م بعنوان (خنجر إسرائيل) للكاتب (ر. ك. كرانيجيو)، وقد تضمن ذلك الكتاب وثيقة عُرفت باسم (وثيقة كرانيجيا)، على اسم ذلك الصحفي الهندي، وكان الرئيس المصري الأسبق (جمال عبد الناصر) قد أعطاه إياها لنشرها بعد أن تسرَّبت أو سُربت من هيئة أركان الجيش الصهيوني، وهذه الوثيقة تتضمن مخططات مستقبلية حول تقسيم البلدان العربية تقسيماً جديداً بعد تقسيمات (سايكس بيكو)، فجاء فيها الحديث عن تقسيم سورية إلى: دولة درزية في الجنوب، وأخرى نصيرية في اللاذقية، وسنية في دمشق وما حولها، وإنشاء دولة شيعية في جنوب لبنان، وأخرى مارونية، وثالثة سنية في الوسط والشمال، وأيضاً اقتطاع دولة كردية في العراق، وأخرى شيعية في جنوبه، بينما يبقى السنة معزولين محرومين في منطقة الوسط؛ في بغداد وما حولها.

يرى الأمريكيون – مثل الإسرائيليين – أن إنجلترا وفرنسا وقعتا في خطأين عندما قسَّمتا من خلال اتفاقية (سايكس بيكو) إرث الدولة العثمانية؛ أحد هذين الخطأين أن ذلك التقسيم جرى على ترتيب عشوائي دفعت إليه المصالح الآنية دون استفادة من التناقضات والاختلافات الدينية والمذهبية، ولذلك فإن كل ما يصدر عن أمريكا وإسرائيل من حديث عن تقسيمات جديدة، فإنه يأتي بحجة تصحيح هذا الخطأ! أما الخطأ الثاني الذي وقعتا فيه فهو قلة عدد الأقطار التي نتجت عن التقسيم، فالصواب لديهم هو أن تكون أضعاف ما هو موجود بكثير.

أمريكا حتى سنوات قليلة خلت كان لها مشروع إمبراطوري كبير يعتمد على الهيمنة الكاملة على مواطن المخزون الاستراتيجي العالمي للنفط في كل من العراق وإيران وبحر قزوين وبلدان الخليج العربي، وهو المشروع المسمى (مشروع القرن الأمريكي) الذي تبناه المحافظون اليهود الجدد الذين كانوا في سدة الحكم في عهد بوش الابن، غير أن ذلك المشروع فشل تحت وقع التصدي الجسور للغزو الأمريكي في كل من العراق وأفغانستان، والذي كان مقرراً أن يضاف إليهما في الغزو خمس دول.

في حمأة الانهماك الأمريكي بمشاريع الغزو لتأسيس إمبراطورية القرن الأمريكي، كثر الحديث عن مشروعات تقسيم أمريكية في ظل ما عُرف بـ (الشرق الأوسط الكبير)، وكان أشهرها المشروع الصادر عن (برنارد لويس)، ذلك اليهودي ذو الأصل البريطاني والجنسية الأمريكية، وقد كانت أمريكا في غزوها للعراق وأفغانستان تتجه إلى تنفيذ رؤية برنارد لويس التي وضعها في عقد الأربعينيات، ليجددها في أوائل عقد الثمانينيات، وليجري العمل بها وتفعيلها في العشرية الأولى من الثمانينيات.

يقوم مشروع برنارد لويس على تقسيم البلاد الإسلامية والعربية على الأسس الثلاثة المعتمدة في التصوّرين الأمريكي والإسرائيلي، وهي الاختلاف الديني والطائفي والعرقي. وطالب برنارد بتحويل الكيانات الإسلامية والعربية إلى أبراج من ورق تظل هشة حتى يستمر الكيان اليهودي قوياً. وجاء في مشروعه حديث مبكر عن تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام، كما هو مذكور في المخطط الإسرائيلي السابق، وسورية إلى أربعة أقسام، منها قسم للعلويين، وقسمان للسنة، وقسم للدروز؛ ومصر إلى أربعة أقسام: قسم في سيناء وشرق الدلتا يكون تابعاً للنفوذ الصهيوني ضمن (إسرائيل الكبرى)، وقسم للأقباط في شمال مصر تكون عاصمته الإسكندرية، وقسم للنوبيين في الجنوب تكون عاصمته أسوان، وقسم للمسلمين عاصمته القاهرة؛ والسودان في خريطة برنارد لويس ينبغي أن يكون في أربعة أقسام: قسم في الجنوب للنصارى والوثنيين، وقسم في أقصى الشمال للنوبة يكون مكملاً لدويلة النوبة في جنوب مصر، وقسم للمسلمين غير العرب في دارفور، وقسم للمسلمين العرب في الوسط؛ وأما اليمن فيرى تقسيمه إلى شمال وجنوب؛ وأما بلدان الخليج فإن برنارد لويس يرى ضرورة تقسيمها إلى دولة للشيعة العرب على الساحل الغربي للخليج العربي تُضم إلى جنوب العراق بعد انفصاله، وجزء من شمال الجزيرة العربية يضم إلى الأردن الذي يطالب برنارد لويس بتحويله إلى وطن بديل للفلسطينيين، وهو المشروع الذي طالما خطط شارون لتنفيذه، ويرى ذلك اليهودي أن مكة والمدينة لا بد من تدويل إدارتهما، وهو الطلب نفسه الذي يلح عليه رافضة العرب والعجم منذ سنوات؛ أما وسط الجزيرة فيبقى – كما يطالب لويس – للسنة العرب مجرَّداً من الثروة والقوة!

وفي عام ٢٠٠٦ نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية في عدد يونيو من ذلك العام، مقالاً لـ «رالف بيترز»، ضابط المخابرات الأمريكي المتقاعد، اقترح فيه إعادة تقسيم بلاد العرب والمسلمين على أسس عرقية، ووضع لذلك خريطة سماها «خريطة الدم»، واقترح على أمريكا أن تقوم بتنفيذها كما قامت إنجلترا وفرنسا بتنفيذ خريطة (سايكس بيكو).

وفي خطته يكرر بيترز كثيراً من تفاصيل المخططات السابقة عن خطته فيما يتعلق بدول المركز العربي، لكنه يزيد على ذلك مقترحات بإلغاء دول قائمة وإنشاء دول جديدة.

رؤية رالف بيترز لم تكن عميقة ولا واقعية، لكنها تكشف – كما قال الدكتور عبد الوهاب المسيري (رحمه الله) على موقعه الإلكتروني – عما يدور في رؤوس صناع القرار الأمريكيين تجاه العالم الإسلامي، فكاتب المقال ضابط قريب من صناع القرار ويعمل في مجال المخابرات، ونُشرت مقالته في مجلة تعكس وجهة نظر القوات المسلحة الأمريكية، وقد اتضح فيما بعد أن رالف بيترز لم يكن يتحدث من فراغ، فبمجرد اندلاع حرب لبنان عام ٢٠٠٦ سارعت كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، إلى التبشير بأن الشرق الأوسط الجديد يعاد رسمه الآن! حيث ظنت أن الحرب ستتوسع لتشمل بلدان المنطقة، ما يسمح بتدشين تقسيمات جديدة.

إيران والتقسيم:

عندما قامت الثورة الإيرانيـــة، ووقع الصراع بين العراق وإيران في حرب دموية استمرت ثماني سنوات بتسعير غربي خبيث؛ علت بعض الأصوات بضرورة استعادة الأراضي العربية التي استولت عليها إيران، مثل: شط العرب، وعربستان، وجزر الإمارات العربية، فرد الخميني وقتها قائلاً: إذا كنتم تريدون هذه المناطق لأنها عربية تاريخياً، فإن الإمبراطورية الفارسية تاريخياً تمتد من خراسان (إيران وأفغانستان) حتى اليمن!

وبعـــد ما مر مـــن عقود على صدور ذلك الـــكلام لم يتوقف التآمر الثوري الإيراني في المنطقة الممتدة من خراسان حتى اليمن التي أصبح النفوذ الشـــيعي والفارسي في شـــمالها يمثل خطراً إضافياً على ما تمثله إيران من خطر على سائر الجزيرة العربية.

قـــد لا يكـــون لإيـــران مخططـــات معلنـــة معروفة في التقسيمات كتلك المخططات الإســـرائيلية والأمريكية؛ نظراً لاعتماد الشـــيعة التقية حتى في السياسة؛ لكن الأمر الأكيد أن إيران تســـتفيد من كل المشروعات التقسيمية الأخرى؛ إما بالشـــراكة المباشرة، أو بالاســـتفادة من النتائج عن بُعد، فكل ضعف يصيب أهل الســـنة يصب في مصلحـــة إيران العدوة التاريخيـــة لهم منـــذ أن أدخل الصفويون التشـــيّع على بلاد فارس؛ فالعراق الذي أعلنت النوايا اليهودية تقسيمه منذ أكثر من أربعة عقود لم يظفر الشـــيعة بثلثـــه الغني فقط، بل وقع العراق كله تحت نفوذهم مع شـــراكات هزيلة وأخرى علمانية عميلة من المنسوبين للســـنة. ولبنان الذي كان مخططاً له أن يقســـم إلى ثماني (كانتونات) طائفية؛ أحرز الشيعة الموالون لإيران فيه ما يشـــبه الهيمنة علـــى مجموع أراضيه فيما يُعد انقلاباً سياســـياً. وإذا كان حديث التقسيم في اليمن يتحدث عن شطره مرة أخرى إلى جنوب وشمال منفصلين؛ فإن تآمر الشـــيعة يشمل الجنوب والشمال معاً، فهم يمدون الحبال إلى الجنوب الحانق، مع حملهم الكامل لمشـــروع أقصى الشـــمال الحاقد، حيث التصعيد المتواصل والمخطط له في صعدة من الحوثيين. كما أن مساعي التمرد في مملكة البحرين تجاوزت الطموح إلى الجموح، فإيران لا تريد بحراً واحداً من البحرين، بل تريدهما معاً في جمهورية شـــيعية ثورية تكون هي الأولى في الجزيرة العربية الســـنية ريثما تلحق بهـــا «جمهوريات» شيعية أخرى!

وســـورية التي يتوارد الحديث عن تقســـيمها بعد سقوط النظام البعثي النصيري بحيث يكون للعلويين قسم في شمالها تكون عاصمته اللاذقية – بحسب مخططات قديمة –؛ تحاول إيران الآن عدم تضييع الفرصـــة لتأمين منفذ لها على البحر المتوســـط هناك من خلال دويلة صنيعة وضيعة من النصيريين يصنعها الرافضة لتظل شوكة في خاصرة شام الإسلام والسنة.

إيـــران تراهن على كل مشـــروعات التقســـيم التي تضع (الطائفية) على قائمة مســـبباتها، وهي مع ســـعيها إلى فصل أجزاء متعددة من مواطن أهل الســـنة التي فيها أكثرية شيعية؛ لا تتأخر عن إيجاد موطئ قدم لها حتى في البلاد ذات الأغلبية السنية، فمحاولات الاختراق تجري على قدم وساق في كل من مصر وفلسطين والسودان وعدد من بلدان إفريقيا وآسيا.

انتهت مساحة المقال المسموحة، ولم ينتهِ حديث التقسيم على خطره الجسيم، فما سبق كان موجزَ أنبائه، أما تفصيلها أو بعـــض تفاصيلها فلا بد من عـــودة إليه في لقاءات أخرى بإذن الله.

مجلة

البيان

www.albayan.co.uk

تفاعل معنا إلكترونياً

YouTube

Available on the iPhone App Store

موقع البيان الإلكتروني
يطلق نافذته الإندونيسية

تفتيت الأمة بين الواقع والخيال

حسن الرشيدي
istratigi@hotmail.com

تتعدَّد الأدبيات السياسية العربية التي تتناول المخططات الأجنبية التي ترمي إلى تفتيت دول المنطقة لدرجة باتت كأنها من المسلّمات البديهية والتي لا تحتاج إلى إثبات أو براهين، بينما يرى بعضهم أن هذا مما يتنافى مع منطق العلم ودلالاته.

والواقع فإن هناك رأيين في هذا الصدد: من يقول إن هذه المخططات واقع ابتليت به الأمة منذ أن ضعفت وتكالبت عليها الأمم.. والرأي الآخر يدّعي أن الكلام عن التقسيم ما هو إلا امتداد لنظرية المؤامرة التي أثقلت كاهل العقل العربي مفسراً بها كل كارثة تحلّ به.

وتتنوّع حجج الفريق الأول من مؤيدي مشروعات التقسيم إلى أن دلائل التقسيم ليست مشروعات خيالية، بل ثبتت بالواقع العملي؛ مثل اتفاقية سايكس بيكو التي جرت بين إنجلترا وفرنسا مطلع القرن العشرين والتي بمقتضاها تم تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة وكيانات متفرقة، ورسمت لأول مرة في تاريخ شعوب المنطقة حدوداً اصطناعية تفرقت بها القبائل وقسمت العائلات بين مصر وفلسطين مثلاً، فهناك رفح الفلسطينية ورفح المصرية، حيث قُسّم أولاد العم على جانبي الحدود، وكل الدول العربية تقريباً تشبه هذا الحال.

وفي وجهة نظر هذا الفريق ظهرت أكبر دلالة على أن مشاريع التقسيم ليست وهمية في إعلان انفصال جنوب السودان عن شماله في دولة مستقلة.

ولا يستدل هذا الفريق فقط بمشاريع التقسيم التي تحققت على أرض الواقع، إنما أيضاً بمشاريع التقسيم المنشورة في وسائل الإعلام المختلفة وتتناقلها «الميديا» ليلاً نهاراً، وأهمها:

١ مشروع برنارد لويس عام ١٩٨٠:

فقد قيل إن المستشـــرق اليهـــودي الأمريكي (البريطاني الأصـــل) برنارد لويس، قد تقدم بمشـــروع لمنطقة الشـــرق الأوسـط بكاملها، حيث يشمل تركيا وإيران وأفغانستان والدول العربية كافـــة؛ إلى الكونجرس الأمريكي، وتضمّن المشـــروع تفتيـــت هذه الدول إلى مجموعة مـــن الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشـــروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت.

٢ دراسة حدود الدم «Blood borders»:

والتي نشرتها مجلة القوات المسلحة الأمريكية[1] في ٢٠٠٦، والدراســـة تتحدث عن تقسيم أفغانســـتان الحالية لضم جزء منها إلى إيران (الفارسية)، وتقسيم باكستان لصالح أفغانستان جديدة وبهدف إنشاء دولة بلوشستان، وتقسيم السعودية لإجراء تغييرات بتوسيع الأردن واليمن وإضافة الأجزاء الساحلية إلى الدولة العربية الشـــيعية، وتقســـيم العراق لصالح دولة شيعية وأخرى كردية وثالثة سنية... إلخ. وتتحدث الدراسة أيضاً عن تشـــكيل دولة فينيقيا الكبرى بدلاً من لبنان الحالية وعن إعادة تشـــكيل دولة الإمارات العربية المتحـــدة ليذهب جزء منها إلى دولة الشـــيعة الكبرى مع بقاء دبي «ملعباً للأغنياء وملذاتهم». والكاتب لا يســـتثني من التقســـيم والتغييـــر والتبديل للمكون الســـكاني والجغرافي إلا الكويت وعُمان من كل الدول العربية والإسلامية في الجزء الممتد من باكستان حتى لبنان.

لكن أخطر ما هو منشور في هذا الصدد ما ظهر مؤخراً من اعتبار أن الربيع العربي ما هو إلا ممهِّد لتقســـيم جديد للدول العربية يغذيه كاتب عربي قومي شهير بأسلوبه الأدبي الذي يلهب به المشاعر قبل العقول، حيث يقول محمد حسنين هيكل في حواره مع الأهـــرام[2]: أكاد أرى الآن خرائط كانت معلقة على الجدران ترفع الآن وتطوى؛ لأن المشاهد اختلفت؛ فالمواقع العصية تأدبت أو يجـــري تأديبها، والمواقع الضائعة اســـتعيدت أو أنها تســـتعاد الآن، وكل ذلك تمهيد لفصل في شرق أوسط يعاد الآن تخطيطه وترتيبه وتأمينه.

ويفصل هيـــكل هذا المعنى بقوله: إن مـــا نراه الآن ليس مجرد ربيع عربي تهب نســـماته على المنطقة، وإنما هو تغيير إقليمي ودولي وسياسي يتحرك بســـرعة كاسحة على جبهة عريضـــة ويُحدث آثـــاراً عميقة ومحفوفـــة بالمخاطر أيضاً، فالتقسيم في المرة الأولى كان تقسيماً جغرافياً وتوزيع أوطان، لكن التقسيم هذه المرة تقسيم موارد ومواقع. وبوضوح فإن ما يجري تقسيمه الآن هو أولاً النفط وفوائضه.. نفط وفوائض ليبيا بعد نفط وفوائض العراق.

وقدم هيكل نموذجاً لتطبيق اتفاقية سايكس بيكو الجديدة عملياً، وفي الوقـــت ذاته يضفي على كلامـــه هيبة وانتباهاً ومصداقية يرفقها بلغـــة الأرقام والإحصائيات، فيقول: نفط ليبيا جـــرى توزيع امتيازاته فعلاً وبنســـب أذيعت على الملأ، حيث كانت ٣٠ ٪ لفرنســـا (شـــركة توتال)، و٢٠ ٪ لبريطانيا (شركة بريتش بتروليم)، والحصة الأقل لبريطانيا لأنها أخذت أكثر في نفط العراق.. وليست أمامي الآن نسب التوزيع فيما بقي، لكن إيطاليا تطالب بحق مكتســـب (شركة إيني)، ثم إن الشركات الأمريكية تلح على دخول قائمة الوارثين.. وبعد إرث الموارد هناك.

بينما يرى الفريق الآخر الذي يعد الحديث عن التقســـيم ما هو إلا امتداد لفكر المؤامرة أو نظرية المؤامرة التي وجدت صداها لدى العقل العربي مستســـهلاً وبديلاً عن اســـتخدام طرائـــق التفكير العلمي في الوصول لحل مشـــكلاته، مرجعاً كل كارثـــة تحل به أو مصيبة تنـــزل عليه إلى عوامل خارجية عنه وتآمر ضده وليســـت مشـــكلات (داخلية أو خارجية أو الاثنين معاً) قائمة ينبغـــي التعامل معها بمنهجية وصبر على تتبع خطوات المشكلة وســـيناريوهاتها، وصولاً لوضع الحلول والاختيارات والبدائل لها.

ويستدل هذا الفريق أيضاً بالواقع؛ فلبنان الذي يمثل أكثر المناطـــق العربية رخوة والذي تتعدد فيـــه الديانات والمذاهب والأعـــراق لتصل إلـــى ١٨ طائفة والذي خـــاض حرباً أهلية امتدت لما يقرب من ١٥ عاماً؛ لم يصل في تاريخه، ســـواء في الحرب أو السلم، إلى مرحلة التفكك والانهيار والتقسيم، وله حكومة تحتفظ حتى الآن بمقومـــات الدولة حتى إن وصفها بعضهم بالحد الأدنى.

(1) http://www.armedforcesjournal.com/20061833899/06//.
(2) http://www.ahram.org.eg/Al-Ahram%20Files/News/102838.aspx.

والعـــراق أيضاً أنموذج واقعي للصمود أمام عواصف التفتت والتقســـيم، وما زال هناك حد أدنى من الحكومة المركزية التي تمسك بزمام المناطق السنية والشيعية، حتى المناطق الكرديـــة وإن كانت تتمتع بالحكم الذاتي إلا أنها ما زالت تدين بالولاء – حتى إن كان شكلياً – للمركز ولا تجرؤ على إعلان الانفصال.

ويقـــول فريـــق التهوين مـــن مؤامـــرة التفتيت: إن التصريحات الرســـمية لزعماء الغرب والعالم لا تتحدث أبـــداً عن إعادة رســـم الحدود أو تفتيت الـــدول، بل إن أقصى ما تم التحدث فيه من قبل بعض الساسة الغربيين، خاصة من الولايات المتحـــدة الأمريكية، هو تغيير النظم التي تحكم الدول وليس جغرافيا الدول.

وحتى موضـــوع انفصال جنوب الســـودان ينظر له أنصـــار هذا الفريق على أن جنوب الســـودان ظل طوال تاريخه معزولاً إثنياً وحضارياً وتقريباً دينياً عن شـــماله، وأن التقســـيم بات مطلباً طبيعياً لأهـــل الجنوب، حتى لفريق كبير داخل النخبة السياسية في شمال السودان.

ويرى هذا الفريق أن التقســـيم لو حدث في دولة ما فإنـــه ليس بضرورة يكون نتاج مخطط خارجي، بل يمكن أن يكون لعوامل داخلية موضوعية.

وفي خضم هذيـــن الرأيين ما الرأي الصائب في كل منهما؟

ينبغـي علينا للتعامـل مـع مشـــــــ

أولاً: الرؤية الاستراتيجية:

أهمية الرؤية الاســـتراتيجية أنها تعطينا التفســـير الأقـــرب للحقيقة فـــي فهم الأحداث، فهـــي رؤية تنبني على ثلاثة أركان رئيســـة: العلمية والغائية والمســـتقبلية، فالاســـتراتيجية في بعض اســـتخداماتها هي تعبير عن التوجه العام أو المســـار الذي يربط بين الأهداف العامة المرتبـــط منها بالغايات وبين النقطـــة التي نقف عندها، أي هي انتقال الوحدة محل الدراســـة بـــين واقع حالي وواقع مأمـــول، وكل ذلك مبني على تشـــخيص حقيقي للواقع يســـتفيد من الفرص ويعزز مواطن القوة ويحارب التهديدات ويعالج مواطن الضعف، كذلك تتوافر فيه رؤية وغاية نهائية ووضعية تميز الوحدة عن غيرها بمجموعة من الأهداف والغايات تحقق هذه الرؤية.

فدراسة الاستراتيجية تقتضي دراسة عدد من الأشياء فـــي واقع معين في مـــكان معين متضمنة دراســـة الذات ودراســـة الطرف الآخر المواجه ودراســـة الأرض أو المجال الذي يتم الصراع فيه ودراســـة الظروف المحيطة بالصراع وتحديد البدائل والوســـائل التي يمكـــن بها تحقيق الهدف المنشـــود والمفاضلة بين هذه البدائل واختيار البديل الأمثل للوصول إلى الأهداف.

فدراسة الاستراتيجية هي في حقيقتها تتطلب معرفة النقطـــة التي أنت فيها والنقطة التـــي تريد أن تتحرك إليها، ثم المســـارات التي يمكن أن تســـلكها للوصول بين النقطتين، مع إدراك المعوقـــات والمحفزات للوصول إلى المـــراد أو الهدف والبيئة التي تجري فيها هذه العناصر، مـــع عدم إغفال الفكر والفلســـفة والنظريـــة التي وراء تحديد هذه العناصر.

فالرؤية الاستراتيجية تســـهم في إيجاد بدائل وتطرح حلولاً في مواجهة واقـــع التعدد العرقي والمذهبي والديني، وتضع خططاً لمجابهة مشـــاريع التقســـيم وترسم الأهداف الجزئية وصولاً للغاية الأكبر.

فنجد مثلاً في سورية والحرب الدائرة هناك بين أهلها وبين النظام الســـوري الذي تغلب عليه الصورة الطائفية، خاصة أن الداعمين له من لهم مشـــاريع مذهبية نجحوا

مروعات التقسيم المتداولة إدراك أمور عدة:

جزئياً في العقد الأخير في إقامة قوس شيعي خطير، وهذه الصورة تشجع بلا شك الداعين إلى جعل الحرب تظهر كأنها بين الشيعة وأهل السنة، لكن إذا استطاع أهل السنة برؤية استراتيجية لها خصائصها التي أوردناها سابقاً تحييد العلويين أو قطاع كبير منهم، خاصة أنه لا يعرف عنهم تمسك بدين أو بمذهب، فإنه بلا شك قد يكون تم إحراز تقدم كبير في طريق إسقاط هذا النظام الدموي وإسقاط أهم أوراقه في هذا الصراع، ومن ثم إبعاد البلاد عن شبح التقسيم وجعله عند الأعداء الخيار الاستراتيجي للخروج من هذه الحرب.

ثانياً: نظرية المؤامرة واستخدامها:

يجب ألا نخضع في تفسيرنا وتحليلنا لأي حدث لنظرية المؤامرة، ليس من قبيل إلغاء النظرية ذاتها، لكن لأن استخدام نظرية المؤامرة في كل الأحداث يضر أكثر مما يفيد، ومن الأفضل ألا نلجأ إليها إلا إذا توافرت دلائل قوية وقرائن واضحة لا تحتمل الشك أو اللبس.

من السهل جداً رمي ثورات الربيع العربي بأنها نتاج مؤامرة أمريكية! أليست الإدارة الأمريكية هي التي مارست ضغوطاً على الأنظمة العربية كي تستجيب لرغبات شعوبها؟ وتتعدد العناوين في هذا الصدد والتي تصل إلى أن الغرب هو الذي درّب نشطاء الثورة وهو الذي أتى بالإخوان والسلفيين إلى تصدّر مشهد الحكم، وفي المقابل لا يمكن إهمال أنه كانت هناك توقعات أمريكية أو غربية بقرب حدوث تغييرات ما في المنطقة، والذي يعرف طريقة التفكير الغربي عامة والأمريكي خاصة يقول إنهم لا يتركون الأمر للصدفة البحتة، وإن الغرب منذ عشر سنوات تقريباً وبالتحديد بعد الحادي عشر من سبتمبر، يضغط باتجاه التأثير على الأفكار الإسلامية التي تسود في المنطقة كي تعبر عن نفسها بطريقة أكثر ليبرالية أو تتسق مع الفكر الغربي، فإذا حدث تغيير – وهو بلا شك غير مرغوب فيه من قبلهم – فإنه يحدث في اتجاه لا يتصادم مع الغرب.

ثالثاً: التمييز بين مستويات عدة في خطط التفتيت:

التفتيت الجغرافي السياسي: مثل سايكس بيكو وغيرها.

التفتيت الفكري: مثل حرب الأفكار وتقسيم الإسلاميين إلى معتدل ومتطرف، وتقارير راند خير مثال.

التفتيت القيمي: والذي يهدف إلى تفكيك الأسرة المسلمة بانحلالها الخلقي والفكري.

هذا التمييز بين المستويات تلك يجعلنا أكثر واقعية في تفهّم مشاريع التقسيم، ويجعل أدواتنا في مواجهتها أكثر تنوعاً بما يتفق مع كل مستوى.

رابعاً: التنوع العرقي والديني والمذهبي:

وهذا واقع يجب الاعتراف به والتعامل معه، فهناك عرقيات مختلفة تموج بها المنطقة العربية، كالبربر والأكراد وغيرهم، وهناك أيضاً مذاهب عديدة كالإثني عشرية والزيدية والإباضية والنصيرية والدروز، وبعضهم أقرب لأهل السنة، وبعضهم أبعد عنهم وأقرب لملة أخرى، وهناك أيضاً النصارى؛ وكل هذه الطوائف والملل والنحل تتعدد سبل التعامل معها واحتوائها بحسب عددهم وقوتهم وتنظيمهم والأطراف الإقليمية والدولية التي تقف وراءهم.

خامساً: المروّجون للمشروع:

وهؤلاء يتنوّعون ما بين قوميين سابقين وحاليين وعسكريين سابقين يطلقون على أنفسهم خبراء استراتيجيين! فهؤلاء يجب التعامل مع تحليلاتهم بحذر وحرص، خاصة أن منهم الكثير الذي يحاول إثبات وجود بأنه لا يزال في الساحة، خاصة بعد زوال شمس القومية العربية وترنح كثير من الأنظمة الدكتاتورية العسكرية وبزوغ شمس حكم الإسلاميين على المنطقة.

إن الانتباه والحذر وأخذ الحيطة وإعداد استراتيجيات المواجهة لصد مخططات التفتيت هذه؛ كل هذا لا يغني عن الانتباه إلى أن بعض هذه المخططات قد يعمد أعداء الأمة إلى ترويجها ليبقى العقل العربي دائراً في فلك المؤامرات، خائفاً بعيداً عن التفكير العلمي، منشغلاً بقضايا وهمية بعيداً عن قضايا مصيرية.

وسائل مقاومة التقسيم

د. طـه الزيدي

مفهوم العالم الإسلامي

الإسلام دين عالمي ورسالته للإنسانية جمعاء، وهو لم يأتِ إلى طائفة معينة أو إلى جنس خاص من الناس، وإنما أتى للناس جميعاً، يقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

ولا يزال الإسلام ينتشر في الأرض وأمته تتوسع وعالمه يتمدد في كل يوم، لكن ماذا يقصد بالعالم الإسلامي المعاصر؟

إن المقصود بالعالم الإسلامي الدول الإسلامية والأقليات المسلمة، أو هو مفهوم جغرافي يشمل البلدان التي تسكنها أكثرية مسلمة، أو كانت تخضع للمسلمين سابقاً، أو كانت ذات أغلبية مسلمة[1]. ويرى بعض الباحثين أنَّ الدول الإسلامية هي ما تزيد نسبة المسلمين فيها على ٥٠ ٪[2]، كما أنَّ الأقليات المسلمة تنقسم إلى قسمين: أقليات إسلامية كبيرة، وأقليات إسلامية صغيرة، إذ إنَّ بعض الأقليات تفوق في عددها عدد نسمات دول إسلامية بأكملها.

وتكون مساحة العالم الإسلامي ٢٣٪ من مساحة اليابسة، أي ٣١ مليون كم٢، ويكون المسلمون - بحسب آخر الإحصائيات - ٢٦٪ من مجموع سكان العالم، أي نحو ١٥٠٠ مليون نسمة.. ويمثل المسلمون الأجناس المختلفة كلها التي

(١) حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، د. جميل عبد الله المصري، ص ١٦.
(٢) جغرافية العالم الإسلامي واقتصادياته، د. محمود أبو العلا، ص ٢٣.

تسكن سطح الأرض التي لا تخلو بقعة فيها من مسلم يؤمن بوحدانية الله جلّ جلاله. وبشكل عام يتوزع المسلمون بحسب النسب التالية: ١٨,٧ ٪ في الدول العربية، و٦٣ ٪ في الدول الإسلامية غير العربية، و١٨,٤٪ في الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية، ومع تناسق العالم الإسلامي وانسجامه بسبب ما يجمعهم من قواسم مشتركة، إلا أننا نؤشر إلى أنَّ العالم الإسلامي لسعته شهد تنوعاً في جوانب عدة، منها[١]:

١- التنوع الجغرافي: فالمسلمون يتوزعون في قارات العالم المأهولة جميعها، وقلما نجد بلداً له حضور سياسي إلا وفيه نسبة من المسلمين.

٢- التنوع العرقي (الإثنولوجي): فالمسلمون يتوزعون في مجموعات عرقية كثيرة، أبرزها: المجموعة الآرية الهندية وتبلغ نسبتهم ٢٦٪ من مجموع المسلمين، والمجموعة العربية وتبلغ نسبتهم ١٨,٧٪، والمجموعة المغولية التركية وتبلغ نسبتهم ١٧,٥٪، والمجموعة الملاوية وتبلغ نسبتهم ١٦٪، والمجموعة الإفريقية والزنجية وتبلغ نسبتهم ١٣,٣٪، والمجموعة المغولية الدرافيدية وتبلغ نسبتهم ٨,٥٪، يضاف إليهم المجموعة الأوروبية والأمريكيتان والأسترالية[٢].

٣ - التنوع في اللغة: إذ يتكلم المسلمون بجميع اللغات الحية في العالم.

٤ - التنوع العلمي والثقافي: إنَّ البيئة والحضارة التي تحيط بالمجموعات المسلمة متنوعة، وهذا له امتداد على تنوع العمق العلمي والثقافي للمسلمين.

٥ - تنوع الأنظمة السياسية: فمن المعلوم أنَّ المسلمين ينتشرون في دول عدة، وهذه الدول تخضع لأنظمة سياسية متعددة لها آثار على طبيعة الحياة في تلك الدول، وهكذا يتنوع النظام السياسي الذي يحكم الدول الإسلامية والأقليات المسلمة.

وهذه التنوعات تملي على أي فكرة أو مرجعية وحدوية في العالم الإسلامي (سواء أكانت سياسية أم شرعية أم اقتصادية أم إعلامية)؛ أن تراعي هذا التنوع وتعطيه ما يستحق في أهدافها ووسائلها وإجراءاتها، إن أرادت تحقيق دوافع قيامها ومقصدها في الوحدة.

(١) المرجعية الإعلامية في الإسلام، د. طه أحمد، ص ١٨٢.
(٢) جغرافية العالم الإسلامي، ص ٢٤ - ٢٥.

أساليب الوحدة ومقاومة تقسيم العالم الإسلامي:

يمكن لنا أن نرصد ثلاث حقب للعالم الإسلامي باعتبار الوحدة الإسلامية:

الأولى: حقبة الخلافة والدولة الإسلامية (حتى سقوط الدولة العثمانية)، وتمثل الوحدة الإسلامية الإطار العام لها.

الثانية: حقبة الاحتلال (الاستعمار الغربي) لأغلب الدول العربية والإسلامية، وتمثل التجزئة وتفكيك العالم الإسلامي وتقسيمه، ومعلمها العام صاحبته فكرة الوحدة الإسلامية على ضوء المستجدات.

الثالثة: حقبة التحرر من الاحتلال الغربي وقيام أو تشكيل الدول العربية والإسلامية، وأبرز معالمها إقرار التقسيم، مع قيام مشاريع تمهيدية للوحدة الإسلامية.

فالعالم الإسلامي اليوم مقسم إلى دول ودويلات وأقاليم، بل إنه يتعرض اليوم لسياسة عدوانية تقوم على تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ، كما حدث في إندونيسيا والسودان ويهدد بقية الدول العربية والإسلامية، ضمن مخطط اليهودي برنارد لويس، وإزاء ذلك ومع صعود الحركات الإسلامية سياسياً واقتصادياً وإعلامياً؛ فإن المسؤولية تتعاظم في مواجهة مشاريع التقسيم.

ويمكن أن نحدد أهم الأساليب في مقاومة مشاريع التقسيم وفي قيام الوحدة الإسلامية، ومنها:

أولاً: ترسيخ ثقافة الوحدة الإسلامية ونبذ التقسيم والتفرق:

بعد أن وطئ التتار أرض المسلمين تولّدت لدى علماء الأمة ومفكريها الرغبة في ضرورة اجتماع المسلمين وتوحدهم، فقد أصّل لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قائلاً: لا بد للناس من الاجتماع والتعاون والتناصر لجلب المنافع ودفع المضار[٣]. فقد أحس ابن تيمية بالخطر المحدق على الخلافة الإسلامية والدولة الإسلامية من الخارج من التتار الذين دمروا الكثير من البلاد الإسلامية أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، كذلك أحس بالفساد الذي استشرى في البلاد الإسلامية؛ لهذا ينادي بالوحدة الإسلامية الصحيحة

(٣) السياسة الشرعية، ص ٣٥.

في ظل الخلافة العباسية القائمة، وينادي بتطهير الدولة من المفسدين ومن الفساد، أي إنَّ ابن تيمية ينادي بتحويل الوحدة الإسلامية الظاهرية تحت إمرة الخليفة العباسي إلى وحدة إسلامية حقيقية يقوم فيها خليفة المسلمين بواجباته وسلطاته السياسية والروحية[1].

إن تأصيل العلماء، لا سيما المجددين، لمفهوم الوحدة الإسلامية الصحيحة؛ هدفه السعي إلى إشاعة ثقافة الوحدة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية، ومن ثم تبصير قادتها بتحمّل مسؤولية تحقيقها وانتهاءً بقيامها.

ومما يعين على ذلك أن الشريعة الإسلامية زاخرة بالنصوص التي تؤكد على الوحدة وأنها فريضة تتحمّل الأمة مسؤوليتها، مثلما تحدد أسباب الفرقة والتشرذم، يقول الله تعالى:

- ﴿وَإِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٢ - ٥٤].

- ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩].

- ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ونلاحظ أن الآيات السابقة جمعت بين الدعوة للوحدة وأنها أصل قيام الأمة، والتحذير من الفرقة والانقسام والاختلاف، كما أنها أرجعت أسبابها إلى الناس أنفسهم، لا سيما قادتهم الدينيين والسياسيين.

ومن السنة: قَالَ رَسُول الله ﷺ:

- «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالسَّهَرِ والحُمَّى»[2].

- «الْمُؤْمِنُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ إِنِ اشْتَكَى رَأْسُهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»[3]، وفي رواية أخرى «المسلمون كرجل واحد».

- «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ»[4].

قال الإمام النووي في شرحه (٢٤١/١٢): فيه الأمر بقتال من خرج على الإمام أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، وينهى عن ذلك، فإن لم ينته قوتل، وإن لم يندفع شره إلا بقتله فقتل كان هدراً، فقوله ﷺ فاضربوه بالسيف وفي الرواية الأخرى فاقتلوه، معناه إذا لم يندفع إلا بذلك، وقوله ﷺ (يريد أن يشق عصاكم) معناه يفرق جماعتكم كما تفرق العصاة المشقوقة، وهو عبارة عن اختلاف الكلمة وتنافر النفوس.

ثانياً: دعم معالم الوحدة الإسلامية:

قلنا سابقاً إن هناك قواسم مشتركة في الأمة الإسلامية تدعم تحقيق وحدتها، وتحفظها من الانهيار في هاوية الانقسام والتفرق والتشرذم، ومن تلكم القواسم المشتركة: «عقيدة التوحيد، ووحدة الرسالة والنبوة، ووحدة الدستور، ووحدة مرجعية التشريع من القرآن والسنة، والتاريخ الإسلامي المشترك، واللغة العربية المشتركة، ووحدة الشعور والغاية، ووحدة التبليغ باللسان والسنان».

وعلى سبيل التمثيل، لو عدنا إلى النصوص القرآنية السابقة التي تؤصّل للوحدة وتؤسّس لها في الأمة؛ لوجدناها تربط الوحدة بأصل عظيم، مثلما تدلّل على أن التفريط بهذا الأصل واتباع نواقضه من أعظم الأسباب المؤدية إلى التقسيم والتفرق والتمزق، إنه التوحيد الخالص لله تعالى في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته والالتزام بمقتضيات هذا التوحيد، يقول الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٠ - ٣٢]، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

فالتوحيد أصل الوحدة الإسلامية، والشرك والنفاق والمعاصي أصل الفرقة والتشرذم والاختلاف المذموم، وما شاع في الأمة إلا أسرعت إليها مشاريع التقسيم، وهكذا بالنسبة لبقية المعالم التي ينبغي الاهتمام بها ودعمها من أجل جمع أبناء الأمة عليها، فإذا ما اجتمعت وانقادت لها وحكمتها في شؤونها كافة، سهل الطريق أمام توحيد الأمة وإفشال مشاريع التقسيم.

(١) جغرافية العالم الإسلامي، ص ٤٦٢.
(٢) أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٦٧٥١).
(٣) أخرجه مسلم (٦٧٥٣).
(٤) أخرجه مسلم (٤٩٠٢).

التوحيد والوحدة.. أيهما أولى:

هنالك مسألة اختلف فيها الدعاة والمتصدّرون لشأن الأمة، مفادها: أيهما أولى بالانطلاقة منه: أن نوحد الأمة ثم ندعوها إلى التوحيد، أم نقيم التوحيد ثم ندعوها إلى الوحدة تحت رايته؟

لقد استدل القائلون بالقول الأول بما دار بين موسى وهارون عليهما السلام: ﴿قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿٩٢﴾ أَلاَّ تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [طه: ٩٢ – ٩٤]، يقول الإمام القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن، ١١/١٥٩): أي خشيت أن أخرج وأتركهم وقد أمرتني أن أخرج معهم، فلو خرجت لاتبعني قوم ويتخلف مع العجل قوم، وربما أدى الأمر إلى سفك الدماء، وخشيت إن زجرتهم أن يقع قتال فتلومني على ذلك.

يعقب د. أمين المصلح في (إتحاف الغر بأن الخلاف شر، ص ٤٧) على هذا الاستدلال قائلاً: هناك فروق واضحة بين صنيع هارون عليه السلام وبين صنيع بعض المسلمين من الشخصيات وربما الجماعات التي تريد جمع الناس – كما يقولون –، إذ يريدون تمرير أعظم أبواب الشرك والثناء على أهله لأجَلٍ غير معلوم، وعدم اتخاذ الأسباب المشروعة في تغيير الواقع بحسب الضوابط الشرعية، بل ربما ظنوا عدم وجود أثر لهذا وقد يصححون بعضه. لقد كان بنو إسرائيل وقتذاك أهل توحيد طرأ عليهم الشرك، فقام هارون – عليه السلام – بواجب البيان والإنكار على أتم وجه وأفضل سلوك، وقد ترجح عنده أن هذا الشرك لن يطول بل هو مؤقت سيزول بقدوم موسى – عليه السلام –، ولو تركهم لتفرق الناس وتقاتلوا فيصبح جمعهم على الحق والهدى أمراً عسراً، ويذهب في هذه الفتنة كثير من الدهماء والعامة الذين يمكن ردهم بيسر وسهولة حال حضور الكليم عليه السلام، كما أن هارون كان مستضعفاً ولم يكن لديه من المزايا والتأثير والهيبة والصلاحيات التي عند موسى، وهو وكيل ووزير وموسى هو الأصيل وولي الأمر، فاجتهد في دفع المفسدة المفرقة والسيطرة على الوضع على حاله مع البيان للجميع، وترجح عند هارون – بفعله ذاك – أنه ملتزم بأمر موسى ووصيته بالإصلاح وعدم اتباع سبيل المفسدين، ولذلك لما رجع موسى استطاع أن يصلح الحال، ولو تركهم هارون لضاعت فرصة الإصلاح هذه، ولوقع تحت طائلة التقصير في عدم لزوم وصية موسى والنص على البقاء والإصلاح، ولا شك أن الإنسان إذا فعل ما باستطاعته فهو مأجور مشكور وليس آثماً ولا مؤاخذاً، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

ونضيف أن الانقسام والفرقة الداخلية حصلت فعلياً في بني إسرائيل بسبب الشرك الذي دبّ فيهم جراء صنيع السامري، كما أن موسى عليه السلام قام بتحطيم العجل فور عودته وقضى على فتنة الشرك، فعاد التوحيد ومعه تحققت الوحدة الشاملة في بني إسرائيل ثانية مع عقوبة صارمة لمن أشرك بالله.

ثالثاً: إيجاد المرجعية الموحدة:

إن من الأساليب التي يمكن اعتمادها في مواجهة مشاريع التقسيم، سواء على مستوى الدول أو الدولة الواحدة: العمل الجاد على تعزيز وجود المشاريع المشتركة والمرجعية الموحدة وفي مجالات الحياة كافة (السياسية والشرعية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والتعليمية)[1].

(١) سنقتصر بالتمثيل على المرجعية السياسية والمرجعية الشرعية لكونهما محور الطاعة في قوله تعالى: «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم».

المرجعية السياسية الإسلامية: لقد أدركت الدولة العثمانية أنها سائرة إلى السقوط، وخشي السلطان العثماني عبد الحميد أن يؤدي ذلك إلى ضياع الوحدة الإسلامية، مدركاً في الوقت نفسه أن الإسلام يحمل في طياته معالم الوحدة الإسلامية لقوته وشدة تأثيره بأبنائه، ولذلك فكر بإيجاد مرجعية إسلامية موحدة، يقول في مذكراته (ص ٢٤): إنَّ القوة الوحيدة التي ستجعلنا واقفين على أقدامنا هي الإسلام.. وإننا أمة قوية بشرط أن نكون مخلصين لهذا الدين العظيم. ومن هنا جاءت محاولة السلطان عبد الحميد تأسيس الجامعة الإسلامية على نحو يؤيد نفوذ القوة الإسلامية القائمة باسم الدولة العثمانية كقوة مقاومة للنفوذ الغربي.

وبقيت فكرة الجامعة الإسلامية مجرد فكرة لم تجد طريقها إلى الواقع، ويمكن أن نعزو سبب فشل قيام الجامعة الإسلامية إلى ثلاثة عوامل رئيسة، هي: ضعف الدولة العثمانية داخلياً وخارجياً، ولم تكن الظروف الإقليمية والدولية آنذاك في صالح الدولة العثمانية عموماً والسلطان عبد الحميد خصوصاً، وأخيراً تنامي التيار القومي داخل تركيا قابله تنامي التيار القومي العربي في البلدان العربية، ما أضعف سيطرة الدولة العثمانية على هذه البلدان[1].

وبعد سقوط الدولة العثمانية وما تلاه من سقوط للبلدان الإسلامية تحت الاحتلال الأجنبي وما أصابها من تخلف وتمزق؛ كل هذه الظروف دفعت نخبة من مفكري العالم الإسلامي إلى تجديد الدعوة لإيجاد مرجعية للعالم الإسلامي بغض النظر عن اسمها، ولم تقتصر الدعوة إلى إيجاد مرجعية للعالم الإسلامي على المفكرين، وإنما كانت هناك جهود رسمية قام بها بعض الدول العربية والإسلامية، فقد عُقد العديد من المؤتمرات الدولية للعمل على إقامة منظمة إسلامية دولية تكون مرجعية للدول الإسلامية تتولى تنظيم العلاقات بين الدول الإسلامية، ومن ذلك: مؤتمر مكة المكرمة عام ١٩٢٤م، ومؤتمر الخلافة في مصر عام ١٩٢٦م، ومؤتمر العالم الإسلامي بمكة المكرمة في حزيران عام ١٩٢٦م، وفي كانون الأول من عام ١٩٣١م عقد مؤتمر إسلامي عالمي في القدس من أجل التضامن الإسلامي وانبثق عنه إنشاء منظمة إسلامية دولية دائمة، وبعد قيام دولة باكستان عقد فيها مؤتمر العالم الإسلامي عام ١٩٤٩م، ومؤتمر آخر عام ١٩٥١م، وفي عام ١٩٥٤م عقد مؤتمر في القاهرة ضم عدداً من الدول الإسلامية وقرروا إنشاء منظمة دولية أطلقوا عليها (مؤتمر العالم الإسلامي). وجميع المؤتمرات آنفة الذكر وما انبثق عنها لم يكتب له الدوام، ويمكن عزو ذلك إلى:

١ - الصراع بين التيار القومي الذي تتزعمه كل من مصر وسورية والعراق واليمن وتركيا وإيران في عهد الشاه، والتيار الإسلامي الذي تقوده كل من السعودية والمغرب ودول الخليج وباكستان وأفغانستان.

٢ - تخوف بعض الدول العربية من إقامة منظمة إسلامية على حساب إضعاف جامعة الدول العربية، لا سيما أن الدول العربية تعد محور الدول الإسلامية.

٣ - لم يكن الغرب والصهيونية يرغبان في إقامة منظمة إسلامية دولية، لا سيما إذا ما تبنت هذه المنظمة القضية الفلسطينية، ولهذا كان لهما دور خفي في عدم إقامة هذه المنظمة، كما أنَّ المعسكر الاشتراكي لم يكن راغباً في إقامة منظمة إسلامية دولية لأسباب أيديولوجية معادية للدين.

٤ - يضاف إلى ذلك أنَّ هناك صراعاً بين الأنظمة الحاكمة وبين الحركات والقيادات الإسلامية، وأن قيام منظمة إسلامية دولية قد يعزز الثقة عند هذه الحركات ويحفزها للانتشار والتوسع والقوة ما يؤثر على سلطتهم وامتيازاتهم.

ومع اكتمال تحرر أغلب البلدان العربية والإسلامية، جاءت مرحلة تأسيس المنظمات الإسلامية الجماهيرية والسياسية العالمية، منها:

- رابطة العالم الإسلامي، وأسست عام ١٣٨١هـ الموافق (مايو ١٩٦٢).

- منظمة المؤتمر الإسلامي، وعقد أول مؤتمر لها في ١٩٧٤/٢/٢٢م، (وتم مؤخراً تغيير اسمها إلى منظمة التضامن الإسلامي).

وقد أثبتت هاتان المرجعيتان أنهما أهم المرجعيات في العالم الإسلامي، ولو بشكل جزئي، ولم ترتقيا لتكونا مرجعية موحدة وشاملة للعالم الإسلامي، وذلك لخضوعهما للمقررات السياسية للدول المؤسسة والداعمة لهما، ولأنهما لم تنصا في ميثاقهما وضمن أهدافهما على تحقيق الوحدة الإسلامية، وإنما اكتفتا بالإشارة إلى تحقيق التضامن السياسي للدول الأعضاء، ومما يؤكد الدور الإيجابي لهاتين المرجعيتين أنهما أسّستا كيانات فقهية واقتصادية وإعلامية وتربوية عالمية أسهمت ولو بشكل يسير في الحفاظ على الوضع القائم في الدول الإسلامية.

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، د. سهيل الفتلاوي، ص ٦٠.

المرجعية الشرعية:

شـــكّل الاجتهاد الجماعي على مدار العصور الإســـلامية صورة من صور الوحدة الإســـلامية، ومعلماً من معالم مقاومة الفرقة والتعصب المذهبي، وإن لم تظهر بصورة جلية في عصور الخلافة الإسلامية؛ لأن الوحدة الإسلامية كانت قائمة. وأما فـــي العصر الحديث فإن الحاجة إلـــى إيجاد مرجعية فقهية موحدة يتم من خلالها مناقشـــة المســـائل والحوادث والنوازل والقضايا التي تعم بها البلوى؛ شكلت خطوة متقدمة في إطار الاجتهاد الجماعـــي، يقول بديع الزمان النورســـي في كتابه صيقل الإسلام (ص ٣٥٢): كيف يا ترى يكون بمقدور شخص واحـــد القيام بكل تلك الأعباء، لســـنا في الزمـــان الغابر، إذ كان الحاكم شـــخصاً واحداً، ومفتيه ربما شخص واحد أيضاً، يصحح رأيه ويصوبـــه، فالزمان الآن زمان الجماعة، والحاكم شـــخص معنوي ينبثق من روح الجماعة، فمجالس الشـــورى تملك تلك الشخصية.. فالحاجة شديدة إلى مثل هذا المجلس الشـــوري الشرعي، فإن لم يؤسس في مركز الخلافة فيؤسس بالضرورة في مكان آخر.

ثم كانت دعوة شـــيخ الزيتونة الإمام ابن عاشور إلى قيام مؤسســـة علمية، يقول في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية (ص ٣٠٢): أقـــل مـــا يجب على العلماء في هـــذا العصر أن يبتدئـــوا به من هذا الغرض العلمي، هو أن يســـعوا إلى جمع مجمـــع علمي يحضره أكبر العلماء بالعلوم الشـــرعية في كل قطر إســـلامي، على اختلاف مذاهب المسلمين في الأقطار، ويبســـطوا بينهم حاجات الأمة، ويصدروا فيها عن وفاق فيما يتعين عمل الأمة عليه، ويعلموا أقطار الإسلام بمقرراتهم، فلا أحسب أحداً ينصرف عن اتباعهم.

وفعلاً تشكل عدد من المجامع الفقهية التي أصبحت مرجعاً إســـلامياً أســـهم في الحد من الفوضى التي ولدتها مشاريع التقسيم والتجزئة في البلدان الإسلامية، ولعل من أبرزها:

– مجمـــع البحوث الإســـلامية في الأزهر الذي أســـس عـــام ١٩٦١م، وكان الأمل أن يغدو هـــذا المجمع نواة صالحة تنبت الكيان الكامل للمجمع العالمي المطلوب، لولا وقوعه منذ تأسيسه تحت نفوذ النظام الحاكم وتوجيهه.

– المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي: وقد تم تشكيله في مكة المكرمة عام ١٣٩٨هـ – ١٩٧٧م.

– مجمع الفقه الإســـلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد أقيم المؤتمر التأسيسي له بمكة المكرمة في شعبان ١٤٠٣هـ – تمـــوز ١٩٨٣م، وتم إقرار نظامه الداخلي، وقد حددت أهدافه في المـــادة الرابعة، إذ يعمل على: تحقيق الوحدة الإســـلامية نظرياً وعملياً عن طريق الســـلوك الإنساني ذاتياً واجتماعياً ودولياً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وشد الأمة الإسلامية لعقيدتها ودراســـة مشـــكلات الحياة المعاصرة فيها، اجتهاداً أصيلاً لتقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية.

– الاتحاد العالمي للعلماء المســـلمين، وأسس عام ٢٠٠٤م، ونجد رئيســـه الدكتور يوســـف القرضاوي يشير إلى مرجعية هذا الاتحاد، معللاً قيامه وهدفه هو من أجل: إيجاد مرجعية عالمية إســـلامية بديلة عن الخلافة يلتقي حولها المســـلمون فـــي قضاياهم ومواقفهم من الأحـــداث عالمياً، وتعلو فوق كل التجمعـــات الفقهية الإقليمية، ولذا تميـــز هذا الاتحاد بعدم الاكتفاء بإصدار المقررات الفقهية، وإنما بالتنسيق بين العلماء والمفكرين في العالم الإسلامي.

إن أهمية قيام المرجعية الفقهية والشـــرعية وقوة تأثيرها في أبناء الأمة الإســـلامية، تأتي من تمسكها بالمرجعية العليا للمســـلمين (الكتاب والسنة)، ومن هيبة العلماء الربانيين لدى الناس وانقيادهم لهم، ولذا؛ فإن من أهم ما نواجه به مشاريع التقســـيم هو العمل على توحيـــد المرجعية الفقهية في الأمة، فإذا كان العلمـــاء على كلمة واحدة اجتمع عليهم الناس بغض النظر عن اختلاف أوطانهم وأجناسهم.

وسائل مقاومة مشاريع التقسيم:

إن ما تم عرضه آنفاً يستلزم اعتماد وسائل فاعلة ومؤثرة لتعبيـــد الطريق أمام الوحدة الإســـلامية ومواجهة مشـــاريع التقسيم، ومنها:

وســـائل سياســـية: إن نشـــر ثقافة الوحـــدة ومقاومة التقسيم، ودعم معالم الوحدة الإسلامية، والعمل الجاد على قيام المرجعيات والمشـــاريع المشتركة بين الدول الإسلامية أو تفعيل القائم منها؛ تكون عبر القنوات السياســـية، وهي من أقصر الطـــرق لتحقيقها، ولذا يجب أن يتحمّل زعماء الأمة وقادة الحركات الإســـلامية مسؤولية نشـــر مبادئ ومعالم وســـبل الوحدة الإسلامية وجعلها هدفاً وغاية في أي تجمع

أو منظمة أو جامعة يرومون إنشـــاءها، وعليهم بذل أقصى الجهود لوقف مشـــاريع التقســـيم وإن كلفهم ذلك تضحيات كبيرة.

وســـائل اقتصادية: من خلال الســـعي الجـــاد إلى إقامة سوق مشـــتركة موحدة للدول الإسلامية والإفادة من مواردها الطبيعية وحاجة الســـوق العالمية إليها في التأثير على القرار السياسي الدولي، وما تجربة إيقاف ضخ البترول في حرب ٧٣ إلا أنمـــوذج، كما أن تنظيم موارد الزكاة ومصارفها له دور في إغناء الشعوب الإسلامية الفقيرة وقطع الطريق أمام مشاريع التنصير وغيرها الهادفة لتفكيك المجتمع وســـلخه عن هويته وأمته.

وســـائل إعلامية: بالتركيـــز على صناعـــة برامج تدعو إلى الوحدة وتحذر من التقســـيم، مع جمع المادة الأرشـــيفية من تاريـــخ الأمة، وتنظيم الحملات الإعلامية الســـنوية التي تدعو إلى الوحدة الإســـلامية والإكثار منهـــا، «فإن من أحب شـــيئاً أكثر من ذكره، ومن أكثر من ذكره سعى إلى تحصيله»؛ واغتنام المناســـبات المحلية والعالمية والحرص على المشـــاركة في التجمعات ذات الحشـــد الجماهيري، وإقامة المهرجانات الســـنوية التي تتضمن فعاليات متنوعة، وإقامة المســـابقات الثقافيـــة والأدبية والعلمية، وكل ذلك يدور محور محتواه على الوحدة الإسلامية ورفض التقســـيم، وقدوتنا في ذلك رسول الله ﷺ إذ ألقى خُطْبَةً فِي وَسَـــطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّـــاسُ! أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْـــوَدَ وَلَا أَسْـــوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى، أَبَلَّغْتُ؟ قَالُوا: بَلَّغَ رَسُـــولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ قَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ. ثُمَّ قَالَ: أَيُّ شَـــهْرٍ هَذَا؟ قَالُوا: شَـــهْرٌ حَرَامٌ. قَالَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ. قَالَ: فَـــإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ بَيْنَكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَـــهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَبَلَّغْتُ؟ قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: لِيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ. أخرجه أحمـــد (٢٣٤٨٩)، وفي رواية: «إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ودينكم واحد ونبيكم واحد».

كما على المؤسســـات الإعلامية الإســـلامية السعي إلى تشكيل مجمع الإعلام الإســـلامي الذي يضم مركز دراسات ومعلومات الوحدة الإســـلامية، ووكالة أنباء إســـلامية عالمية تغطي الأخبار وتصنع المادة الإعلامية، فتصدرها وتقضي على الفوضى التي تســـببها التبعية والهيمنة الغربية على إعلامنا الموجَّه للدول الإسلامية؛ وشركة إنتاج فني عملاقة لها القدرة على إنتاج البرامج ذات التكلفة العالية.

وسائل تربوية وتعليمية: إن نشر ثقافة الوحدة الإسلامية ومقاومة مشاريع التقسيم، وإن دعم معالم الوحدة الإسلامية والتمســـك بها؛ يستلزم ترسيخها في نفوس أبناء الأمة، وذلك من خلال وســـائل التربية والتعليم وبرامجه في جميع المراحل الدراسية، من التمهيدي حتى الدراسات العليا، وأن تقدم إلى أبنائنا بأساليب مشوقة وليست منفرة، معمقة راسخة وليست سطحية هشة سرعان ما تزول من الأذهان.

وســـائل عسكرية: إن مشاريع التقسيم تستند في نجاحها إلى القوة المســـلحة وفرض ذلك على دول العالم الإســـلامي بالقـــوة، ولذا فإن مواجهة هذه المشـــاريع لا بد أن تقوم على بناء مؤسسة عسكرية إســـلامية منضبطة قادرة على حماية الأمة في الأزمات، وتكون مصدر ردع واطمئنان في السلم، وما تجربة درع الجزيرة في أحداث البحرين ببعيدة عنا، يقول الله تعالى: ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْـــتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ** ﴾ [**الأنفال**: ٦٠].

إنشـــاء مركز دراسات الوحدة الإسلامية: على قادة الأمة ومفكريها التفكير الجاد بإنشاء مركز عالمي لدراسات الوحدة الإسلامية يقوم على إعداد البحوث والدراسات العلمية ورصد مشاريع التقسيم وتحليلها ووضع برامج عملية لتعزيز الوحدة الإســـلامية ومقاومة مشاريع التقسيم وإقامة ورش عملية في البلدان المهددة بالتقسيم، مع الاهتمام بدراسة مآلات المشاريع والتمييز بين الأثر السياسي والاجتماعي لها.

إن جميع الوسائل أعلاه لا بد أن يسبقها استشعار عظيم للمســـؤولية الملقاة على قادة الأمة الإسلامية وأنهم يتحمّلون أمانة الحفاظ على وحدة الأمة ومواجهة مشـــاريع تقسيمها، وأنه مشروع حضاري كبير يستلزم جهوداً جبارة، كما أن عليهم اســـتحضار النية الخالصة لوجه الله تعالى في سعيهم الجاد لوحدة الأمة الإسلامية بعيداً عن المكاسب الشخصية والفئوية البحتة، مع همة عالية وعمل دؤوب، فالطريق إلى الوحدة وعر وطويل ومحفوف بالمخاطر.

نماذج واقعية من التقسيم الحديث للعالم الإسلامي

د. محمد مورو(*)

الدعوة الإسلامية عقد أساس من المشروع الإسلامي، وهي أولاً فريضة شرعية، وثانياً ضرورة للصعود الحضاري الإسلامي ولحماية الأمة من أعدائها، وضرورة أيضاً لتحقيق أكبر قدر من المنجزات العمرانية ورقي الأخلاق والسلوك لدى أفراد هذه الأمة.

والأمة الإسلامية طالما كانت موحدة كانت قوية وقادرة على تحقيق رسالتها، وطالما كانت مفككة كانت ضعيفة وغير قادرة على أداء رسالتها أو حماية نفسها من الأعداء، وغير قادرة على تحقيق إنجاز عمراني ذي شأن، ومنحطة أخلاقياً وسلوكياً واجتماعياً، ويمكننا أن نرصد بسهولة ذلك التلازم الحيوي بين الوحدة والصعود الحضاري للأمة الإسلامية.

الوحدة الإسلامية فريضة شرعية:

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣

ونلاحظ في الآيات المذكورة سابقاً أن هناك ارتباطاً بين الوحدة والأمة الواحدة وبين عبادة الله في الأولى وتقواه في الثانية، وفي الثالثة وضع الوحدة والاعتصام كمقابل للكفر، وحبل الوحدة والاعتصام هو الطريق إلى الصراط المستقيم.

وفي الآية الرابعة نرى أن الله تعالى جعل الوحدة والاعتصام وعدم التفريق نوعاً من النعمة، وهي بلا شك نعمة عظيمة، وجعلها أيضاً طرائق لتجنب الهلاك.

ويقول الله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥

ولأن للوحدة هذا الشأن العظيم في الدنيا والآخرة، فإن الأعداء تربصوا دائماً بنا بهدف تفكيك بلادنا على أسس طائفية أو عرقية أو جغرافية أو ثقافية، واستخدموا في ذلك كل أساليب التآمر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحركوا جيوشاً، ودعموا زعماء وكُتّاباً وأحزاباً وحركات تمرد وغيرها لتحقيق هذا الهدف المريب.

نحن بالطبع ندعو ونسعى إلى توحيد العالم الإسلامي باعتبار ذلك فريضة، ونعرف أن ذلك ممكن ومتاح؛ لأنه رغم سقوط الخلافة الإسلامية كأسمى تعبير عن الوحدة الإسلامية، فإن الظاهرة الوحدوية في وجدان الشعوب الإسلامية ما زالت قوية، فنحن جميعاً نؤمن بإله واحد وكتاب واحد ورسول واحد، ونتجه جميعاً إلى قِبلة واحدة، والإحساس بمشاكل المسلمين موجود والحمد لله في كل مكان، ولولا هذا الشعور الوحدوي القوي لدى الجماهير لما رأينا التعاطف الشعبي الواسع مع القضية الفلسطينية في كل مكان من العالم الإسلامي من تركيا إلى جنوب إفريقيا، ومن طنجة إلى جاكرتا؛ وكذا ظهر هذا التعاطف في دعم الجهاد الأفغاني ضد الروس، ثم ضد حلف الناتو، وكذلك التعاطف مع مسلمي البوسنة والهرسك، ثم كوسوفو... وغيرها من المظاهر العدوانية التي عبّرت عن وجدان وحدوي قوي لدى جماهير المسلمين.. وحتى المسلمون في الغربة أو في دول الأقليات الإسلامية يتعاطفون مع قضايا العالم الإسلامي ويدافعون عنها.

وعلينا أن نبيّن هذا الشعور الوحدوي بكل وسيلة ممكنة، وعلينا أن نسعى إلى توحيد التقويم على الأساس الهجري

(*) رئيس تحرير مجلة المختار الإسلامي في مصر.

مثلاً في كل البلاد الإسلامية، وتوحيد بدء الصوم والأعياد في كل العالم، وعلينا الاهتمام باتساع مؤسسات إعلامية ذات طابع عالمي إسلامي ونشر المواد الإعلامية التي تؤكد قيمة الوحدة، وعلينا أن نحقق اتحادات للمنظمات المهنية في العالم الإسلامي، وكذا اتحادات الهيئات الشعبية والنقابات وغيرها، وعلينا أن ندعم أي تنسيق وتعاون في أي مجال بين الشعوب الإسلامية، بل الحكومات الإسلامية إذا أمكن.

التقسيم والتفكيك جزءٌ من صراع شامل:

لأسباب ذاتية وموضوعية فإن مساحة - كبيرة جداً - من تاريخنا الإسلامي شهدت صراعاً طويلاً في الزمان والمكان بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، ويخطئ من يتصور أن الحروب الصليبية على الشرق ١٠٩٥ - ١٢٩٥ هي المحطة الوحيدة في هذا الصراع؛ فلقد كانت الحروب الصليبية قبل هذه المحطة وبعدها، ونقصد هنا بكلمة الصليبية «المسيحية الشمالية» كما عرّفها الأستاذ محمود محمد شاكر في كتابه «رسالة في الطريق إلى ثقافتنا»، كتاب الهلال، القاهرة ١٩٩١، العدد ٤٨٩؛ وهي مسيحية وثنية تستند إلى التراث اليوناني والروماني أكثر ما تستند إلى المسيحية المحرفة، ذلك أن القيصر الروماني قسطنطين حين دخل في المسيحية فإنه أدخلها في الوثنية الرومانية، ومع الاحتكاك بين الحضارة الإسلامية وأوروبا اكتشف الأوروبيون أن هناك منظومة فكرية وثقافية إسلامية شديدة التماسك، وأن المواجهة الصريحة والمباشرة مع الحضارة الإسلامية ستؤدي إلى هزيمة أوروبية لا شك فيها، ومن ثم فلا بد من اكتشاف وسائل لإضعاف القلعة الإسلامية من داخلها، وهذه الفكرة راودت لويس الرابع أثناء أسره في المنصورة بعد هزيمة الحملة الفرنجية على مصر، فقرّر إنشاء عين من الباحثين «المستشرقين» للبحث في وسائل إضعاف القلعة الإسلامية من داخلها، عن طريق عدد من الوسائل، منها: التجزئة والتقسيم عن طريق الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية، وقد تطورت تلك الوسائل فيما بعد، إلا أنها تظل فكرة قديمة حديثة.

تقول الدكتورة سوسن إسماعيل في كتابها «الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٨٨»، إن السياسة الأوروبية عهدت إلى ترشيح قدمها عن طريق غرس بذور الخلاف بين الطوائف مستعينة بالإرساليات والتآمر السياسي والثقافي والاقتصادي.

بل إن القوى الاستعمارية استخدمت موضوع الأقليات كثيراً للغزو والعدوان والاحتلال.

التقسيم والتفرقة عن طريق الأعراق:

الإسلام لا يفرق بين المسلمين على أساس اللون والعرق واللغة، وبالنسبة للتجمعات غير الإسلامية فقد استحدثت الشريعة الإسلامية لفظ أهل الذمة، وهو يختلف اختلافاً بيّناً في الأحكام والدلالات الأخلاقية والحقوق عن لفظ الأقليات.

والاختلاف بين الناس في الشكل واللون والجنس والعرق واللغة، بل في المفاهيم والتصورات؛ حقيقة لا يمكن القفز فوقها، ولكن استخدام هذا الاختلاف في تأسيس مفاهيم الصراع والتطاحن هو المشكلة، فالإسلام يدعو إلى التعارف ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وكان هذا التنوع مصدر ثراء في المجتمعات التي تقوم على العدل.

والمجتمع الإسلامي في ذاته كان مصدر ثراء كبيراً طالما كان هناك التزام بالشريعة الإسلامية الغراء التي تحقق الإنصاف، وإذا حدث انحراف من الشريعة الإسلامية، وكان هناك نوع من الظلم والتهميش، فإن ذلك كان يقع على المجتمع كله وليس على الأقليات فقط.. ومع سقوط الخلافة وتشوشر أفكار النخبة، فإن المشكلة برزت إلى السطح، ليس كحقيقة موضوعية، ولكن كطريق لتحقيق أهداف سياسية، أو استخدام خارجي، بل نكاد نقول إن المجتمع الإسلامي هو الذي صك التجربة التاريخية والحضارية بأفضل أنواع التعاون والثراء عن طريق التنوع، فالأسود والأبيض والأحمر والعربي والتركي والإفريقي وغير المسلم أيضاً؛ أسهموا وسُمح لهم بأن يسهموا في البناء الحضاري الإسلامي.

في يونيو ٢٠٠٦ نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية تقريراً كتبه «رالف بيترز»، وهو كولونيل سابق في الجيش الأمريكي خدم في شعبة الاستخبارات العسكرية؛ تحدث فيه عن تقسيم الشرق الأوسط من جديد واقترح إقامة دولة شيعية في جنوب العراق وإيران ومناطق من السعودية والإمارات والكويت والبحرين، أو دولة مارونية درزية في جبل لبنان، وتفكيك إيران والسعودية وتركيا، ثم يأتي بعد ذلك الدور على مصر ليتم تفكيكها مع تفكيك السودان، والمغرب والجزائر... إلخ.

التقسيم على الأساس العرقي مثلاً يمكن أن يتضح من خلال الأكراد والأمازيج، والأكراد هم الشعب الكردي الذي يقطن في أجزاء متجاورة من العراق وتركيا وإيران وسورية، وهناك حركات انفصالية كردية موجودة وبقوة في العراق وإيران وتركيا، بل حتى في سورية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت الورقة الكردية بقوة وخاصة منذ عام

١٩٩١ وسمحت بإقامة مناطق أمنية كردية في العراق تمهيداً للتقسيم والتفكيك في أي لحظة، أو استخدامها كورقة ضغط إذا لزم الأمر مع تركيا وإيران والعراق وسورية.

أما الأمازيج، فهم مسلمون سنة لكنهم جنس عاش في بلاد البربر في شمال إفريقيا في المنطقة الجغرافية الممتدة من غرب مصر إلى جزر الكناري، ومن ساحل البحر المتوسط جنوب إلى أعماق الصحراء الكبرى في النيجر ومالي. ومع حلول الإسلام في إفريقيا استعربت غالبية الأمازيج بتبنّيها اللغة العربية بلهجاتها الأمازيجية.

والمتحدثون حالياً باللغة الأمازيجية ينتشرون في جميع الحواضر الكبرى وعلى شكل تكتلات قبلية أو عائلية في البوادي، وفي المغرب مثلاً فإن ٣٠٪ من السكان يتكلمون اللغة الأمازيجية، وفي الجزائر ٢٠٪، وفي ليبيا ٢٪، ويوجد أمازيج بنسبة قليلة في كل من تونس وموريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو ومصر.

منذ أن دخل الأمازيج في الإسلام قاموا بدور كبير في نشر الدين والجهاد في سبيله، حتى إن أول المسلمين الذين فتحوا الأندلس كان معظمهم من الأمازيج بقيادة الشاب الأمازيجي طارق بن زياد.

وقد ظل الأمازيج جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، إلى أن حدثت اختراقات غربية، وبالذات فرنسية، تدعو إلى إقامة دولة أمازيجية وثقافة أمازيجية على حساب العرب والمسلمين.

التقسيم عن طريق البُعد الجغرافي:

يمكن أن تكون بنجلاديش مثلاً واضحاً في هذا الصدد، وبنجلاديش هي سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان «١٦٠ مليون نسمة»، وفي الترتيب ٩٤ على العالم من حيث المساحة «١٤٤ ألف كيلو متر مربع»، ويشكل المسلمون فيها نحو ٩٩ ٪؛ ٩٦ ٪ سنة، ٣ ٪ شيعة، والباقي بوذيون أو مسيحيون أو غيرهما، ولغتها هي اللغة البنغالية، وعاصمتها دكا.

كانت بنجلاديش جزءاً من دولة باكستان التي استقلت عن الهند عام ١٩٤٧، وكلها كانت تبعد عن باكستان الغربية نحو ١٦٠٠ كيلو متر، ولعل إدارة المسألة بهذه الطريقة كانت تؤكد إمكانية انفصالها في أي لحظة، خاصة مع اختلاف اللغة عن باكستان الغربية، وكذلك وجود مشاكل اقتصادية وثقافية، ثم تآمر واضح من الهند والولايات المتحدة، حتى تم الانفصال عام ١٩٧١ بعد حرب دموية شارك فيها الهند ضد باكستان.

التقسيم على أساس ثقافي وعِرقي:

يمكن أن نأخذ جنوب السودان نموذجاً في هذا الصدد، وفي الحقيقة كان انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١ محصلة تآمر إنجليزي منذ احتلال الإنجليز لمصر عام ١٨٨٢، وتوقيع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ التي أطلقت يد الإنجليز في السودان على حساب مصر، ومن يومها تم منع دخول الشماليين إلى الجنوب إلا بتأشيرة وكأنهم أجانب، وتم عمل غزو ثقافي وديني ولغوي لجنوب السودان، واستمر الدعم الكنسي للجنوب في إطار دفعه إلى التمرد، ثم دخلت أمريكا على الخط وكذا الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل»، لكن الحقيقة الواضحة للعيان أن انفصال جنوب السودان تم عندما فُصل السودان عن مصر، وستتفاقم مشاكل التقسيم في شمال السودان وجنوبه إلى عشرات الدول والقبائل والأقاليم، ولن تُحل هذه المشكلة إلا بعودة الوحدة بين مصر والسودان.

التقسيم عن طريق المذاهب والطوائف:

تسعى الولايات المتحدة و«إسرائيل» إلى اختراق العالم الإسلامي عن طريق الأقليات المذهبية والطائفية، مثل الشيعة في العراق والبحرين والسعودية ولبنان، أو العلوية «شيعة أيضاً» في سورية، أو الزيدية في اليمن، أو حتى طوائف غير مسلمة مثل الموارنة في لبنان، فالشيعة مثلاً يتواجدون في إيران والعراق وأذربيجان والبحرين والكويت ولبنان والسعودية بنسب متفاوتة، وهؤلاء من الشيعة الإثني عشرية.

أما الشيعة الإسماعيلية فتتواجد في الهند، والزيدية في اليمن، وبخصوص الموارنة مثلاً فتتواجد في لبنان أساساً، ويبلغ عدد الموارنة في العالم ستة ملايين نسمة، منهم نحو مليون في لبنان وحده، وقد هاجر عدد كبير من الموارنة إلى مختلف بقاع العالم، لا سيما كندا وفرنسا.

د. سامي محمد صالح الدلال

إن الله تعالى خاطب المسلمين كأمة واحدة وجعلها بين الأمم وسطاً وشاهدة عليهم، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

المسلمون أمة وحدهم، وضمن هذا الإطار سيكون حديثنا إن شاء الله تعالى، وذلك على مستويات عدة، من أبرزها:

١. عقيدة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢].
٢. شريعة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨].
٣. أخلاق، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].
٤. آلام، قال تعالى: ﴿إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤].
٥. آمال، قال تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾ [الكهف: ٤٦].

وملاك ذلك كله مشمول في قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وبذلك امتازت هذه الأمة عمن سواها، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وجعل الله تعالى لهذه الأمة الواحدة إزاء واجبها نحو الإنسانية جمعاء، هدفاً واضحاً محدداً يتحقق به فلاحها، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وذلك كله في إطار محدد منشأه:

١ - إخلاص العبودية لله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

٢ - تمام الاتباع للرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

تفكيك وحدة المسلمين هدف أعدائهم:

ومن أساليبهم في ذلك:

١. الطعن في عقيدة المسلمين.
٢. تقوية المذاهب العقدية المنحرفة في داخل الدائرة الإسلامية.
٣. نشر الأفكار الوطنية والقومية والليبرالية والعلمانية والديمقراطية والشيوعية في صفوف المسلمين وتعليبها في أشكال أحزاب وجماعات ومؤسسات ونقابات وغيرها.
٤. شرذمة المسلمين من خلال حدود سياسية وضعها لهم أعداؤهم (اتفاقية سايكس بيكو).
٥. استمرار محاولات الشرذمة من خلال تغذية الانتماءات العرقية والقبلية (مثال: الأكراد)، والمذهبية (مشروع تقسيم سورية والعراق ولبنان)، والدينية (السودان).
٦. إخضاع المسلمين في دساتيرهم إلى التحاكم للقوانين الوضعية بدلاً من الشريعة الربانية.. ومعلوم أن الشريعة تجمعهم والقوانين الوضعية تفرقهم.
٧. شراء ذمم أعداد من المسلمين ليكونوا أذناباً لأعداء الإسلام ومخالب في جسد المسلمين تمزق وحدتهم.
٨. تمييع مفاهيم عقيدة الولاء والبراء بما يؤدي إلى تحلحل تماسك المجتمع الإسلامي ضد أعدائه.
٩. تدمير أخلاق المسلمين لينتقلوا بهم من حالة التكافل والتعاضد والتعاون إلى حالة التظالم والتباعد والاختلاف، وليجففوا فيهم أنهار الحياء ويملؤوها بإتيان الانفلات والانحلال.
١٠. طمس المشاعر الإسلامية التي هي بوابة نجدة المسلمين لبعضهم عندما تحيق بهم المآسي وتنزل في ساحاتهم الآلام تحت شعار: كل ينشغل بنفسه. (فلسطين، سورية، أفغانستان، بورما، الصومال....).
١١. تشتيت آمال المسلمين ليهيم كل مشتت في واد خاص به. إن كثيراً من آمال المسلمين انحسر من طياتها حس الآخرة وطغى على سطحها الانكفاء على الدنيا. وحتى في هذه فإن العزة الإسلامية والعلو الإيماني وإقامة دولة الإسلام الرشيدة لم تعد في أولويات كثير من المسلمين، فضلاً عن آمالهم، ما ساعد على استمرار خضوعهم لعوامل الضعف والهوان وتمكّن أعدائهم من اليهود والنصارى والكفار من الإمساك بتلابيب أوطانهم.

واجب المسلمين للعودة لوحدتهم:

١. أن يجتمعوا على عقيدة السلف كما بيَّنها الله تعالى في كتابه ورسوله ﷺ في سنته.
٢. أن تكون المرجعية الوحيدة والفريدة في تشريعاتهم هي الشريعة الإسلامية.
٣. أن يتعالوا على الثقالات الأرضية من مثل التحزب للوطنية أو القومية أو القبلية أو العرقية.
٤. أن يوحدوا صفوف قلوبهم بإزالة أسباب الشحناء والبغضاء، وملئها بأزهار المحبة في الله والتوادد والتكافل.
٥. أن يدعوا إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة ليعم الخير بينهم وتتآزر طاقاتهم.
٦. أن ينبذوا جميع الدعوات التي تضيّع مفاهيم حياة المسلمين وفق المنظور العلماني أو الليبرالي أو الديمقراطي أو الشيوعي أو القومي، ويتوحدوا تحت مظلة الإسلام فحسب.
٧. أن يقفوا صفاً واحداً ولحمة متراصة ضد مخططات أعدائهم الذين احتلوا بعض أراضيهم عسكرياً أو احتلوا بعض عقولهم فكرياً.

أهـــداف وحـــدة المسـلـمين:

١. تحقيق أهلية الانتماء إلى دين الإسلام بوصفه دينهم جميعاً: رب واحد، رسول واحد، كتاب واحد، وقبلة واحدة، متضمناً أركان الإسلام والإيمان والإحسان، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران: ١٩].

٢. إعلاء كلمة الله في الأرض، قال تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠].

٣. تحكيم الشريعة الإسلامية في شؤون حياتهم، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وأن يكون ذلك منصوصاً عليه في دستور بلاد المسلمين بما لا يدع فيه مجالاً للنقاش أو الشك أو احتمالية الثنائية المشتركة مع التشريعات البشرية الأخرى.

٤. تعزيز قوة المسلمين، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

٥. تنمية بلاد المسلمين، وذلك بتفجير طاقاتها البشرية في جميع المناحي العلمية والعملية على المستويات الصناعية والزراعية والتقنية والبحثية كافة، وكذلك باستثمار الثروات الخلقية كالبترول والمعادن والمياه وغيرها.

٦. تقديم أكمل وأجمل نموذج لشعوب الأرض، وهو نموذج ماذا يعني الانتماء للإسلام؟ ويتضمن ذلك مساعدة الدول الفقيرة والشعوب المنكوبة وتقديم جميع أنواع الدعم الإنساني على المستويات الصحية والغذائية كافة وغيرها لكل محتاج على وجه الأرض مهما كان دينه أو انتماؤه؛ ففي ذلك تأليف للقلوب على الإسلام، ولعل سهم «المؤلفة قلوبهم» من الزكاة يغطي ذلك أو بعضه.

الاتحـــاد الخـلـيـجـي نمـــوذج:

• أولاً: الإطار العام:

لقد تمت الدعوة لدول مجلس التعاون الخليجي لتشكيل اتحاد كونفيدرالي فيما بينها، وهي دعوة نراها مهمة وملحة جداً ومقدمة لوحدة استراتيجية مكملة في المستقبل، لكنها لن تؤدي غرضها إلا ضمن الإطار الذي ذكرته سابقاً؛ إذ إن جميع هذه الدول بحاجة إلى الإصلاح والشمولية في النظرة التغييرية، سواء على مستوى واقعها الخاص، أي بكل دولة منفردة، أو واقعها الجماعي، أي في حالة الاتحاد، ولعله من المناسب ملاحظة بعض الأمور في ذلك، من أهمها:

١. التدرج في الإيقاع العملي لشؤون الاتحاد.

٢. أن تكون الشريعة الإسلامية هي المرجعية الوحيدة في التشريعات، وأن ذلك هو الضمان الأساسي لتكون هذه البلاد آمنة.

٣. أن تكون الشورى هي الأساس في المحاسبة السياسية.

٤. أن تكون التنمية، خططاً وتطبيقاً، من أبرز ثمرات الاتحاد.

٥. تخفيف الأعباء على شعب الخليج من النواحي المعيشية والاستهلاكية والصحية والتعليمية.

٦. تشكيل قوة أمنية (جيش وشرطة ومخابرات) يهابها أعداؤها.

٧. لا بد من أن تكون للشعوب الخليجية كلمتها الخاصة بها والمعبرة عن رغبتها وإرادتها، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات الجماهيرية واللجان الخيرية والجمعيات الاجتماعية، ذات المرجعية الإسلامية.

ونحن نعتقد أن وجود الإدارة السياسية في ظل الشريعة الإسلامية مع وجود العوامل الأساسية المساعدة من مثل الوحدة الجغرافية والتجانس البشري ووحدة اللغة والدين والسياق التاريخي المشترك؛ كل ذلك من عوامل نجاح هذا الاتحاد الخليجي، ما يجعله مفتاحاً لاتحادات جديدة بين دول المشرق العربي.

• ثانياً: محاور الاتحاد:

ستكون للاتحاد محاور كثيرة وسنتحدث عن أبرزها؛ مع التأكيد على ما جاء في الإطار العام. وسألقي ضوءاً خاطفاً على المحاور التالية: المحور السياسي، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، المحور العسكري، والمحور الأمني الداخلي، وسأذكر تحت عنوان كل محور منها بنوداً محددة هي مجرد أفكار واقتراحات عملية.

المحور السياسي:

■ نستحضر أولاً أنواع الأنظمة السياسية القائمة حالياً في دول مجلس التعاون؛ السعودية: ملكي شوري، الكويت: إمارة برلمانية، البحرين: ملكي برلماني شوري، قطر: إمارة شورية، الإمارات: إمارة اتحادية، عُمان: سلطاني شوري، اليمن: جمهوري برلماني شوري. (ملاحظة: اليمن ليست عضواً في مجلس التعاون الخليجي لغاية الآن).

■ **الوضع الحالي:**

– يوجد مجلس أعلى لمجلس التعاون يضم قادة دول المجلس.

– يوجد مجلس سياسي لدول مجلس التعاون يضم وزراء خارجية دول المجلس. ويقوم المجلس بتنفيذ السياسات التي يضعها قادة المجلس. ويقوم وزير خارجية كل دولة بمتابعة تلك السياسات فيما يخص بلده.

■ **ما يمكن إضافته:**

– تشكيل مجلس شوري اتحادي:

يعين للاتحاد «وزير خارجية اتحادي» يمثل دوله في المحافل الدولية، مع بقاء وزراء الخارجية لدول الاتحاد ليقوموا بدورهم في خصوصيات العلاقات الخارجية لكل دولة.

– يتشكل في كل دولة أجنبية «مجلس اتحادي لسفراء دول الاتحاد» لصياغة مواقف موحدة تمثل وجهة نظر الاتحاد بشأن القضايا المعروضة. ويمثل المجلس «سفير اتحادي» هو رئيس المجلس المذكور، وتوضع آلية لتناوب رئاسة المجلس.

– يلغى مسمى السفارات بين دول الاتحاد، ويحل محله مسمى «قنصليات» ولمدة خمسة أعوام، ثم يستبدل بمسمى «مكتب تسيير أعمال».

– يحل «الطابع الاتحادي» محل الطوابع الحالية لدول مجلس التعاون، وذلك بعد خمس سنوات، أو تستمر دول الاتحاد في إصدار طوابعها بشكل مستقل ولكن يوضع عليها «شعار الاتحاد».

– يستحدث «ختم اتحادي» ويتم توحيد أختام وزارات الخارجية تحت مظلة هذا الختم.

■ **إن الإيجابيات المتوخاة مما ذكر يمكن إجمالها بما يلي:**

– وضع سياسة خارجية موحدة للاتحاد.

– تعميم الشورى من خلال مجلس الشورى الاتحادي.

– الانصهار النفسي لشعوب دول الاتحاد في بوتقة وحدة الرؤية بصدد المصالح الخارجية والداخلية للاتحاد، وإزالة نعرة التنافس الفاسد والتحاسد الماكر.

– تأكيد الإيقاع العملي الشرعي للضوابط والقواعد التي ذكرناها بشأن الإطار العام للاتحاد.

المحور الاقتصادي:

يأخذ المحور الاقتصادي أهمية من عوامل عدة:

١. أن الكتاب والسنة وضعا القواعد لبناء اقتصاد للأمة الإسلامية، وأن العمل بما فيهما هو الضمان الأساسي لرفاهية الأمة وعلو شأنها.
٢. وجود ثروة بترولية عظيمة في دول مجلس الاتحاد.
٣. إطلالة دول الاتحاد على البحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي.
٤. وجود ثروات منوعة على أراضيه.
٥. إمكان القيام باستثمارات صناعية وزراعية وتقنية كبيرة في دوله.
٦. تدفق الزيارات للحج والعمرة وزيارة المسجد النبوي، ما يعد ثروة اقتصادية إضافية تقوي الميزانية العامة للاتحاد.
٧. الانفتاح الاقتصادي على جميع دول العالم دون استثناء.

ولإثراء الموضوع في هذا المحور سأذكر الوضع الحالي ثم الاقتراحات بشأن تطويره.

• **أولاً: الوضع الحالي:**

– استقلالية الدول الخليجية بخططها التنموية وسياستها الاقتصادية.

– وجود اتفاق على إيجاد «عملة خليجية موحدة» (لم توافق عليها الإمارات وعُمان).

– عدم وجود جمارك بين دول مجلس التعاون فيما يخص المنتجات المحلية.

– وجود توجه لتوحيد الضرائب الجمركية بين دول مجلس التعاون.

– انفراد الكويت بنظام للجمعيات التعاونية ونظام تمويني على الطريقة الاشتراكية.

– عدم وجود النظام الربوي في الأنظمة الاقتصادية لدول مجلس التعاون.

– وجود بعض البنوك الإسلامية.

– وجود ارتباطات دولية لكل دولة من دول مجلس التعاون مع دول أجنبية في إطار اتفاقيات أو معاهدات أو مساعدات.

– ارتباط تسعير بيع النفط لدول مجلس التعاون بـ «الأوبك»، مع وجود حصص فردية شخصية للأمراء والمتنفذين.

– الانفتاح الاقتصادي وفق النمط الرأسمالي.

– استثمار الأموال الخليجية في أمريكا وأوروبا ودول أخرى.

• ثانياً: عناصر المحور الاقتصادي في الاتحاد الكونفيدرالي:

١ تثبيت خطط العملة الخليجية الموحدة وتوسيع النظرة فيها لتشمل اليمن.

٢ تثبيت إلغاء الجمارك بين دول مجلس التعاون فيما يخص المنتجات المحلية، وتوحيد الجمارك لجميع السلع المستوردة، وإلغاء إعادة الجمركة عند تنقل السلع بين دول الاتحاد الكونفيدرالي.

٣ تكوين مجلس اقتصادي موحد يتكون من وزراء التجارة في دول الاتحاد مهمته وضع سياسات اقتصادية موحدة لدول الاتحاد فيما يخص السياسات الخاصة بالتكامل الاقتصادي وتسعير البترول وانتقال البضائع بين دول الاتحاد دون إجراءات جمركية وافتتاح مشاريع اقتصادية في كل من البحرين والكويت والإمارات وقطر، وتغطى الاحتياجات العمالية من اليمن ثم السعودية.

٤ تكوين ميزانية اتحادية بما يعادل ١٥٪ إلى ٢٠٪ من الدخل لكل دولة خليجية، وذلك لتمويل المشاريع الاتحادية المشتركة.

٥ إيجاد شركة خطوط جوية اتحادية خاصة بربط دول الاتحاد، مع بقاء الخطوط الجوية الحالية الخاصة بكل دولة.

٦ إحكام الربط الكهربائي الاتحادي بين جميع دول الاتحاد (موجود جزئياً).

٧ ربط دول الاتحاد بشبكة خطوط حديدية اتحادية (شركة موحدة).

٨ ربط دول الاتحاد بشبكة خطوط برية اتحادية (شركة موحدة).

٩ فتح أبواب النشاط الاقتصادي (شركات، مؤسسات، مصانع) لمواطني دول الاتحاد في جميع دول الاتحاد بشكل متساوٍ ودون شروط خاصة لكل دولة تفرضها على مواطني الدول الأخرى من أعضاء الاتحاد.

١٠ إلغاء رسوم الهاتف الدولي بين دول الاتحاد وربط هذه الدول بشبكة هاتفية موحدة.

١١ استحداث منصب «وزير الاقتصاد الاتحادي» لتمثيل الاتحاد في المحافل الدولية والإشراف على الاستثمارات الخارجية لدول الاتحاد ولتوقيع الاتفاقيات الخاصة بالمشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاتحادي.

١٢ توحيد القوانين والتشريعات في دول الاتحاد الخاصة بالسياسات العامة للاقتصاد فيما يتعلق بالاحتكار والربا والبنوك وغيرها (انظر بند (٣) الخاص بالمجلس الاقتصادي).

١٣ إنشاء مجلس أعلى لغرف التجارة ويكون مقره البحرين أو دبي.

المحور الاجتماعي:

أولاً: الوضع الحالي:

١ يوجد ربط بين دول مجلس التعاون فيما يخص التأمينات الاجتماعية.

٢ فيما عدا (بند ١) توجد استقلالية كاملة لكل دولة من دول مجلس التعاون.

ثانياً: عناصر المحور الاجتماعي في الاتحاد الكونفيدرالي:

١ تعميم تنفيذ تحريم الخمر والقمار في جميع دول الاتحاد.

٢ إخضاع السياحة لضوابط أحكام الشريعة الإسلامية بما في ذلك المقاهي وأماكن الترفيه.

٣ تعميم التأمينات الاجتماعية ضمن قانون موحد لجميع دول الاتحاد.

٤ إنشاء «صندوق تكافلي» بميزانية موحدة مدفوعة من دول الاتحاد يفتح له فرع مركزي في كل دولة ومقره الرئيس الرياض؛ لسد حاجات الفقراء والمعوزين.

٥ إنشاء «أمانة عامة» للجهات الخيرية في دول الاتحاد ويكون مقرها دولة الكويت.

٦ إنشاء «مجلس أعلى» للجمعيات النسائية في دول الاتحاد يكون مقره الرياض أو الكويت، ومن مهامه الارتقاء بالمرأة لتكون على المستوى المطلوب منها حسب ما اقتضته الشريعة الإسلامية.

٧ إنشاء «المجلس الاتحادي لرعاية الطفل» ويكون مقره في البحرين، وله فروع في جميع الاتحاد.

٨ إنشاء «المجلس الاتحادي لمكافحة الأمية» ويكون مقره في الدوحة، وله فروع في جميع دول الاتحاد.

٩ إنشاء «المجلس الاتحادي لرعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة» ويكون مقره في الرياض، وله فروع في جميع دول الاتحاد.

١٠ إنشاء «مجلس عام اتحادي لدعم ورعاية المرضى» ويكون مقره أبو ظبي.

١١ إنشاء «المجلس العمالي الاتحادي» لتوحيد قوانين العمل في دول الاتحاد ولصياغة حقوق العمال في دول الاتحاد ويكون مقره الرياض.

١٢ إنشاء «المجلس الأعلى الاتحادي لرعاية الشباب» ويكون مقره صنعاء (إذا انضمت اليمن للاتحاد) وله فروع في جميع دول الاتحاد.

المحور العسكري:

أولاً: الوضع الحالي:

١ وجود قوات درع الجزيرة.

٢ استقلالية كل دولة من دول مجلس التعاون بجيشها الخاص.

ثانياً: عناصر المحور العسكري في الاتحاد الكونفيدرالي:

١ الإعلان أن جيوش دول الاتحاد تشكل جيشاً اتحادياً واحداً.

٢ يشكل مجلس عسكري للاتحاد يضم وزراء دفاع ورؤساء أركان جيوش كل دولة.

٣ يكون للاتحاد وزير دفاع اتحادي ورئيس أركانه اتحادي.

٤ ترابط تحت علم جيش الاتحاد قوات كويتية ويمنية وإماراتية في البحرين، وترابط قوات سعودية وقطرية ويمنية في الكويت، وترابط قوات كويتية وبحرينية وعُمانية في السعودية، وترابط قوات كويتية وقطرية ويمنية في عُمان، وترابط قوات سعودية وعُمانية وإماراتية وكويتية في اليمن، وترابط قوات كويتية ويمنية وعُمانية في قطر، وترابط قوات قطرية وبحرينية ويمنية وكويتية في الإمارات.

٥ جميع القوات المنتشرة تكون تحت إمرة وزير الدفاع ورئيس الأركان الاتحاديين.

٦ تبقى لكل دولة خصوصية قواتها البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي، ويكون تحريك الجيوش الأخرى في أي دولة اتحادية بالتنسيق بين وزير الدفاع الاتحادي ووزير الدفاع الخاص بالدولة المعنية. ولوزير الدفاع الاتحادي وضع الجيوش المنتشرة تحت إمرة وزير الدفاع للدولة المعنية بحسب متطلبات الظروف.

٧ الجيوش المنتشرة في أي دولة اتحادية ترتدي زياً موحداً وترفع رايات جيش الاتحاد.

ملاحظة:

١ يمكن إلغاء وزراء الدفاع في دول الاتحاد ويُكتفى برؤساء للأركان مع رئيس أركان اتحادي ووزير دفاع اتحادي.

٢ يمكن إلغاء خصوصيات الجيوش والانصهار في جيش اتحادي واحد (يمكن تطبيقه تدريجياً بسقف عشر سنوات).

المحور الأمني والداخلي:

أولاً: الوضع الحالي:

١ استقلالية أمنية (شرطة، حرس وطني، أمن دولة) في كل دولة خليجية.

٢ تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية.

٣ لا حرية مفتوحة في التنقل بين دول مجلس التعاون.

٤ استقلالية الشهادات الشخصية والجوازات.

ثانياً: عناصر المحور الأمني في الاتحاد الفيدرالي:

١ إزالة مراكز الحدود بين دول الاتحاد وإعطاء حرية التنقل بين دوله.

٢ تعميم الحرس الوطني الاتحادي ليكون حاضراً في جميع دول الاتحاد، وله قيادة مركزية مركزها الرياض وتضم قادة الحرس الوطني في دول الاتحاد.

٣ إلغاء خصوصيات الشرطة الحالية في دول الاتحاد والاستعاضة عنها بشرطة الاتحاد (خلال من خمس إلى عشر سنوات).

٤ تبقى الأجهزة الأمنية في كل دولة اتحادية كما هي، لكن يستحدث جهاز أمني اتحادي لمكافحة التجسس والاتصال بالجهات الخارجية.

٥ تتاح الحرية للأنشطة الإسلامية الدعوية السلمية وتزال القيود المفروضة على الدعاة.

٦ يكون للاتحاد وزير داخلية اتحادي ويلغى منصب وزير الداخلية في دول الاتحاد ويحل محله «وكيل وزير الداخلية الاتحادي».

٧ يمنح مواطنو دول الاتحاد بطاقات شخصية موحدة وكذلك جوازات سفر، ويشار في كليهما إلى الدولة الأم التي ينتمي إليها الفرد، ومثل ذلك لشهادات قيادة السيارات.

٨ تعطى مجالس العلماء الشرعيين صلاحيات إصدار الفتاوى الملزمة للاتحاد بخصوص متعلقات الأمن.

إن ما ذكرته من المحاور هو مجرد نماذج، ويمكن أن يضاف إليها على النسق نفسه في الضوابط والقواعد محاور أخرى، مثل: المحور الثقافي والتعليمي، والمحور الإعلامي، والمحور القضائي والقانوني... وغيرها.

اللهم وفقنا للسداد، ولما تحبه وترضاه. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نجحت الثورات..

هل حان وقت الحوار حول دولة الأمة الإسلامية؟

طلعت رميح(*)

نجحت الثورات العربية في إطاحة نظم الحكم القديمة (المستبدة)، وصارت تؤسّس لنظم حكم بمفاهيم جديدة على صعيد السياسات الداخلية في كل بلد – ضمن حالة تطورية – بما صار يطرح آفاقاً متغيرة للسياسات الخارجية لتلك الدول، ويطرح التساؤلات حول ما ستتمكن من تغييره في واقع الحالة الرسمية العربية والإسلامية الراهنة، إذ كل تغيير في نظم الحكم والسياسات الداخلية لأي بلد لا بد أن يطرح تغييرات في مضامين السياسات الخارجية، خاصة في منطقة هي قلب العالم جغرافياً واستراتيجياً وعلى صعيد الثروات الأساس في بناء الحضارة التكنولوجية الإنسانية الحديثة.

وإذ تأتي الثورات العربية في ظل وضع دولي مكثف التغييرات حتى درجة الاضطراب، وبحكم أنها في قلب «إعادة» تغيير التوازنات الإقليمية والدولية، وكذا لأن العالم يسير نحو بناء تكتلات على حساب دور وفكرة الدولة الوطنية (الاتحاد الأوروبي – مثالاً)؛ فالسؤال المحوري الآن هو: ماذا عن التغيير الذي تطرحه تلك الثورات على صعيد علاقات الدول العربية والإسلامية مع بعضها بعضاً وعلى صعيد دورها الدولي؟ إذ لم تأتِ تلك الثورات العربية إعلاناً بفشل الأطر والنظم والسياسات الداخلية فقط، بل جاءت على أنقاض فشل مشروعات وأطروحات ومنظمات أقامتها النظم القديمة تحت شعارات الوحدة والتضامن العربي والإسلامي. وبالنظر بتأنٍّ إلى ما يمكن أن تحدثه تلك الثورات من تغيير في علاقاتها الخارجية؛ تبدو الفكرة الإسلامية هي موضع الحوار لا الفكرة القومية.. لقد انتهت الفكرة القومية إلى فشل كبير، والأهم أن كل ثورات الربيع العربي جاءت مترافقة مع فكرة وحالة وصول تيارات إسلامية إلى سدة الحكم، كما أن تلك الحالة الجديدة في العالم العربي تأتي تالية لتطورات سبقت فيها دول إسلامية الوضع العربي على نحو مؤثر وكبير، حتى إن بعض الثورات العربية وأطروحاتها ونموذجها تبدو في بعض الأوجه تابعاً – لا تالياً فقط – للتغيير في العالم الإسلامي.

وبطريقة أخرى؛ فإن التغيير الذي حدث في العالم العربي ووصول حركات إسلامية إلى صدارة الحكم، صار يطرح إشكالية التغيير على صعيد حالة الأمة الإسلامية بأكثر مما يطرح من

(*) رئيس تحرير صحيفة الفتح في مصر.

تغييرات على الصعيد العربي – بشأن التغيير للسياسات الخارجية ومضامينها –، سواء على صعيد تشكيل حالة إسلامية ناهضة، حيث بات مطلوباً أن تسهم في تغيير خريطة العالم التي يجري رسمها الآن – بالانتقال من العالم أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب –، أو على صعيد تشكيل مواقف مشتركة لمواجهة التحديات الحالة من أزمات الدول التي لا تزال تشهد حالة تغيير حالياً، أو على صعيد الأمة في مواجهة تحديات الإسلاموفوبيا التي صنعتها الدوائر الصهيو – غربية، أو في مواجهة حالات الاضطهاد التي تعيشها أقليات إسلامية – كما هو الحال في ميانمار والصين وأوروبا وغيرها –، أو بشأن حالة مذهبة الصراعات السياسية وتحويلها من خلافات حول أسس الحكم إلى صراعات وفتن مذهبية؛ وقبل كل ذلك وبعده، تأتي أهمية بناء كتلة إسلامية قادرة على إعادة بناء نهضة الأمة، على اعتبار أن ثورات الربيع العربي تنشد النهضة.

الحالة العربية

واقع الحال أن الحقبة الماضية من عمر الأمة شهدت قيام نظم للحكم شيدت سياستها المعلنة على إعلاء الفكرة العربية على الفكرة الإسلامية في رسم السياسات الخارجية لمعظم الدول العربية، فكانت مشروعات الوحدة العربية التي فشلت جميعها – على أساس الفكر القومي –، وكان تشكيل الجامعة العربية كإطار رسمي يجمع الدول، وقد توقف دورها على جمع حاصل الخلافات دون أن تحقق لا وحدة الرؤية ولا الموقف الموحد. والنتيجة الفعلية أنه لم تنجح أي مشروعات للوحدة، بل ساد الانقسام، وجرى تعميق دور الدولة الوطنية على حساب الفكرة القومية في المرحلة الأولى ما بعد الاستقلال، وانتهى الأمر من بعد – الآن – إلى حالة تبعثر للهويات القبلية والعرقية والمذهبية والثقافية، ليس على حساب الوحدة والفكرة القومية فقط، بل على حساب الفكرة والدولة الوطنية.

وقد جرت أعمال نقدية لكل تلك التجارب بحثت فيها وفي أسباب فشلها من كل الجوانب الواحدة تلو الأخرى، وبغض النظر عن أن أغلب تلك المحاولات لم يكن جاداً أو مصقولاً، فالأمر الأهم أنها لم تنتهِ بالحالة العربية إلى أي تقدم، بل كانت نتائجها مدمرة، وفاتحة الطريق لحالة انهيار شامل للوضع العربي بإجماليته، حتى وصلنا إلى مرحلة صار يجري فيها تفلت المكونات العرقية والمذهبية في داخل معظم الدول، بما يعني فشلاً لمشروعات الوحدة، وإضعافاً وتفكيكاً للوحدة الأساس في بناء النظام العربي (والدولي) – أي الدولة القطرية – بحكم تحول كثير من تلك الدول من وحدة بناء الوطن إلى التقسيم والتفتت الواضح، واللاحق تحت الرماد.

وفي المقابل، يلاحظ المتابع تطوراً في العمل الإسلامي خلال المرحلة الأخيرة، وسعياً على أساس تلك الرؤية لملء فراغ التشرذم وتقطع الأوصال في النظام العربي. لقد نشطت الفكرة الإسلامية في داخل المجتمعات على حساب الفكرة القومية، كما دخلت أعمال نقدية على خط الفكرة القومية وصار بعدها التعصب أقل عند بعض الاتجاهات، كما جرى حوار فكري حول المحتوى الإسلامي لتشكل الفكرة العربية ذاتها. والأهم أن كل الجماعات والأحزاب والروابط والتجمعات أصبحت إسلامية الرؤية والنشاط والدور.

أصبحنا أمام فشلٍ لتجارب الوحدة (على أساس قومي)، وتهديدٍ للفكرة الوطنية (على أساس قطري)، وتصاعدٍ بالمقابل في المد الإسلامي حتى وصل الكثير من التيارات إلى سلطة

ومركز إدارة الحكم، ما طرح التساؤل حول تأثير المد الإسلامي على بقية الهياكل التي بنيت وظلت قائمة خلال الحالة العروبية أو القومية – والبعض يجد خلافاً بين المصطلحين – سواء بناء الدولة الوطنية (القطرية) أو الجامعة العربية، والأهم طرح التساؤل حول المضمون الإسلامي لحركة السياسة الخارجية لدول الربيع خلال المرحلة المقبلة.

الحالة الإسلامية

الحالة الإسلامية الراهنة تكاد تذكّر – على نحو ما – بحالة النهضة الأوروبية، فهناك شمولية واندفاع للظاهرة الإسلامية على كل الصعد والمستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية، وهناك أن الظاهرة الإسلامية صارت شاملة للدول العربية والإسلامية على حد سواء وفق طرق مختلفة، لكنها تجري في اتجاه واحد، فهناك أن حركات المقاومة الناهضة بالسلاح في مواجهة الاحتلال الأجنبي صارت إسلامية – في فلسطين والعراق وأفغانستان – كما هو الحال على صعيد الخيار الانتخابي لجمهور المواطنين في كل الدول الإسلامية، إذ حين يعرض الإسلاميون أنفسهم للصراع الانتخابي يختارهم الناس، وهو ما ظهر جلياً في دول الثورات العربية، وهناك أن الدول الناهضة في العالم الإسلامي هي دول لم تنهض إلا تحت قيادة الفكرة والحركة الإسلامية، إذ عدّت تركيا وماليزيا نموذجاً للنهضة الإسلامية.

لم نعد أمام حركة إسلامية معارضة، بل أصبحنا أمام حركات إسلامية حاكمة تثير آمالاً حقيقية في دورها النهضوي، بما يعني دخول الأمة الإسلامية مرحلة جديدة مختلفة عن تلك المرحلة التي انتهت إليها الحركات والتيارات الوطنية والقومية، وذلك ما يجعل التساؤل طبيعياً حول «النموذج» الذي سيعتمد خلال المرحلة القادمة في مجال السياسات الخارجية في مواجهة بعضها بعضاً وفي مواجهة الوضع والتكتلات العالمية.

النموذج الإسلامي

منذ بداية المد الإسلامي – وظاهرة الصحوة – وكل القوى السياسية في الداخل والدول الكبرى والإقليمية منشغلة بالوضعية الكلية للعالم الإسلامي، جراء تلك الصحوة. لقد جرت حملة مبكرة على فكرة الخلافة الإسلامية في الداخل والخارج، حتى إن الرئيس الأمريكي تحدث بعدوانية حول الأمر، رابطاً حملته ضد الإرهاب بفكرة قطع الطريق على وحدة العالم الإسلامي تحت الخلافة. وإذا كانت القوى الداخلية الرافضة للفكرة الإسلامية قد شنت حملاتها ضد الفكرة – وكان الأمر مخوفاً لدول الخارج – إلا أن الملاحظ في المقابل أن القوى الإسلامية لم تقدم مشروعاً عملياً واضحاً للحالة الإسلامية الجديدة في مجال السياسة الخارجية لكل منها بشكل برنامجي أو خططي، وظلت تميل إلى طرح النوايا والطموح لا البرامج والخطط ولا الدراسات المتعلقة بالأمر.

الأمر مطروح إذن، والأهم أن قدراً معقولاً من الأسس الموضوعية والفعلية تجعل دراسته والتفكير العملي بشأنه أمراً حالاً الآن، سواء من زاوية البيئة الداخلية أو الأوضاع والحالة الدولية، فكلاهما تتوافر فيهما عناصر إيجابية بشأن دراسة وإمكانية تطبيق نموذج توحيدي إسلامي تجري هندسته وفق حدود الواقع وتطوراته.

فعلى صعيد اتجاهات وديناميكيات حركة الوضع الدولي، فهناك تنامي حالة الانتقاص الجارية حالياً في مقومات السيادة للدولة التجزيئية (القومية أو الوطنية) في العالم العربي والإسلامي، هذا الأمر يقلل من «المقاومة والعقبات الداخلية للذهاب باتجاه بناء تكتل إسلامي».

الدولة الوطنية صارت معرّضة لحالة تفكك تشمل المجتمعات أيضاً بعد أن تحولت عملية انتقاص السيادة التي يقودها الغرب من حالة تجري خارج «القوانين الدولية» إلى ما يشبه الأساس في نظام دولي جديد – في ظل العولمة –، كما أن عملية إنقاص السيادة الوطنية صارت حالة صدامية تشمل تغيير الهوية وتغيير الثوابت السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل الدول، وجعلها جزراً منعزلة داخل فضاء السيطرة الغربية، ما يشكل دافعاً لحالة إيجابية ونقطة انطلاق لتوفير مساحات أوسع للحركة من أجل بناء الكيانات فوق الوطنية بديلاً للكيانات الصغيرة التي لم تعد قادرة على الاستمرار. الحالة الراهنة يمكن أن تصبح نقطة انطلاق باتجاه كيان جامع للأمة مرة أخرى، أو للبناء وفق أسس أخرى، توحيدية متناقضة مع الأهداف الغربية، أي إلى حالة مضادة (إيجابية) باتجاه إعادة بناء «دولة» الأمة الجامعة مرة أخرى وَفق أسس ونظم جديدة متنوعة. هذا التفكيك للدول والمجتمعات يجري للدول العربية والإسلامية وبقية الدول والمجتمعات الفقيرة والضعيفة من غير المسلمين، في الوقت الذي يجري فيه تعميق ومضاعفة ملامح السيادة بالنسبة «للدولة» الأمريكية والروسية والصينية وغيرها من الدول التي تمتلك معالم القوة العسكرية والتكنولوجية

والاقتصاديـــة... وغيرها، كما يجـــري التخلي عن بعض معالم الســـيادة في دول القارة الأوروبية باتجاه تشـــكيل «دولة» أكبر، هي الاتحاد الأوروبي (دســـتور، جيش، كيان اقتصادي، وحدود خارجية واحدة... إلخ).. وذلك درس اســـتراتيجي ضاغط على دول الأمة الإسلامية في تكويناتها الراهنة.

وعلـــى الصعيد الإقليمي، فقـــد تصاعدت عوامل قوة دول ذات مطامـــع عدوانية في الإقليم، ولـــم يعد بإمكان الكثير من الدول القائمة الاعتماد علـــى قدراتها وحدها لمواجهة محاولة ابتلاعهـــا على أســـس مذهبية أو من خلال مشـــاريع تفكيك وبسبب وجود قوى تسعى للسيطرة على مواردها أو تغيير نظم الحكم القائمة فيها.

وعلى صعيد الأوضـــاع الداخلية الدافعـــة باتجاه التفكير الخططي والعملي بشـــأن حالة جديدة في العلاقات بين الدول الإســـلامية؛ فهناك أن الحركة الإسلامية تشهد نهضة بمختلف أنماطها المقاومة والسلمية وملامح نهضتها وتطور قدراتها، وفي زخمها الشعبي وعلى صعيد تبلور برامجها السياسية إلى مستوى لم يحدث منذ قرون وبشـــكل خاص منذ الهجمة الاســـتعمارية الحديثة في أعقاب النهضة الأوروبية؛ تلك الحركة الإســـلامية (على المســـتوى الوطني) تنمو وفق أشكال تنظيمية جامعة على الصعيد الإسلامي، إذ إن وحدة الأمة هي أمر عقائدي بالنسبة لكل الحركات الإسلامية وليست حاجة سياسية أو اقتصادية أو اســـتراتيجية فقط. وهناك أن حالة الدولة القطرية التجزيئية هي حالة طارئة – بعمر الزمن – على وضع الأمة الإســـلامية، إذ عاشـــت الأمة في ظلال دولة تشـــكلت على أســـاس البناء العقيـــدي لأمة مترامية الأطراف هي الأمة الإســـلامية، وعلى أسس إدارية واضحة، كما امتلكت تلك الدولة كل مقومات تداول الحكـــم وفق قواعد محددة فـــي انتقالاتها بين مراكز الخلافة، وكان لهـــا «جيش» وأجهزة دول مختلفة، كما هي اســـتندت إلى قواعد تشـــريعية واضحة المعالم مدونة في العلاقة بين الحاكم والمحكـــوم وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي كل ذلك مثلت النمط الأرقى للحكم في تاريخ البشـــرية؛ لاستنادها إلى مرجعيـــة قرآنية ثابتة ولإنتاجها الفقهي الذي شـــمل كل معالم الحياة البشـــرية التي تواصل دورها لقـــرون في ظرف تاريخي لم تكن فيه أمة أخرى أو دول أخرى على المســـتوى نفسه الذي حققته في نظم الحكـــم والإدارة والتقدم العلمي، وهذا الوضع يشكل أساساً تاريخياً للعودة إلى فكرة دولة الأمة الواحدة.

تحديات في الطريق

تلك المقومات الإيجابية ليســـت وحدها التي تشـــكل المشـــهد الراهن، بل هناك تحديات كبـــرى في طريق أي مشـــروع لبناء دولة الأمة الإســـلامية وَفق صيغ كاملة أو متدرجـــة، وهو ما يطرح على كتّاب البحوث والدراســـات الإســـلامية ضرورة تقديم تصورات أولية لاســـتراتيجية تطوير الوضع الراهن تتناول التحديات وتبحث في الأسس والقواعـــد والهياكل السياســـية والاقتصاديـــة والإدارية التطورية وفق حالة مدققة، إذ مثل هذا التطور يتواجه مع حالة استمرت لنحو ١٠٠ عام من الفرقة، وبحكم التداخل بين بناء هذا الكيان الجامع وتعقيدات ارتباط كل دولة من الـــدول التجزيئية بنظم داخلية مختلفة عن الأخرى وبعيدة عن مفاهيم البناء الجديـــد، وبحكم الارتباط بين كل دولة ودول العالم الخارجي بمعاهـــدات واتفاقيات تتناقض مع انضمامهـــا لكتل أو تكوينات أخرى، وكـــذا بالنظر إلى ما يواجه تشـــكيل كيان للأمة الإسلامية من حالة دولية ربما تصل إلـــى درجة إعلان تحالف بين الـــدول «الكبرى» لمنع قيامها.

ونوجـــز هنا بعض التحديات ذات الأولوية التي تتطلب الدراسة والحوار:

أولاً: تحدي مواجهة الوضع الدولي:

إن بناء الدولة الإسلامية الموحدة – عبر أي شكل من أشكال التنظيم والصيغ التدرجية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي – هو أمر لن يجري بالاعتماد على أسس القانون الدولي، بل عبر صراع معها أو بالاعتماد على القوانين التي تحكم نشاط الدولة التجزيئية، وفي تلك الحالة واستناداً إلى تجارب تاريخية عديدة، فإن القوى الدولية الأكبر أو المهيمنة على الوضع الدولي؛ ستجد في ظهور مثل هذا القطب الدولي إخلالاً شديداً بالتوازنات التي تحقق لها مصالحها وهيمنتها على القرار الدولي بشكل عملي وفي أطره القانونية على مستوى النظام الدولي، الذي تشكّل منذ سنوات طويلة وعبر حروب عالمية وإقليمية قامت جميعها إما على تقسيم دولة الأمة الإسلامية فيما سمي تركة الرجل المريض – أي الخلافة الإسلامية في تركيا –، أو على استبعادها كقطب دولي واستبعاد تمثيلها الفاعل في تشكيل توازنات الوضع الدولي.

وبمعنى آخر، فإن تطوير العمل بين الدول الإسلامية وصولاً إلى تشكيل كيان حقيقي جامع للأمة الإسلامية، سيجري من خلال أوضاع تدرجية على الأقل في مرحلة الاستراتيجية الأولى أو بالدقة خلال مراحل الاستراتيجية في التأسيس، بما يطرح على القوى والحركات الإسلامية ضرورة التحرك بهذا الاتجاه دون تصور إنجاز المشروع المتكامل دفعة واحدة بما يوفر فرصة للإفلات من قيود الوضع الدولي؛ ذلك هو الخط الاستراتيجي للبناء.

ثانياً: تحدي المواجهة مع الدولة التجزيئية:

وفقاً لأنماط مواقف الدولة التجزيئية من انتقاص السيادة، وبسبب الاستجابات المتعددة لها لحالات الاختراق، ونظراً لضعف قدرات تلك الدولة على المواجهة بحكم طبيعة تشكلها وعوامل قدرتها وطبيعة المواجهة؛ فإن تحدياً «داخلياً» خطيراً يواجه تشكيل دولة الأمة الإسلامية من داخل تشكيلة الدولة التجزيئية، لا كقرار سياسي فقط، بل على صعيد النخب الحاكمة التي ترفض مثل هذا التطور بحكم طبيعة تشكيلها العقدي والفكري والسياسي، وباعتبار أن أبنيتها المؤسسية تقوم بالأساس على النظرة التجزيئية لا التوحيدية، كما هي في الوقت ذاته خاضعة للإملاءات والتوازنات الخارجية وبحكم وجودها داخل إطار مؤسسي دولي يكرس الانقسام كالتمثيل في المنظمات الدولية والإقليمية والخضوع إلى القانون الدولي.

ذلك يتطلب وجود خطة استراتيجية –أو خطط استراتيجية – للتعامل الدقيق مع الحالة الراهنة، حيث إن كل إضعاف لقدرات الدولة التجزيئية وفق الخطط الاستعمارية، إنما هو مساندة لتلك الخطط، كما أن كل مساهمة في دعم الدولة التجزيئية دون الحصول منها على تنازلات باتجاه الخطة الاستراتيجية لبناء الدولة الإسلامية؛ إنما يسهم في بقاء هذه الدولة في أسوأ مراحلها.

ثالثاً: تحدي التاريخ المتكلس شعبياً حول الفكرة الوطنية والقومية:

مما لا شك فيه أن الحياة بشكل مجزأ ومنفصل ومتباعد وفي بعض الأحيان متعادٍ بين الدول التجزيئية؛ تركت آثاراً، ليس فقط على مستوى هياكل الدول، وإنما أيضاً على صعيد مختلف أنماط النخب، وعلى ثقافات الشعوب ومواقفها نتيجة الصراعات بين الحكومات، وهو أمر لا يستهان بتأثيراته وتحدياته التي يطرحها، خاصة في ظل غياب الصوت الشعبي المنفصل عن مواقف الحكومات وتأثيراتها في كثير من الدول.

كما أن جانباً مهماً من التأثيرات المتعلقة بطبيعة الثروات المتراكمة في بعض البلدان مقابل الفقر الشديد في بعضها الآخر، والمستوى المعيشي المتفاوت بين المجتمعات؛ كلها تمثل عوامل ممانعة أو تتطلب قدراً عالياً من الوضع في الحسبان. كما يجب الوضع في الحسبان أيضاً أن مفاهيم خطيرة قد تسلّلت إلى عقول الشعوب من خلال المفاهيم الاستعمارية والأسس التي تحقق على أساسها بناء الدولة التجزيئية، كما هو القول مثلاً بالاحتلال العثماني للمنطقة العربية، أو مفاهيم الأمن القومي والأمن الوطني التي تأسّست عليها أجهزة الدول وصارت ثقافة لدى قطاعات من المواطنين... إلخ، وذلك يتطلب استراتيجيات وخططاً سياسية وإعلامية تعيد ترتيب الأولويات لدى الرأي العام في الدول الإسلامية.

رابعاً: تحدي تطوير الجماعات من فكرة الجماعة إلى فكرة الأمة:

ولا شك في أن أحد التحديات المهمة التي تتعلق بالجماعات العاملة في الحقل الإسلامي ذاته، والتي تأخذ من المنطلقات العقدية لخلافاتها التقليدية نفسها فقهياً، ولاختلاف الوسائل التي تعتمدها لتحقيق أهدافها، ولصراعاتها التاريخية بينها؛ يتطلب حواراً ذا صبغة شاملة ما زال غائباً ومهملاً حتى الآن.

مرصد الأخبار

جلال سعد الشايب(*)
galal_elshayp@hotmail.com

دعوة تونسية لانضمام مصر إلى «المغرب العربي»

دعا الرئيس التونسي المنصف المرزوقي إلى انضمام مصر لاتحاد المغرب العربي، وأكد أن القاهرة ستعود لدورها الطبيعي في قيادة العالم العربي.

جاء ذلك عندما قدم السفير المصري الجديد لدى تونس، أيمن مشرفة، أوراق اعتماده، ليكون بذلك أول سفير مصري في دولة «تونس» في عهد الرئيس محمد مرسي. وصرح مشرفة: «إن الرئيس التونسي عبَّر خلال تقديم أوراق الاعتماد عن تقديره للعلاقات المصرية – التونسية، وأثار مسألة توسيع اتحاد المغرب العربي الذي يضم «تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا»، ودعا إلى انضمام مصر لهذا الاتحاد، وهو الأمر الذي يعيد إحياء فكرة الوحدة العربية على أسس اقتصادية».

[جريدة المصري اليوم ٢٠١٢/٩/٢٣]

سكة حديدية تربط اليمن بالسعودية وعمان

كشف رئيس الهيئة اليمنية لتنظيم شؤون النقل البري، صالح عبدالله أحمد الوالي، عن رصد ١,٢٩ مليار دولار لإنشاء مشروع سكة حديدية هو الأول في تاريخ اليمن، تربطه بالمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وسيبلغ طولها ٢١٥٥ كيلومتراً.

وأضاف الوالي أن المشروع أُعدت له دراسات من قبل مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، إضافة إلى دراسات قدمتها شركة بريطانية وأخرى مقدمة من الأمم المتحدة.

وأوضح المسؤول اليمني أن المشروع «سيمثل ثورة في مجال النقل السريع والذي سيربط السعودية مروراً باليمن إلى سلطنة عُمان، بدءاً من محافظة حجة، ومروراً بالشريط الساحلي»، طبقاً للمصدر.

[شبكة CNN العربية ٢٠١٢/١٠/٥]

مبادرة لـ «توحيد الإسلاميين» في مصر

أطلقت الدعوة السلفية في مصر مبادرة باسم «التيار الإسلامي» لتوحيد القوى الإسلامية المتواجدة على الساحة السياسية؛ لمواجهة التكتلات المدنية التي ظهرت بشكل كبير مؤخراً.

وقال هشام أبو النصر، أمين الدعوة في محافظة الجيزة المصرية، إن «المبادرة تهدف لتوحيد القوى الإسلامية التي تحمل مشروعاً واحداً لمواجهة الهجوم المستمر على الإسلاميين، ومساندة الرئيس محمد مرسي في تنفيذ مشروعه».

كما أكد أبو النصر أن «المبادرة مطروحة للجميع لوضع ما يرونه مناسباً من بنود تنظيم العمل داخل التيار الإسلامي»، وطالب بأن يكون التيار مرجعية لكل الأحزاب الإسلامية التي تمارس العمل السياسي، والتنسيق بينها جميعاً في جميع المناسبات الانتخابية.

وأضاف أن «الانقسامات التي تعانيها الأحزاب الإسلامية تحتاج لمبادرة لمّ الشمل والتوحد وعدم إعطاء الفرصة للمغرضين للوقيعة بيننا»، وطالب جميع الإسلاميين بالاستجابة للمبادرة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الحزبية، وقال «كفانا فرقة وحان وقت الوحدة».

[جريدة المصري اليوم ٢٠١٢/١٠/٥]

(*) نرحب بمقترحاتكم البنَّاءة في باب مرصد الأحداث على بريد الكاتب.

مرصد الأخبار

استغلال مقتل ابن لادن في الدعاية لأوباما

أعلنت شـــبكة «ناشـــيونال جيوغرافيك» عزمها عرض فيلم يصور الحملة التي شـــنتها وحدة خاصة من القوات الأمريكية «سيلز»، وأسفرت عن مقتل أسامة بن لادن، وذلك قبل يومين من انتخابات الرئاسة الأمريكية المقرر إجراؤها في السادس من نوفمبر المقبل.

ويحمل الفيلم اسم «فريق النخبة السادس: الهجوم على أسامة بن لادن»، من إنتاج وتوزيع شركة «وينستين»، المملوكة لهيرفي وينستين، وهو واحد من أبرز جامعي الأموال لحملة إعادة انتخاب الرئيس الديمقراطي، باراك أوباما، لفترة رئاسية ثانية.

ومن المتوقع أن يثير توقيت عرض الفيلم انتقادات من جانب حملة المرشـــح الجمهوري المنافس، ميت رومني، والذي يخشى من أن يؤدي الفيلم إلى زيادة أسهم أوباما لدى الناخبين على حسابه.

[مواقع ٢٠١٢/١٠/٧]

دلائل تشير إلى استخدام سورية قنابل عنقودية

قالت منظمة هيومان رايتس ووتش إن هناك دلائل تشير إلى احتمال استخدام القوات السورية القنابل العنقودية.

وأكدت المنظمة أن نشطاء سوريين وضعوا ١٨ فيديو على يوتيوب بين ٩ – ١٢ أكتوبر الجاري تظهر فيها مخلفات تلك القنابل في حمص وحلب وإدلب وريف اللاذقية وفي غوطة دمشق.

ويشكل استخدام القنابل العنقودية خطراً ذا طابع خاص؛ لأنه حين انفجارها تتوزع قنابل صغيرة على مناطق واسعة وتنفجر في وقت لاحق.

وقالت المنظمة إن القنابل التي ظهرت في الصورة هي من صنع ســـوفياتي، علما أن الاتحاد الســـوفياتي كان المزود الرئيس لسورية بالسلاح قبل انهياره.

وقال ستيف غوز، مدير قسم الأسلحة في المنظمة، «عدم اكتراث سورية بحياة المدنيين واضح تماماً من خلال سلوك قواتها في الحملات العسكرية».

يُذكر أنه من المستحيل التأكد من هذه المعلومات من مصادر مستقلة.

[شبكة البي بي سي ٢٠١٢/١٠/١٥]

علامة تعجب

فمن يقف «صمتاً» على هؤلاء؟!

شارك الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، وقادة الكونجرس، دقيقة صمت مع الشعب الأمريكي لإحياء ذكرى ضحايا هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في الموعد نفسه الذي ضربت فيه أول طائرة أحد برجي التجارة العالمي.

وقال النائب الجمهوري، بيتر كينغ، لـ CNN: «هذا يوم سيظل محفوراً بذاكرتنا للأبد».

ونشـــير هنـــا إلى تعطيل الرئيس الأمريكـــي ونائبه الحملات الانتخابية لهذا اليوم، وأيضاً نشـــير إلى أن المشـــرعين، من ديمقراطيين وجمهوريين، قد وضعوا خلافاتهم السياسية جانباً للمشاركة في مراسم إحياء الذكرى السنوية للهجمات.

والسؤال هنا: مَن يقف على شهدائنا في العراق وأفغانستان وفلسطين وسورية وليبيا وغيرها من بلادنا العربية والإسلامية، والتي كانت الولايات المتحدة سبباً «بشكل مباشر أو غير مباشر» في إسالة الدماء والأشلاء.

وإذا كانت أمريكا قد وقفت دقيقة صمت على ألفي قتيل؛ فكم من الوقت يستحق ضحايا الولايات المتحدة في العالم كله؟!

[مواقع وبتصرف ٢٠١٢/٩/١١]

قراءة في تقرير

تقرير عن: خطاب أوباما ورومني في المناظرات الأخيرة

«لغة مختلفة وسياسة واحدة»

نشرت صحيفة الغارديان مقالاً تحليلياً لـ «جوليان بورجر» تحت عنوان «أوباما ورومني: لغة الخطاب مختلفة والسياسة واحـــدة»، تناول فيه الانتقادات الحادة التي وجهها رومني لأوباما في خطابه متهماً إياه بالفشـــل في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة وقيمها في الخارج.

وقال الكاتب إن هذا الأســـلوب ليس بجديد على مرشـــحي الحزب الجمهوري الذين طالما يستخدمونه ضد منافسيهم الديمقراطيين.

ولكن وفقاً لمحللين ودبلوماســـيين في واشـــنطن قدم رومني هذه المرة مقترحات ملموسة ولم يقتصر الأمر على مجرد كلام مرسل.

وأضاف الكاتب أنه لا شك أن الأزمة السورية ستكون القضية الدولية الأبرز أمام الرئيس الأمريكي المقبل.

وأشـــار الكاتب إلى أن انتقادات رومني لأوباما في خطابه ركزت بشكل كبير على القضية السورية، فهو يرى أن الإدارة الأمريكية لم تبذل جهداً لمساعدة المعارضة المسلحة ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، لكنها على العكس عملت على تقليص الإمدادات لها.

وأوضح بورجر أن رومني لم يتعهد رســـمياً بإمداد المعارضة بالأســـلحة، لكنه كان واضحاً عندما تحدث عن أن إدارته «ستعمل مع شركائها الدوليين من أجل وصول الأسلحة إلى أيدي المعارضة التي يجب تسليحها بشكل كاف لمواجهة دبابات وطائرات الأسد».

[شبكة البي بي سي العربية ٢٠١٢/١٠/٩]

مرصد الأرقام

شهدت معدلات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا الجنوبية، طفرة كبيرة في الســـنوات القليلة الماضية لتصل إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً، الأمر الذي يفتح أبواباً جديدة في دعم ونمو التجارة الخارجية بالنســـبة للطرفين.

ويعد مؤتمر التبادل التجاري الذي عُقد في البرازيل عام ٢٠٠٥، مفتاح هذه النجاحات الباهرة، حيث إن الســـنوات القليلة التي تلت هذا التاريخ شـــهدت نمـــواً كبيراً لحجم التبادل التجاري بين الطرفين، وخصوصاً مع البرازيل، التي تحتـــل ٨٥ في المائة من حصة التجارة الخارجية بين هذين الإقليمين.

[شبكة السي إن إن ٢٠١٢/١٠/٢٢]

بيّنت حصيلة الضحايا التي أعلنتها وزارات الداخلية والدفاع والصحة في العراق، أن شهر سبتمبر الماضي كان الشهر الأكثر دموية منذ أكثر من عامين، حيث بلغت ٣٦٥ قتيلاً.

وأوضحت الحصيلة أن ١٨٢ مدنياً قتلوا في أعمال عنف متفرقـــة، بينما قتل ٩٥ جندياً و٨٨ شـــرطياً، ما يجعل هذا الشـــهر الأكثر دموية منذ أغســـطس ٢٠١٠ حين قتل ٤٢٦ شخصاً، حسبما ذكرت وكالة «فرانس برس» وقتها.

كما أظهرت الحصيلة إصابة ٦٨٣ شـــخصاً بجروح، هم: ٤٥٣ مدنياً، و١٢٠ جندياً، و١١٠ عناصر في الشرطة.

ويمثل عدد ضحايا سبتمبر ارتفاعاً كبيراً عن الشهر الذي ســـبقه حين قتل ١٦٤ شخصاً وفقاً لأرقام الوزارات العراقية الثلاث.

[روسيا اليوم عن فرانس برس ٢٠١٢/١٠/٩]

تأسفت منظمة الأمم المتحدة لعجزها عن إيصال المساعدات الإنسانية لجنوب كردفان والنيل الأزرق السودانيتين، وقالت إن نحو ٩٠٠ ألف شخص تضرروا بسبب أعمال العنف في الولايتين.

وتشير أرقام وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن نحو ١٧٥ ألف شخص غادروا المنطقة نحو دولة جنوب السودان، وغادر ٣٨ ألفاً آخرون نحو إثيوبيا، وتشير بعض التقارير الأخرى إلى أن نحو ٤٢٠ ألف شخص آخرين تضرروا في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

من جانبها، تقول الحكومة السودانية إن نحو ٢٧٥ ألف شخص في الولايتين المذكورتين تضرروا من أعمال العنف، وهو ما يرفع العدد الإجمالي للمتضررين إلى أكثر من تسعمائة ألف شخص.

[الجزيرة عن الفرنسية ٢٠١٢/١٠/١٩]

أعلنت شركة فيس بوك أن عدد المستخدمين النشطين لموقعها الشهير للتواصل الاجتماعي وصل إلى مليار مستخدم شهرياً، بزيادة قدرها ٤٥ مليون مستخدم منذ يونيو ٢٠١٢.

وأضافت الشركة التي تتخذ من مينلو بارك في ولاية كاليفورنيا الأمريكية مقراً لها، على موقعها الإلكتروني؛ أن موقع فيس بوك قد وصل إلى عتبة المليار مستخدم نشط يوم ١٤ سبتمبر الماضي، فيما أشارت إلى أن لديها ٦٠٠ مليون مشترك عبر الهاتف المحمول.

والرقم الجديد يمثل زيادة على الرقم المسجل في نهاية يونيو الماضي وهو ٩٥٥ مليون مشترك نشط شهرياً.

وأوضحت الشركة أن متوسط أعمار مستخدمي فيس بوك هو ٢٢ عاماً، وأن الدول الأكثر استخداماً له هي البرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك والولايات المتحدة.

[جريدة الوفد ٢٠١٢/١٠/٢٢]

صرّحت لجان التنسيق المحلية - أبرز جماعات المعارضة العاملة داخل سورية - أن حصيلة الضحايا في سورية بلغت أكثر من ٢٨ ألف قتيل، من بينهم ما يزيد على ٢٤ ألفاً من المدنيين، وأشارت إلى سقوط آلاف آخرين من أفراد القوات الحكومية، دون أن تقدم إحصائيات بذلك.

يذكر أن المرصد السوري لحقوق الإنسان قد أفاد بأن قتلى المواجهات بين القوات الحكومية ومسلحي «الجيش السوري الحر»، الذي يقود المعارضة المسلحة ضد نظام الأسد، تجاوز عددهم ٣٠ ألف قتيل.

وأظهرت التقديرات الأخيرة لضحايا «الحرب الأهلية» المستمرة في سورية، أن شهر سبتمبر الماضي سجل سقوط ٤٠٧١ قتيلاً، ليبقى الشهر السابق أغسطس ٢٠١٢ الأكثر دموية منذ اندلاع الأزمة السورية قبل أكثر من عام ونصف، بحصيلة تبلغ ٥٠٩١ قتيلاً.

[دار الأخبار ٢٠١٢/١٠/١٨]

ارتفع عدد المهاجرين إلى السواحل الإيطالية منذ الثورة التونسية؛ فلقد سجلت المنظمة الدولية للهجرة وصول ٢٧,٠٠٠ مهاجر تونسي إلى الجزر الإيطالية من أصل ٦٠,٠٠٠، من بينهم ليبيون فروا من الحرب في ليبيا ومن دول أخرى.

[الأهرام الرقمي ٢٠١٢/١٠/١١]

قدّرت منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة أعداد الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) العاطلين عن العمل حول العالم، بـ ٧٥ مليون فرد.

وقالت المنظمة إن نسبة الشباب القادر على العمل من النسبة السابقة تبلغ ١٢,٦ في المائة. وأشارت إلى أن احتمال تعرض الشباب للبطالة يبلغ ثلاثة أضعاف احتمال دخول المجموعات العمرية الأخرى إلى هذه الفئة.

وذكرت المنظمة أن نسبة بطالة الشباب في شمال إفريقيا هي الأعلى عبر العالم، وقد بلغت ٢٧,٦ في المائة من عدد السكان القادرين على العمل.

[جريدة الشروق ٢٠١٢/١٠/٣]

الأقلية المسلمة في مالاوي

د. أحمد محمود السيد
mr.ah54@hotmail.com

تقع دولة مالاوي في الجنوب الشرقي من إفريقيا جنوب خط الاستواء، تحدُّها تنزانيا من الشمال الشرقي، وزامبيا من الجنوب الغربي، وتحيط موزامبيق بنصفها الجنوبي، ويبلغ عدد سكانها ١٥ مليون نسمة (طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٨م)، وتوزيع الأديان فيها على النحو التالي: بروتستانت (٥٥ ٪)، روم كاثوليك (٢٠ ٪)، مسلمون (٢٠ ٪)، معتقدات تقليدية (٣ ٪)، آخرون (٢ ٪).. هذا معناه أن المسلمين يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين نسمة.

وقد رُسمَت السياسة الاجتماعية الحكومية وَفْقاً لنسبة السكان. فنسبة المسلمين في السجلات الرسمية ١٢ ٪؛ ولذلك فإن السياسة تطبَّق وَفْقاً لهذه النسبة، ومثال ذلك: تقسيم المساعدات التي تأتي من الخارج يكون وَفْقَ هذه النسبة، والحقيقة أن شيئاً لا يُعطى للمسلمين.

كما أنه لا توجد دروس دينية في مدارس الدولة؛ باعتبار أن النسبة هي ١٢ ٪ فقط، والحكومة المالاوية ترفض قبول طلب تدريس العلوم الدينية في المدارس متذرِّعة بأن عدد المسلمين «غير كافٍ». أما المسلمون المالاويون فإنهم يؤكدون أن نسبتهم لا تقلُّ هناك عن ٤٠ ٪.

وتنقسم الجماعات الإثنية إلى: التشيوي والنيانجا والتومبوكو والياو واللوموي والسنيا والتونجا والنجوندا. وتشكِّل جماعة التيشيوي ٩٠ ٪ من سكان الوسط، ويعيش النيانجا في الجنوب، والتومبوكو والتونجا في الشمال، أما الياو المسلمون فيتركزون على الحدود الجنوبية الشرقية.

اللغات الرسمية هي الأنديزية والشيشيوا، ويتحدث المسلمون (لغة الياو ولغة النيانجا).

ولمعرفة بدايات الإسلام في مالاوي يجب الرجوع إلى التاريخ الذي دخل فيه الإسلام إلى موزامبيق؛ ذلك أن قبيلة الياو – وأصلها من موزامبيق – هي التي أدخلت الإسلام إلى مالاوي، وكان ذلك بين عامي ١٨٥٠م – ١٨٧٠م، حيث اعتنقت هذه القبيلة الإسلام في القرن الخامس عشر تقريباً لما أسس تجار العرب من شرق إفريقيا مركزهم التجاري في موزامبيق عند منطقة تيتي.

وتعتبر مدينة منغوش من المدن الإسلامية الموجودة في مالاوي، وهي مهددة بالنشاطات التبشيرية من كل الجهات لتحويل المسلمين عن دينهم الحنيف إلى الكفر.

تعيش دولة مالاوي أقصى درجات البؤس، في حين أنها تمتلك جميع المقومات التي تجعلها غنيَّة مرفَّهة؛ وذلك بسبب الاستعمار الإنجليزي الذي نهب الثروات حتى بعد خروجه من البلاد بفضل عملائه الذين يشرفون على النهب المنظم لخيراتها.

وتتجلى صورة البؤس هذه أكثر ما تتجلى لدى السكان المسلمين؛ ذلك أن الإدارة بيد النصارى، وواضح لكل ذي عينين الظلم وعدم المساواة في التعامل مع المسلمين، ومبشرو النصارى أحاطوا بهم مثل خيوط العنكبوت، وإضافة إلى ذلك يزيد الجهل والفقر المنتشر بين المسلمين حالهم بؤساً على بؤس.

وحيثما اتجهت تجد أثراً من آثار المبشرين؛ فلهم مدارس بدءاً من التعليم الابتدائي حتى المستوى الجامعي، ولهم دور أيتام ومستشفيات، ولهم أيضاً مراكز صحية حتى في القرى.. فالشعب المالاوي مطوَّق من كل الجهات. وحتى الكوريون جاؤوا إلى مالاوي يحاولون استمالة المالاويين إلى دينهم.

إن من أكبر المشكلات التي يعيشها المسلمون في مالاوي هي مشكلة التعليم؛ فنسبة من يعرف القراءة والكتابة في البلاد هي ٥٨ ٪، وتنزل هذه النسبة بين المسلمين إلى ٣٠ ٪؛ بيد أن حال المسلمين في مالاوي ليس كله على هذا النحو؛ فهناك مَنْ هم على درجة كبيرة من الغنى ممن يعيشون في القصور، وهؤلاء من الهنود المسلمين، وعددهم خمسمائة ألف نسمة؛ أي ما يعادل ١٠ ٪ من عدد المسلمين في البلاد.. هؤلاء المسلمون الهنود جاء بهم الإنجليز وأسكنوهم في البلاد، والتجارة بأيديهم، ومنهم من يمارس الفلاحة في حقول كبيرة.

أهم المنظمات العاملة في مالاوي: تُعَدُّ رابطة المسلمين المالاويين المنظمة الأم، وهناك منظمات إسلامية إنمائية ودعوية عربية تعمل، مثل: الوكالة الإفريقية المسلمة، وهي منظمة دعوية كويتية تعمل في مجال كفالة الأيتام ورعايتهم وبناء المساجد وتوزيع الكتب الإسلامية، وهناك أيضاً الندوة العالمية للشباب الإسلامي التي تعمل في مجال الدعوة والإغاثة وتركِّز على برامج تربية النشء وتحفيظهم القرآن ورعايتهم صحياً وتعليمياً، كما توزع الكتب الإسلامية باللغة المالاوية، وتعقد المؤتمرات والندوات، وتوزع الطعام، خاصة في شهر رمضان، كما تعمل في مجال حفر الآبار لتوفير المياه للمسلمين، وكذلك تنظيم دورات لإعداد الأئمة.

والمطلوب حالياً تحويل المساعدات المالية إلى استثمارات حقيقية ينتفع بها المسلمون عملاً وإنتاجاً وتنمية، وتحويل بعض الاستثمارات الخيرية كمشاريع دائمة لدعم المسلمين، وأن تتفاوض الدول الإسلامية مع الحكومة الحالية بخصوص إعطاء المسلمين قدراً من الاهتمام مقابل ما تقدمه هذه الدول من مساعدات لمالاوي، مع ضرورة وضع خطة استراتيجية للدعوة، والتنسيق بين المنظمات العاملة هناك لتكامل الرعاية وتغطية الأهداف المرجوَّة، وضرورة إنشاء هيئة تنسيق لشؤون الأقليات المسلمة في إفريقيا تكون لها صفة الحسم والجدية والفاعلية في التدخل للدفاع عن الأقليات الإسلامية في إفريقيا والعمل على التوحيد بينهم.

المراجع والمصادر:

- د. محمد عاشور مهدي، دليل الدول الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٥٥١.
- موقع الفاكت بوك.
- مجلة الوعي الإسلامي، عدد ٥٣٢ بتاريخ: ٣ – ٧ – ٢٠١٢م.
- هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية.
- موقع حنين أنفو.

الدور الصهيوني في تقسيم المنطقة العربية

د. عدنان أبو عامر(*)
adnanaa74@hotmail.com

تدلُّ الكثير من المؤشرات والشواهد التي ظهرت في الآونة الأخيرة، على دور صهيوني لا تخطئه العين في إرساء واقع عربي ممزق متناثر يصل إلى مرحلة «التشظي»، بحيث تنعم إسرائيل باستقرار نسبي حين تنشغل الدول العربية المقسمة ببعضها بعضاً.

فعديد من الدول العربية في المنطقة شهدت تحركات جماهيرية ضد أنظمتها الاستبدادية، وهو ما دفع تلك الأنظمة للزجّ بشعوبها في أتون صراعات داخلية دامية على أسس مختلفة: سياسية، اجتماعية، عرقية، ودينية؛ لتحقيق أهداف معينة، أهمها: إرجاء ساعة الصفر المتمثلة في سقوطها كلياً عن سدة الحكم.

ويتمثل الدور الصهيوني في مخطط التقسيم بافتعال صراع سني – شيعي بين المسلمين كمحطة محورية لجعل الصراع أكثر ضخامة وحِدّة، فيتحول إلى فتنة بين الشعوب والطوائف والأديان، ليشمل المسلمين والمسيحيين، العرب والبرابرة، العرب والأتراك، والعرب والإيرانيين، وهكذا.

فالعملية الأساسية تهدف إلى نشر الكراهية الطائفية والعدائية الدينية والانقسامات العرقية في المنطقة؛ من خلال العمل على زعزعة استقرار البلاد التي تتمتع بخطوط تقسيم طبيعية، فعندما يشتعل العداء والصراع الطائفي والعرقي والديني في بلد عربي ما، سيمتد هذا الصراع لباقي دول المنطقة.

وتعتقد دوائر صنع القرار في الكيان الصهيوني أن النماذج العملية لتحقيق ذلك التقسيم تتمثل في البلدان التالية:

١ – الصراع الدائر في ليبيا قد يمتد إلى نيجيريا وتشاد.

٢ – الحرب الأهلية المشتعلة في سورية ستمتد إلى لبنان وتركيا.

٣ – الاضطرابات التي شهدتها مصر في أوائل الثورة سعت إسرائيل وحليفاتها للإيقاع بين المجلس العسكري والقوى الإسلامية.

٤ – تشهد السودان عديداً من الاضطرابات الداخلية، وتم التلاعب على مستوى الهوية السياسية في البلاد، ما أدى إلى انفصال جنوبه عن شماله.

من جهته، يقول «دوري غولد»، رئيس مركز القدس للشؤون العامة ومستشار رئيس الوزراء الصهيوني «بنيامين نتنياهو»، إن ما يحدث في المنطقة العربية هو نقطة لخلق شرق أوسط مختلف تعمّ فيه الفوضى، ويعتبر تحقيقاً لأمنيات وطموحات بعيدة لدى صانعي السياسة الصهيونية المهتمين جداً بالتطورات الإقليمية.

ما يعني أن تل أبيب مستفيدة مما يحدث، لأن لديها مصلحة برؤية البلدان العربية منقسمة إلى أجزاء متقاتلة، وفي حالة حرب أهلية مستمرة، باعتبار ذلك مفتاح الضغط الرئيسي في الشرق الأوسط، لأن خلق الفوضى فيها سيؤدي إلى انهيار إقليمي.

ولذلك؛ تسعى إسرائيل إلى تطبيق سيناريو مفضل لديها من خلال إثارة نعرات حقوق الأقليات في بلدان عربية بعينها، وأن تسيطر الحروب الأهلية الطائفية عليها، وتشتعل النزاعات المسلحة فيها، ما سيسفر في النهاية عن حالة من عدم الاستقرار فيها، وانتشار عدم الأمان والاستقرار السياسي.

وفي هذه الأجواء تبرز «إسرائيل» كعامل رئيس في تقرير توجّهات المنطقة عندما طرح «شمعون بيريز» مشروعه الذي دعاه «الشرق الأوسط الجديد» برعاية ودعم الولايات المتحدة ومباركة أوروبا، وإذا كانت الفكرة ليست جديدة في الاستراتيجية الصهيونية، فإن ما هو جديد في طرحه التغير الحاصل في النظام العالمي، وانتقاله من القطبية الثنائية إلى نظام أحادي بهيمنة أمريكية، والنتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، وما تلاها، بَدءاً من انعقاد مؤتمر مدريد، ثمّ الإعلان عن اتفاق «أوسلو» مع الفلسطينيين، واتفاقية «وادي عربة» مع الأردن، كإضافة ضرورية لاتفاقية «كامب ديفيد» مع مصر.

(*) كاتب فلسطيني.

النظرة التجزيئية:

ويتبلور الموقف الإسرائيلي في النظرة التجزيئية لمنطقة الشرق الأوسط في تقسيم المنطقة إلى المجموعات التالية:

١ – الجزيرة العربية والخليج.

٢ – شرق البحر المتوسط.

٣ – شمال إفريقيا.

ولعل أخطر ما في مشروع «بيريز» أنه يُطرح والعرب في أشد حالات التفكك والانهزام الذاتي، والتشتت وغياب الإرادة العربية، واستنفاد طاقاتهم في عدد من الخلافات أو الصراعات التي لا طائل لها، فضلاً عن طرحه في مجرى التحولات الدولية، وفي وقت وصل فيه النظام الإقليمي العربي إلى أسوأ حالاته.

ويمكن هنا أن نعدّد أهم مخاطر هذا المشروع التقسيمي للمنطقة العربية على النحو التالي:

١ – المخاطر الناجمة عن أهداف المشروع الصهيوني، ومن خلال مفهوم أصحابه، فهو يفصح عن العلاقة الوطيدة بين تحقيق المشروع والمناداة به، وبين إلغاء الهوية العربية للمنطقة، كما يوضح العلاقة بين الوجود الصهيوني وتكريس التجزئة والتبعية في المنطقة العربية، ما يفسر تعزز القيمة الاستراتيجية لـ «إسرائيل» في إطار السياسة الغربية والأمريكية.

٢ – سيؤدي تحقيق المشروع التجزيئي إلى تمييع القضية الفلسطينية، وطمس الحقوق الوطنية، بحيث يصبح من الممكن أن تحقق «إسرائيل» هدفها الأساسي؛ «إسرائيل الكبرى» جغرافياً، كما أصبح من الممكن الحديث عن «إسرائيل العظمى» اقتصادياً، بما يؤدي إلى تحقيق هيمنتها على المنطقة بكاملها.

٣ – ما يمكن تحقيقه في المشروع؛ مزيدٌ من التبعية والإلحاق والهيمنة، وليس كما يعلن عن تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة والتكافؤ، بحيث تحقق «إسرائيل» اختراقها العملي للأسواق العربية، من خلال خضوع العرب لمعادلة جديدة في تقسيم العمل على النحو التالي: النفط الخليجي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + الفعل الإسرائيلي.

ومن ثم، فإن النتيجة المنطقية للمشاريع التقسيمية العربية حصول اختلال إضافي في ميزان القوى، بحيث تكون الأهداف العربية مكشوفة بلا غطاء أمام القوة العسكرية الإسرائيلية، ما سيفقد العرب مزيداً من القدرة الاستقلالية للقرار السياسي والاقتصادي، وهو ما يهدد المصالح العربية الحيوية، من خلال اللجوء إلى سلسلة من الخطوات الخطيرة، من أهمها:

١ – نزع الصفة العربية للمنطقة.

٢ – دمج «إسرائيل» في نسيج المنطقة.

٣ – تعزيز الانقسام والتجزئة بين البلدان العربية.

٤ – إغلاق الباب نهائياً أمام التكامل الاقتصادي العربي، وربط البلدان فرادى بالاقتصاد العالمي عن طريق الاتحاد الأوروبي.

وهنا لا بد إن أردنا فهم واستيعاب نظرة «إسرائيل» للمنطقة العربية؛ التطرق إلى عدة عناصر رئيسة، أهمها:

الأول: الموقع الاستراتيجي الذي تحتله المنطقة العربية (غرب آسيا وشمال إفريقيا) بوصفها الجسر الذي يربط أوروبا بالشرق الآسيوي والجنوب الإفريقي، وما تمتلكه من طرق بحرية وبرية وجوية كصلة وصل استراتيجية اقتصادية ثقافية بين القارات.

الثاني: وجود الاحتياطات الهائلة من النفط، فضلاً عن عوائد تصديره، وانطلاقاً من موقف حاسم يقوم على عدم التفريط بقرار النفط من جهة، وعدم التفريط بعائداته من جهة ثانية، ومن ثم إحكام السيطرة الغربية على هذه المادة السحرية استكشافاً وإنتاجاً وتسويقاً، مع إبقاء العائدات في دورة رأس المال العالمي.

الثالث: رعاية الوجود الصهيوني وضمانه ممثلاً في «دولة إسرائيل»، ما يستوجب أن تكون قوية وآمنة لتقوم بدورها في استمرار تخلّف العرب وتفرقهم وتكريس قطريتهم وتجزئتهم.

وانطلاقاً من هذه النظرة، عمل الغرب والولايات المتحدة على إشراك «إسرائيل» بالضرورة في تقسيم العرب، وإعاقة تقدمهم، ومنع التعاون والتنسيق بينهم، والقضاء على أي أمل في الوحدة؛ من خلال زرع «إسرائيل» في قلب الوطن العربي لضمان تحقيق أهداف التخلّف والتبعية والتجزئة نفسها، بإرادة «غربية» أصيلة.

الوحدة اللغوية

د. يوسف العليوي
yosef333@gmail.com

قال الوزير الجزائري الأسبق د. أحمد طالب الإبراهيمي، في لقاء معه في قناة الجزيرة: «في منتصف القرن العشرين كنا نحلم بالوحدة العربية.. اليوم - مع الأسف - أصبحنا نحلم بالحفاظ على الكيانات القائمة»(١).

وما يقال عن الوحدة العربية يقال عن الوحدة الإسلامية، فالصليبية الغربية المعاصرة لم تكتفِ بالتفتيت الذي حصل للأمة الإسلامية منذ قرون خلت، ثم بما عملته أيديها في عهد الاستعمار المدمر بعد إجهازها على الدولة العثمانية الإسلامية التي كانت تسيطر على كثير من بلاد المسلمين، واقتسام تركتها ونهب ثرواتها، ثم خروجها عسكرياً، ورسم الحدود الواهية بين البلدان لتشتعل ناراً بين الفينة والأخرى. وها هي الصليبية اليوم، وعلى رأسها أمريكا، تسعى بكل مكر ودهاء تخطيط إلى مزيد من التفتيت للعالم الإسلامي على أسس تعمق الخلاف وتجعل الوحدة بعيدة المنال، كالدينية والمذهبية والعرقية، بعد أن رأت الإسلام يتمدد حتى في عقر دارها، والمسلمين ينهضون من كبوتهم ويطالبون بحقوقهم والحفاظ على ثروات بلادهم التي أكلت يوم أن حُرّمت البلابل على دوحها واستبيحت لطيور الصليبيين وأذنابهم.. والصليبية المعاصرة لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى المسلمين يتهددون مصالحها الموجودة في بلاد المسلمين، وليس في بلادهم.. ولا يمكن أن

(١) موقع الجزيرة نت: برنامج بلا حدود، حلقة: إنجازات الاستقلال للإنسان الجزائري.

تقف مكتوفة اليدين وربيبتها الصهيونية المغتصِبة لفلسطين قد يضيق عليها خناق الإسلاميين.

وما جرى لإندونيسيا والسودان، وما يجري الآن في العراق، ويثار في اليمن، والمغرب، والجزائر، وأفغانستان، ويشار إليه في السعودية، وغيرها؛ إلا أمثلة حاضرة، وما أُعلن عنه من مشروع «برنارد لويس» الأمريكي، الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي بالإجماع عام (١٩٨٣م)؛ إلا دليل على مدى التخطيط والإصرار على مزيد من التقسيم للأمة الإسلامية.

ولم يكن المقوّم الجغرافي السياسي لوحدة المسلمين هو الوحيد الذي تعـرّض للتفتيت وإذكاء روح التفرق والخلاف، بـل تعرّضت مقومات أخـرى لذلك، من أهمها: اللغة، وهو ما نحن بصدد الحديث عنه.

لم تكن لغة بلاد المسـلمين واحدة، فكل بلد له لغته أو لغاته التي تختلف عن لغة البلدان الأخرى، حتى البلاد العربية يختلف كثير من لهجاتها اختلافاً بيّناً، وتكاد تكون كل لهجة لغة مستقلة بذاتها، كاستقلال الأوردية والفارسية والتركية وغيرها، ولـولا الله ثم إن لغـة التعليم ولغة الكتابة السـائدة هي اللغة العربية الفصحى؛ لما تمكن كثير من العرب من التفاهم بينهم.

إذاً، ما اللغة التي تعدّ مقوماً مهماً للوحدة الإسـلامية ما دامت لغات المسلمين مختلفة؟!

ثمة لغة مشتركة بين المسلمين جميعاً في كل أقطار الأرض، يسـتمعون إليها ويتلفظون بها كل يوم خمس مرات على الأقل، يعيشـون معها في جو روحاني وظـل إيماني، يقرؤون بها كلام الله، ويقيمون بها شـعيرة من شـعائر الله، ولا يأتون إلى هذه الشعيرة «الصلاة» ويقومون إليها إلا بعد أن يؤذنهم المؤذن بتلك اللغة.

وحينما يجتمع المسـلمون على اختلاف أقطارهم في بيت اللـه الحرام، حجاجـاً ومعتمرين، يطوفون به ويسـعون فيه، يذكرون الله ويدعونه؛ لا تجدهم يلهجون إلا بها، خاشعين لله.

إنها لغة روحانية عظيمة يشـترك المسلمون جميعاً بها في أعظم المقامات: مقام العبوديـة لله، حال الصلاة، وحال تلاوة القرآن، وحال الذكر والدعاء، وحينما يُسْـلم المرء لا ينطق كلمة الإسلام «الشهادتين» إلا بها.

كم هي عظيمة هذه اللغة التي تتعلق بجلّ أركان الإسـلام وأعظمها!

إنها لغة القرآن العظيم والرسـول الكـريم: اللغة العربية الفصحى.

وأي عظمة لهذه اللغة التي أنزل الله عز وجل بها أشـرف كتبه، على أشرف أنبيائه ورسله، بسفارة أشرف ملائكته: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ – ١٩٥]! وقد ذكر الله عز وجل عربية القرآن في ثلاث عشرة آية.

وهي لغة الرسـول الكريم، والله عز وجل ما أرسل رسولاً إلا بلغة قومه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]، إلا أن الأنبياء كانوا يرسـلون إلى أقوامهـم خاصة، ونبينا محمد ﷺ أرسـل إلى الناس كافة، عربيهم وعجميهم، ومع ذلك كانت رسالته بالعربية: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: ٥٨]، ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧].

ولقـد أصبحت العربية بذلك لغة الإسـلام والمسـلمين، وشـعاراً له ولهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: «اللسـان العربي شعار الإسـلام وأهله، واللغات من أعظم شـعائر الأمم التي بها يتميزون»، وقال: «إنما الطريق الحسن: اعتيـاد الخطاب بالعربية، حتـى يتلقنها الصغـار في الدور والمكاتب، فيظهر شـعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسـلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف»[١].

ويقـرر أن «نفس اللغـة العربية من الديـن، ومعرفتها، فرض واجب؛ فإن فهم الكتاب والسـنة فرض، ولا يُفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[٢]. وقد قال الإمام الشـافعي رحمه الله: «على كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشـهد به أن لا إلـه إلا الله، وأن محمداً عبده ورسـوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح والتشهد، وغير ذلك. وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه، كان خيراً له»[٣].

ولما كان الدين لا يتم ضبطه وفقه كتابه وسـنة رسوله ﷺ إلا بضبط اللغة وفهمها، وتعين لذلك تعلمها ومعرفتها[٤]، حرص المسلمون جميعاً، وخاصة العجم منذ القدم، على العناية باللغة العربيـة وتعلمها، قـال أبو حاتم الرازي – رحمـه الله – (ت ٣٢٢هـ): «كان الإسلام قد ظهر – بحمد الله – في جميع أقطار

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية: ١/ ٤٧٠.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الرسالة، للشافعي: ٤٨.
(٤) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية: ١/ ٣٩٩، ١/ ٤٦٣، و٤٦٩–٤٧٠.

الأرض، وأكثر أهل الإســـلام من الأمم هـــم عجم، وقد دعتهم الضرورة إلى تعلُّم لغة العرب، إذ كانت الأحكام والسُّـــنن مُبيَّنةً بلســـان العرب»[1]، بل قال – رحمـــه الله –: «لم يحرص الناس على تعلم شـــيء من اللغات في دهـــر من الدهور، ولا في وقت مـــن الأوقات؛ كحرصهم على تعلم لغـــة العرب.. ولا رغبوا في شيء من القرون والأزمنة رغبة هذه الأمة في لسان العرب من بين الألسنة، حتى إن جميع الأمم فيها راغبون، وعليها مقبلون، ولها بالفضل مقرون، وبفصاحتها معترفون.. وأقبلت الأمم كلّها إليها، يتعلمونها؛ رغبةً فيها، وحرصاً عليها، ومحبَّة لها»[2].

ولم يكن هذا الأمر خاصّاً بالمســـلمين، بل عمّ غيرهم، كما قال شـــيخ الإســـلام ابن تيمية – رحمه الله –: «كان المسلمون المتقدمون لما ســـكنوا أرض الشـــام ومصر ولغـــة أهلها رومية وقبطية، وأرض العراق وخراســـان ولغة أهلها فارسية، وأرض المغرب ولغة أهلها بربرية؛ عوّدوا أهل هذه البلادِ العربيةَ، حتى غلبت على أهل هذه الأمصار، مسلمهم وكافرهم»[3].

وقد كتب ألبرو، مطران قرطبة، عام (٨٦٤م)، نحو عام (٢٥٠هـ)، ولم يكن مضى على الفتح الإسلامي سوى مائة وستين عاماً تقريباً؛ كتب إلى صاحب له متحسراً من انصراف الناس عن اللغة اللاتينية إلـــى العربية: «من الذي يعكف اليوم بين أتباعنا من المؤمنين بديننا على دراسة الكتب المقدسة، أو يرجع إلى كتاب أي عالم من علمائها، ممن كتبوا في اللغة اللاتينية؟! من منهم يدرس الإنجيل أو الأنبياء أو الرســـل؟! إننا لا نرى غير شـــبان مســـيحيين هاموا حبّاً باللغة العربية، يبحثون عن كتبها ويقتنونها، يدرسونها في شغف، ويعلقون عليهـــا، ويتحدثون بها في طلاقة، ويكتبـــون بها في جمال وبلاغة، ويقولون فيها الشـــعر في رقة وأناقة! يا للحزن! مسيحيون يجهلون كتابهم وقانونهم ولاتينيتهم، وينســـون لغتهم نفسها؛ لأن الفصاحة العربية تســـكرهم! ولا يكاد الواحد منهم يستطيع أن يكتب رسالة معقولة لأخيه مســـلّماً عليه! وتســـتطيع أن تجد جميعاً لا يحصى يظهر تفوقه وقدرته وتمكنه من اللغة العربية»[4].

ولا عجب إذاً حينما نرى في أئمة الإسلام الكثير من الأعاجم الذين برزوا في العلوم، وخاصة علوم العربية، من أمثال: ســـيبويه الفارســـي (ت ١٨٠هـ)، وأبي عبيد القاســـم بن ســـلام الهروي (٢٢٣هـ)، وابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، وأبي إبراهيم إسحاق الفارابـــي (٣٥٠هـ)، وأبي علي القالـــي الأرميني (٣٥٦هـ)، وأبي

(١) الزينة، لأبي حاتم: ١٢٣.
(٢) الزينة، لأبي حاتم: ٧٣–٧٥.
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية: ١ / ٤٧٠.
(٤) عن: التربية الإسلامية في الأندلس، لخوليان ريبيرا، ترجمة: د. الطاهر أحمد مكي: ١٦٩.

ســـعيد الســـيرافي (ت ٣٦٨هـ)، وأبي منصـــور الأزهري الهروي (٣٧٠هـ)، وأبي علي الفارســـي (ت ٣٧٧هـــ)، وابن جني الرومي (٣٩٢هـ)، وأبي نصر الجوهري الفارابـــي (٣٩٣هـ)، وابن فارس الـــرازي (٣٩٥هـ)، وأبي منصور الثعالبي النيســـابوري (٤٢٩هـ)، وابن ســـيده الأندلســـي (٤٥٨هـ)، وعبد القاهـــر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، والراغـــب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، والزمخشـــري (ت ٥٣٨هـ)، والرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـــ)، والخطيـــب القزويني (ت ٧٣٩هـــ)، ومجد الدين الفيروزأبادي الشيرازي (٨١٧هـ)، وغيرهم الكثير.

قال أبو الحسن الندوي الهندي – رحمه الله – عن العرب: «خضعـــت للغتهم اللغـــات، ولثقافتهم الثقافـــات، ولحضارتهم الحضـــارات، فكانت لغتهم هي لغة العلـــم والتأليف في العالم المتمدن مـــن أقصاه إلى أقصاه، وهي اللغة المقدســـة الحبيبة التي يؤثرها الناس على لغاتهم التي نشأوا عليها، ويؤلفون فيها أعظم مؤلفاتهم وأحب مؤلفاتهم، ويتقنونها كأبنائها وأحســـن، وينبغ فيها أدباء ومؤلفون يخضع لهم المثقفون في العالم العربي، ويُقر بفضلهم وإمامتهم أدباء العرب ونقّادهم»[5].

وحُـــقّ بعد ذلك أن تكون اللغة العربيـــة مقوّماً من مقوّمات الوحدة بين المســـلمين، فهي اللغة الدينية المشتركة الجامعة بين

(٥) ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، للندوي: ٢٥٥.

المسلمين، بل القائدة لألسنتهم على اختلافها، وقد قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: «فإذا كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض، فلا بد أن يكون بعضهم تبعاً لبعض، وأن يكون الفضل في اللسان المتّبَع على التابع، وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي، ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبع للسانه، وكل أهل دين قبله فعليهم اتباع دينه»[1].

ولما كان شأن اللغة العربية كذلك، وقد أدركته الصليبية وأمثالها حق الإدراك، وهي تدرك أنه «لا حياة لأمة دون لغة»، وأنه «ما ذلّت لغة شعب إلا ذلّ، ولا انحطت إلا كان أمره في ذهاب وإدبار»، وأنه «إذا دبّ خلل في اللغة دبّ خلل في التفكير»، وهي تخشى من وحدة الأمة الإسلامية، وتسعى لتدمير أي عامل يحيي هذه الوحدة ويدفع إليها؛ فقد شنّت مع حربها العسكرية الشعواء على بلاد المسلمين حرباً شعواء أخرى على لغتهم العربية؛ لتهوين شأنها في نفوسهم، وعزلها عنهم، وطمس هويتهم، والقضاء عليها، حتى في البلاد العربية، وقد ساعدها في ذلك أذنابها من المنافقين.

ونجحوا في بعض وأخفقوا في بعض، وأنّى لهم القضاء عليها وتجفيف ألسنة المسلمين منها، وهي لغة كتاب ربهم الذي يقرؤونه صباح مساء.

وسلكوا في حربهم مسالك متعددة من الكيد والمكر والحقد، من ذلك:

١ فرض لغة الغزاة المحتلين، ومنع العربية، أو إهمالها والتهوين منها:

فالاحتلال لما يحلّ في بلاد المسلمين يفرض لغته بالقوة، خاصة في المناطق العربية، وهذا ديدن المستعمر، كما قال الرافعي - رحمه الله -: «لا جرم كانت لغة الأمة هي الهدف الأول للمستعمرين؛ فلن يتحول الشعب أول ما يتحول إلا من لغته؛ إذ يكون منشأ التحول من أفكاره وعواطفه وآماله.. وما ذلت لغة شعب إلا ذل، ولا انحطت إلا كان أمره في ذهاب وإدبار، ومن هذا يفرض الأجنبي المستعمر لغته فرضاً على الأمة المستعمرة، ويركبهم بها، ويشعرهم عظمته فيها، فيحكم عليهم أحكاماً ثلاثة في عمل واحد: أما الأول فحبس لغتهم في لغته سجناً مؤبداً، وأما الثاني فالحكم على ماضيهم بالقتل محواً ونسياناً، وأما الثالث فتقييد مستقبلهم في الأغلال التي يضعها، فأمرهم من بعدها لأمره»[2].

ومن الشواهد على ذلك ما فعلته فرنسا حينما احتلت الجزائر أكثر من قرن، وأرادت اقتطاعها من العالم الإسلامي، وطمس هويتها، وإدماجها في فرنسا، فأحلّت اللغة الفرنسية وقرّرت أن تكون اللغة الرسمية والوحيدة للبلاد، واللغة العربية لغة أجنبية، وفتحت المدارس الفرنسية، وأغلقت المدارس العربية، إلا مدارس لا يسمح لها بتعليم العربية إلا بترخيص، وإلا كتاتيب تفتح بإذن من الاحتلال لا يتجاوز فيها المعلم مجرد تحفيظ القرآن الكريم للطلاب الصغار.

وحينما احتلت إيران الصفوية الفارسية بلاد الأحواز العربية، فرضت اللغة الفارسية، ومنعت اللغة العربية في المدارس، وجرّمت التحدث بها في الأماكن العامة، وتداول المطبوعات العربية، ومنعت تسمية المواليد بالأسماء العربية، وغيّرت الأسماء العربية للمدن والمواقع إلى أسماء فارسية، ولم توظف إلا من يتحدث بالفارسية، ولا تقبل شهادة العربي أمام القضاة إلا بالفارسية[3].

واتخذ الاحتلال في بعض البلدان سياسة إهمال اللغة العربية وازدرائها والتهوين منها، كما فعل الاحتلال الإنجليزي في مصر، حيث أبقى مناهج اللغة العربية في التعليم، لكنه جعل مدرسها مادة للتندر والسخرية من تلاميذه وفي مجتمعه؛ حينما جعله أقل المدرسين منزلة وظيفية، وأقلهم راتباً، بل ربما كان أقل راتباً من فراش المدرسة. «وحين يصبح مدرس اللغة العربية في هذا الوضع المهين الذي لا يبعث على الاحترام؛ فإن وضعه يؤثر حتماً على المادة التي يدرّسها.. وقد كان هذا هو الهدف المقصود من وراء ذلك التدبير الخبيث. لقد انتقل الوضع المهين المزري من الدرس إلى المادة، وصارت اللغة العربية موضع الازدراء والتحقير والنفور.. ولم يكن بد من أن ينتقل هذا الوضع المزري من اللغة ذاتها إلى ما هو مكتوب بتلك اللغة.. وكان هذا هو الهدف الأخير المطلوب من ذلك التخطيط الخبيث. فالمكتوب باللغة العربية هو تراث الأمة كله.. وعلى رأسه القرآن!! والمطلوب صرف الأمة عن تراثها كله.. وعلى رأسه القرآن!! وانصرف الناس بالفعل عن قرآنهم وتراثهم بالتدريج، فلم يعودوا يشعرون أنه هو «الزاد».. إنما الزاد هو المكتوب بلغة السادة الغالبين!»[4].

(١) الرسالة، للشافعي: ٤٦.

(٢) وحي القلم، للرافعي: ٣/ ٢٩.

(٣) ينظر: مجلة الفرقان الكويتية: ع ٦٣١، ٦/ ٦/ ١٤٣٢هـ.

(٤) واقعنا المعاصر، لمحمد قطب: ٢٢٠-٢٢٢.

ومن سياسات الاحتلال في البلاد التي تكتب لغاتها بالحروف العربية محاولة إقناعها بالتحول إلى الحروف اللاتينية؛ وقد أدَّت هذه السياسة إلى انخفاض عدد اللغات الإفريقية التي تستخدم الحروف العربية من (٧٥) لغة تقريباً إلى أقل من (١٠) لغات في الوقت الحاضر، كان آخرها الصومال التي أصبحت تكتب لغتها بالحروف اللاتينية، ومثل ذلك حصل في إندونيسيا[١].

وفي تركيا حينما ألغيت الخلافة العثمانية على يد أتاتورك، ألغيت الكتابة باللغة العربية، واستبدلت بها اللاتينية، بل منع الأذان باللغة العربية.

٢ الدعوة إلى العامية لغةً للعلم والأدب والكتابة:

وقد حمل رايتها الأعاجم المحتلون للبلاد العربية، وبدأت في مصر أثناء الاحتلال الفرنسي لها، وكان أول من أعلنها عام (١٨٠٠م) المستشرق الألماني فلهم سبيتا، الذي كان يشغل مديراً لدار الكتب المصرية، ونشر كتاباً سماه «قواعد العربية العامية في مصر»[٢]، ودعا إلى أن تكون الكتابة بالحروف اللاتينية. وقد وجد من أبناء العربية من يحمل دعوته، إلا أنها باءت بالفشل. ثم تجدّدت الدعوة في الاحتلال الإنجليزي، وكان من أبرز دعاة العامية المهندس الإنجليزي وليام ويلكوكس، الذي ألقى في عام (١٨٩٣م) خطابه المشهور في نادي الأزبكية، ونشره فيما بعد في مجلته المسماة «الأزهر»، واستهل الخطاب بقوله: «لماذا لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن؟!»، وأعلن أن السبب في أنهم يكتبون باللغة الفصحى[٣]. ولتطبيق ذلك نشرت مجلته «الأزهر» مقالات باللغة العامية، وأعلن عن المكافآت المالية لمن يكتب بالعامية، كما ترجم الإنجيل وبعض مسرحيات شكسبير إلى اللغة العامية. وقد قاوم الغيورون هذه الدعوة، ومن ذلك أن طائفة من المهندسين المصريين أصدروا مجلة «المهندس» للأبحاث الرياضية والعلمية عام (١٨٩٣م)؛ لتفنّد مزاعم القائلين بأن اللغة العربية ليست لغة للعلم. وبعد أن تبيّن لويلكوكس موقف الرأي العام من معارضة دعوته يئس وأوقف مجلته «الأزهر»[٤]. لكنه عاد مرة أخرى حينما تجددت الدعوة على يد الإنجليزي سلدن ولمور، أحد قضاة محكمة الاستئناف بالقاهرة، الذي ألف كتاباً سماه «العربية المحكية في مصر». ونشر ويلكوكس سنة (١٩٢٦م) رسالة بعنوان «سورية ومصر وشمال إفريقيا ومالطة تتكلم البونية لا العربية»، يؤكد فيها أن اللغة التي يتكلم بها المصريون والسوريون والمغاربة هي متحدرة من اللغة البونيقية الكنعانية الفينيقية، لا من العربية الفصحى، وأن الشعب المصري يعيش حياة مشلولة بسبب تعلقه بهذه اللغة العربية الفصحى[٥].

وبهذه الرسالة من ويلكوكس ختم المحتلون دعوتهم إلى العامية وتولاها عنهم طائفة من العرب جلهم من النصارى في مصر ولبنان، ومن أخبثهم وأشدهم: سلامة موسى، ومنهم: مارون غصبن، ولويس عوض، وأنيس فريحة، وسعيد عقل، ومحمد فريد بك أبو حيدر، وأنطوان مطر، والأسقف ميشال الفغالي، وجبور عبد النور، وإسكندر معلوف، ويعقوب صنوع الذي أنشأ مسرحاً عامياً، وعبد العزيز الأهواني[٦].

ولقد كان لتجذر العربية في نفوس الناس، وقوة أنصار الفصحى، ووضوح الأهداف الاستعمارية للدعوة، ووجود الروح الإسلامية في نفوس الناس، مع عوامل أخرى؛ أثر في إجهاض الدعوة إلى العامية في البلاد العربية لتكون لغة العلم والأدب والكتابة، وإن كان لها أثر محدود وبصيص بين الفينة والأخرى[٧].

وينبغي التنبه إلى أن الدعوة إلى العامية سبقها وصاحبها اهتمام غربي واسع باللهجات العامية في البلاد العربية، تمثل في جانبين:

الأول: المدارس الاستشراقية التي قصرت اهتمامها على تدريس العامية العربية.

وبدأت أولى المدارس في إيطاليا عام (١٧٢٧م)، واهتمت بعاميات مصر والشام. وفي النمسا أنشئت مدرسة عام (١٧٥٤م)، واستعانت ببعض العرب. وفي فرنسا أسست مدرسة اللغات الشرقية الحية في باريس عام (١٧٥٩م) واهتمت بالشام ولبنان خاصة. وفي ألمانيا أسس مكتب في مدينة برلين مهمته تدريس اللغات الشرقية ومنها اللغة العربية وعامياتها، كما أسست مدرسة هامبرغ. وفي بريطانيا أنشأت جامعة لندن فرعاً متخصصاً في تدريس العاميات العربية، والعربية الفصحى.

(١) ينظر: موقع قصة الإسلام: قصة الاحتلال الأوروبي: تخبط الدول الإسلامية.
(٢) الفصحى في مواجهة التحديات، لنذير مكتبي: ١١٢.
(٣) ينظر: الصراع بين القديم والجديد، للكتاني: ٢/ ٧٦١، وتاريخ الغزو الفكري، لأنور الجندي: ٢٩٣.
(٤) ينظر: الصراع بين القديم والجديد، للكتاني: ٢/ ٧٦١.
(٥) ينظر: المرجع السابق: ٢/ ٧٦٢.
(٦) ينظر في دعوات هؤلاء: الفصحى في مواجهة التحديات: ١١١، والصراع بين القديم والجديد: ٢/ ٧٦٤، ٨٠٣-٨٣٣.
(٧) ينظر: الفصحى ونظرية الفكر العامي، لمرزوق بن تنباك: ٢٤.

الثاني: التأليف والنشر.

وقد اضطلع بهذه المهمة المدارس الاستشراقية، واستعانت ببعض العرب، ومن المؤلفات التي كتبها المستشرقون كتاب «أصول اللغة العربية العامية والفصحى» الذي ألفه المستشرق الفرنسي دي سفاري عام (١٧٨٤م) بتكليف من الحكومة الفرنسية، وهو بذلك عمل مرتبط بسياسة فرنسا في البلاد العربية.

ومن المؤلفات: «مواد لدرس لهجة عرب البدو في إفريقيا المتوغلة»، و«لهجة قبائل اليمن وما جاورها من جنوب الجزيرة العربية»، و«الكلام الدارج بمصر القاهرة»، و«معجم اللهجة المغربية العامية» لبوسيه، و«حكايات وأشعار تونسية»، و«لهجة عرب هوارة»، و«أشعار البدو بين قطري تونس وطرابلس الغرب»، و«بحث في لغة نجد الحالية»[1].

وهذا الاهتمام الغربي يؤكد أن مصدر الدعوة إلى العامية ومنشأها ليس من داخل البلاد العربية، لكن من خارجها، في ظل التخطيط للقضاء على الأمة الإسلامية وفصلها عن دينها وكتابها وتراثها.

٣ محاولة إحلال الانتماءات والهويات غير الإسلامية والعربية مع إحلال لغاتها بدلاً من العربية:

وهذه سياسة استعمارية تقطع صلة المسلمين بلغتهم وتراثهم وحضارتهم الإسلامية، كما أنها تمزق وحدة البلاد الإسلامية وفق قاعدة (فَرِّق تَسُد).

وفي هذا السياق حاول الاحتلال وأعوانهم - ولا يزالون - إحياء العنصريات والقوميات القديمة مع لغاتها، كالفرعونية في مصر، والفينيقية في بلاد الشام، والآشورية في العراق، والفارسية في إيران، والبربرية في بلاد المغرب، وشجعوا في الوقت نفسه القومية العربية في بعض البلدان العربية لمواجهة الوحدة الإسلامية المتمثلة في الخلافة، وربطوا اللغة العربية بالقومية العربية، وشجعوا القوميات الأخرى على إحياء لغاتها واستبدالها بالعربية؛ كالأمازيغية في الجزائر، والكردية والتركمانية والسريانية في العراق.

ولم يقتصر الأمر في إحياء العنصريات القديمة ولغاتها على البلاد العربية، بل شمل غيرها، كما أثيرت الطورانية في تركيا، والقوميات المحلية ولغاتها في إفريقيا، وفي جنوب شرق آسيا؛ لتكون سدّاً أمام انتشار اللغة العربية والكتابة بها.

(١) ينظر: المرجع السابق: ٣١.

٤ تقويم اللغات الغربية وخاصة الإنجليزية في المجتمعات الإسلامية:

حيث تسوَّق اللغة الغربية على أنها قيمة من القيم الاجتماعية المهمة التي تعبّر عن الذات والشخصية المتحضرة. وهو جانب من جوانب أزمة القيم وصراع الهوية التي يعيشها المجتمع الإسلامي.

وهو من الأساليب الماكرة التي أثرت بقوة في بلاد المسلمين وفي أجيال المسلمين الناشئة إلى اليوم، فزهّدتهم في اللغة العربية وتعلمها، وصرفتهم إلى اللغات الأجنبية، وخاصة الإنجليزية، التي تسوَّق على أنها لغة العلم والمدنية والتحضر، خاصة مع الزخم الكبير للتقدم العلمي للغرب، في مقابل ضعف العالم الإسلامي، ومع الضخ اليومي الذي لا يتوقف لسيل المصطلحات الغربية في ظل تناسل العلوم والتقنيات الحديثة، ومع الانفتاح الواسع الذي لا يحد من خلال وسائل الإعلام والاتصال المتجددة، التي يتعامل معها جميع شرائح المجتمع الإسلامي، ويتقنها الصغار قبل الكبار؛ ومع الضعف الشديد للترجمة والتعريب وانعدام تأثيرها. بل إن بعض الدول الغربية تربط مساعداتها للدول الإسلامية بتعليم لغاتها لأبناء المسلمين، كما اشترطت أمريكا على مصر لمساعداتها التعليمية أن تبدأ بتعليم اللغة الإنجليزية من السنة الثانية الابتدائية[2].

وقد أسهم في ذلك عوامل عدة، منها: انسياق كثير من الدول الإسلامية، وخاصة العربية، إلى تدريس اللغات الأجنبية لأطفالها في المدارس الحكومية والخاصة، حتى صار الاهتمام بتعليم اللغة الإنجليزية عنصراً مهماً في الإعلان التسويقي لاستقطاب الطلاب ليسجلوا في المدارس الخاصة، بل فتح

(٢) مجلة المجتمع الكويتية: العدد (١٥٥٦)، عن: التربية اللغوية العربية، لباحارث: ١٠١.

المجال للمدارس الخاصة أن تضع المناهج باللغة التي ترغبها، وفتح المجال للمدارس الأجنبية لاستقطاب أبناء المسلمين وتسجيلهم فيها، ووجد ذلك إقبالاً كبيراً. كما أسهم في ذلك تدريس الجامعات والمؤسسات التعليمية لبعض العلوم باللغات الأجنبية، وخاصة تلك التي تؤهل إلى وظائف مرغوبة. وجعل لغة العمل في كثير من المؤسسات والشركات الكبرى هي اللغة الأجنبية. ويكاد في بعض البلاد العربية أن لا تمر بطريق رئيس إلا وفيه معهد أو أكثر لتعليم اللغات الأجنبية، وصار كثير من الأسماء التجارية للمحلات والمؤسسات باللغة الأجنبية، وسمى كثير من الناس مواليدهم بأسماء أجنبية، وتهافت كثير من شباب المسلمين إلى تعلمها وتمثلها، ومزج حديثهم بها؛ رغبة في الظهور بمظهر الشخصية المتمدنة المتحضرة. بل لم يسلم المتخصصون في اللغة العربية وآدابها من التحدث والكتابة بالمصطلحات الأجنبية، وخاصة أولئك الذين تأثروا بالتيارات الفكرية الغربية وبآدابها، حتى قال أحدهم- د. هشام شرابي -: «هناك سؤال في غاية الأهمية: هل يمكن الدخول في (الحداثة) بواسطة لغة غير حديثة، لغة ما زالت في مرحلة ما قبل الحداثة، بمفاهيمها ومصطلحاتها وأطرها الفكرية؟!».

ولعمري إن هذا مظهر من مظاهر الانهزامية أمام الغرب وحضارته وقيمه ولغته.

تلك جملة من السياسات التي اتبعها الغرب وأولياؤهم للقضاء على اللغة العربية وتأثيرها في وحدة العالم الإسلامي والعودة به إلى الفهم الصحيح للدين، والارتباط بتراثه العظيم وأهله السابقين من الصحابة والتابعين، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في شأن لسان العرب: «صار اعتبار التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين، وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم»[1].

والسؤال المهم بعد هذا: ما الذي يجب علينا نحن المسلمين في أقطار العالم الإسلامي، سواء كنا عرباً أو غير عرب، للعودة باللغة العربية مقوماً من مقومات الوحدة وعاملاً من عوامل اجتماع الكلمة بين المسلمين؟

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية: ١/ ٣٩٩.

ينبغي علينا القيام بأمور عدة، منها:

١ - الإيمان العميق بقيمة اللغة العربية وأهميتها في فهم الدين وحفظه، وأنها شعيرة من شعائر الدين، و﴿**مَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ**﴾ [**الحج**: ٣٢ ، واستشعار أهميتها ووظيفتها في وحدة المسلمين واجتماعهم والتقريب بينهم، وارتباط حاضرهم بماضيهم، ولولا هذه الوظيفة لما وجدت تلك الحرب الشعواء، وقد قال المستشرق الألماني يوهان فك: «إن العربية الفصحى لتدين حتى يومنا هذا بمركزها العالمي أساسياً لهذه الحقيقة الثابتة، وهي أنها قد قامت في جميع البلدان العربية والإسلامية رمزاً لغوياً لوحدة عالم الإسلام في الثقافة والمدنية، لقد برهن جبروت التراث العربي الخالد على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها زحزحة العربية الفصحى عن مقامها المسيطر، وإذا صدقت البوادر ولم تخطئ الدلائل فستحتفظ العربية بهذا المقام العتيد من حيث هي لغة المدنية الإسلامية».

٢ - استشعار العلماء والدعاة والمفكرين والمؤسسات الدعوية - خاصة العاملة في غير البلاد العربية - مسؤولية القيام على اللغة العربية، وجعلها جزءاً من الأهداف والبرامج الدعوية، وبث الاهتمام بها في العالم الإسلامي، وحث المسلمين على تعلمها والتمسك بها، وتحبيبها إليهم؛ اقتداء بسلف الأمة من الصحابة وتابعيهم، الذين حملوا العربية إلى أقطار الأرض حين الفتوح الإسلامية العظيمة، فعلّموا بها، وشجعوا الناس على تعلمها، فانتشر الإسلام، وانتشر العلم، وحييت تلك الأقطار واستنارت بعد أن كانت في جاهلية جهلاء وليلة ظلماء، يقول أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) - رحمه الله -: «لم تزل الأئمة من الصحابة الراشدين، ومن تلاهم من التابعين، يحضّون على تعلم العربية، وحفظها، والرعاية لمعانيها، إذ هي من الدين بالمكان المعلوم، فبها أنزل الله كتابه المهيمن على سائر كتبه، وبها بلّغ رسوله عليه السلام وظائف طاعته وشرائع أمره ونهيه»[2].

(٢) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي: ١٢.

٣ - دحض الشبهات التي تثار حول اللغة العربية، وتفنيدها، وبيان منطلقاتها الفكرية والاستعمارية، ويحسن في هذا السياق إيراد أقوال الغربيين من المسلمين وغيرهم، الذين أقروا للعربية بعظمتها وفضلها وقدرتها وتفوقها، ومن ذلك مثلاً ما قاله المستشرق الأمريكي ريتشارد كوتهيل: «لا يعقل أن اللغة الفرنسية والإنجليزية تحل محل اللغة العربية، وإن شعباً له آداب غنية متنوعة كالآداب العربية ولغة مرنة ذات مادة لا تكاد تفنى؛ لا يخون ماضيه، ولا ينبذ إرثاً اتصل إليه بعد قرون طويلة عن آبائه وأجداده.. ولقد كان للعربية ماضٍ مجيد، وسيكون لها مستقبل باهر»[١].

٤ - السعي لدى الحكومات والمنظمات الإسلامية والعربية لتفعيل قراراتها الداعية إلى اعتماد اللغة العربية لغة للعلوم والمعارف، والتعليم في جميع المراحل، وقد صدر عن مؤتمر العالم الإسلامي (١٩٤٩م) قرار بوجوب عدِّ لغة القرآن لغة عامة للمسلمين في جميع أنحاء العالم الإسلامي، والعمل على نشرها، وكتابة لغات العالم الإسلامي بخط النسخ العربي. كما صدرت عن الحكومات العربية اتفاقية عام (١٩٤٦م) نصّت على: الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث، وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد، في مراحل التعليم في البلاد العربية. وغيرها من القرارات والاتفاقيات[٢]. وكذلك السعي لديها لدعم اللغة العربية في الأمم المتحدة التي اعتمدت العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل لديها، لكنها لا تحظى بالدعم المادي من البلاد العربية بالصورة الكافية التي تجعلها باقية لغة رسمية، كما لا تحظى بالدعم المعنوي المتمثل في عدم التحدث بها في اجتماعات الأمم المتحدة من كثير من ممثلي البلاد العربية والإسلامية.

٥ - تعليم القرآن الكريم واللغة العربية للمسلمين غير الناطقين بها في البلاد الإسلامية وغيرها، من خلال إنشاء المعاهد والمدارس، وتقديم البرامج الميسِّرة لذلك في القنوات الفضائية والوسائل الإعلامية والتواصلية الحديثة، وغيرها. ومما يبشر بخير وجود بعض البرامج التي تسعى لتحقيق هذا الهدف لدى بعض المنظمات الإسلامية، ومن هذه المنظمات التي تنشط في هذا المجال ولها جهود مشكورة: مؤسسة الوقف الإسلامي، من خلال برنامجها المبارك «العربية للجميع»، الذي اتخذ شعاراً طموحاً «نرسم الفصحى على كل الشفاه»، فضلاً عن برامج المؤسسة الأخرى في البلاد الأوروبية. وكذلك مؤسسة «المنتدى الإسلامي» لها جهود مباركة في إنشاء المدارس وتنظيم البرامج لتعليم العربية في البلاد الإفريقية. وللندوة العالمية للشباب الإسلامي جهود مباركة في إنشاء المراكز وإقامة الدورات والمخيمات المكثفة لتعليم العربية لغير العرب[٣]، وغيرها من المؤسسات والمراكز والمشروعات.

٦ - إظهار الاعتزاز باللغة العربية الفصحى من أهل اللغة العربية، خاصة من العلماء والدعاة، فهم قدوات للمسلمين في تمثلهم وعنايتهم باللغة الفصحى في حديثهم وخطاباتهم العلمية والدعوية، وكم يحزن غير العرب حينما يرون من هؤلاء من يخاطبونهم باللهجات العامية التي لا يفقهونها! وهل يستطيع خطيب جامع أن يغرس في نفوس المستمعين حب العربية الفصحى وهو يحدثهم في خطبته بالعامية، أو يمزجها بالفصحى، من غير مصلحة معتبرة تلجئه إلى ذلك؟!

وفي ختام هذه المقالة أتذكر موقف الإمام المجاهد عبدالحميد بن باديس - رحمه الله -، الذي جاهد الاحتلال الفرنسي في فرنسة الجزائر أرضاً وشعباً وثقافة ولغة، ويروي الشيخ عبدالرحمن شيبان أنه في يوم من الأيام حضر صلاة المغرب في بجاية مع الشيخ ابن باديس، وبعد الصلاة وقف ابن باديس يخطب بحماسة تحرك الصخور الجامدة، منددا بالقرار الاستعماري الفرنسي القاضي باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية، ومما قاله: «إن في هذا القرار قتلاً لنا؛ لأنه يمس ديننا ولغتنا، فعلى كل الجزائريين أن يحتجُّوا ضده، فمن لم يفعل فهو خائن لدينه ووطنه، سواء كان عالماً، أو متعلماً، أو إماماً، أو مُفتياً»[٤].

وبعد: «إنّ هذه العربية لغة دين قائم على أصل خالد، هو القرآن الكريم»، كما قال الرافعي - رحمه الله -[٥]، «وليس مخلصاً للإسلام ولا واعياً في خدمة كتاب الله من لم يدعه حبُّه وإخلاصه ووعيه إلى العناية باللغة العربية»، كما قال الدكتور مازن المبارك[٦].

والله عز وجل يقول: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٣ - ٤٤].

والحمد لله رب العالمين.

(١) عن: تاريخ الغزو الفكري والتغريب، للجندي: ٣٠٠.
(٢) ينظر: التربية اللغوية العربية، لباحارث: ١٠٣.
(٣) للاطلاع على جهود هذه المنظمات ينظر مواقعها على الشبكة العالمية.
(٤) عن مقالة: الإمام ابن باديس وحجاب المرأة، للشيخ عبدالرحمن شيبان، بموقع: جريدة البصائر الجزائرية.
(٥) تحت راية القرآن، للرافعي: ١٨.
(٦) عن مقالة: العربية صوت القرآن، للطيان، في موقع شبكة الألوكة.

دور الإعلام في وحدة الأمة

عادل أحمد الماجد(*)

@adelmajd

الإعلام أداة تفاهم تقوم على تنظيم التفاعل بين الناس، ويُكوّن في المجتمع المواقف والاتجاهات، ويُغيّر القناعات والسلوك، وهو خطاب عام كما هو التعليم والوعظ تماماً، لذا لا بد من إيضاح خصائص الإعلام العام وما يميزه، فالإعلام يتميز:

١ بجمهوره غير المتسق، فهو منوّع في الأعمار والثقافة والمنطقة الجغرافية، فالتعليم يخاطب فيه المعلم جمهوراً متسقاً في أعماره وخلفيته الثقافية، والواعظ يخاطب منطقة جغرافية محدودة بمسجد أو مجلس؛ لذا احتاج الإعلام العام لخطاب يتكيف مع طبيعة الجمهور المنوع.

٢ بالدافعية غير المتوائمة، فيتابع الإعلام المحب والمبغض والمستفيد والمترصد والمقتنع والمستكبر، في حين تكون دافعية التعليم رفع الجهل والحصول على الشهادة؛ لذا يستمع للمعلم والواعظ من يريد الفائدة ويجتهد في استيعاب الألفاظ، بينما على الإعلام أن يخاطب تنوع دافعية جمهوره.

٣ بأسلوبه غير المباشر في عرض الأفكار والآراء، فالمعلم والواعظ غير المباشر يتهم بالغموض وضعف إيصال المعلومة، في حين أن الإعلام المباشر يضعف الرسالة والتأثير، وكلما كانت الرسالة الإعلامية بعيدة عن الأساليب المباشرة كان تأثيرها أكبر؛ لذا تعد الدراما من أنجع أساليب التأثير الإعلامي.

٤ بمرجعيته غير الثابتة، حيث يعتمد الإعلام على العرض العام الذي لا يضع مرجعية غير التأثير بخلاف التعليم والوعظ والقرار الإداري وغيره... التي تعتمد على المرجعية ودقة العبارة، ومجال الرأي فيها ضيق جداً؛ لذا يصطبغ الإعلام دائماً بأنه وجهة نظر لكنها مؤثرة.

(*) عضو مجلس قنوات الهداية العالمية.

تأثيـر الإعـلام في وحدة الأمة:

هذه الخصائص تجعل المسـؤولية الإعلامية مختلفة تماماً عن التعليـم والوعظ والقرار الإداري؛ لأن له طبيعة تلقي مختلفة لا يؤثر إلا بهـا، كما أن التعليم والوعظ والإدارة لن تؤثر إذا كانت تعمل وفق أسس الإعلام.

إنّ (وحـدة الأمة) مشـروع كبير بحاجة إلى تنـوع المعالجة في الوصول إليه، لكن يجب أن تتفاوت الأدوار بحسـب الوسائل، فدور التعليم والخطب والمواعظ في هذا المشروع يجب أن يختلف عن دور الإعلام، وكذا دور الاقتصادي والباحث والسياسي وغيره.

إن معرفة الإعلامي لدوره ومسـاحة تأثيـره تتيح له فرصاً من النجـاح أكبر، وأن القفز على مهام غيره يضعف تأثيره ولو كان يرى تقصيراً واضحاً في مجال غيره، فلن يسـتطيع الإعلام أن يؤدي دور التعليم ولا دور السياسـي ولا دور الهيئات العلمية والمجامع الفقهية، كما أنهم لن يستطيعوا القيام بدور الإعلام.

دور الإعـلام في وحـدة الأمة له أسـاليبه وخصائصه متى ما تعاون الإعلاميون لأداء هذا الدور واستثمروا في هذا المجال تحققت خطـوات كبيرة في الوحدة، ويسـتطيع الإعـلام بمنتجاته أن يؤثر إعلامياً على مكونات المجتمع الأخرى دون أن يؤدي الدور عنها.

الوحدة من منظور إعلامي:

تأسرنا دائماً وحدة الأمة الذهنية التي تكون بحاكم واحد وبلد واحد جنسـيته واحدة، هي وحدة مثالية بعيدة عنا على الأقل في هذا الزمن، فلا يمكن أن نتجاوز كل وحدة أخرى بل نعارض كل اتحاد من أجل هذه الوحدة الذهنية.

إنّ دور الإعلام في الوحدة هو حشـد الأمة نحو قضايا مشـتركة تحقق المصلحة الشرعية للجميع، وقد تكون الوحدة وحدة العاملين للإسـلام أفراداً ومؤسسات لها قضايا كبرى مشتركة ولها قضايا كثيرة فيها خلافيات.

وقـد تكون الوحدة وحدة عموم المسـلمين في العالم لهم قضايا مشتركة ويتطلب من الإعلام دور في قضاياهم ورسم أولوياتهم.

وقد تكون الوحدة وحدة الوطن الإقليمي الذي يحوي نسيجاً من الأجناس والديانات وتتطلـب المصلحـة الشـرعية وحدة هذا الوطن بدلاً مـن التمزق والحروب الأهلية. إن دعم هذه (الوحدة) ينعش الدعوة ويجعل (للوطن) هيبة أمـام العدو الخارجي الذي قد يذكـي الخلافات داخل الوطن من أجل تعطيل قضايا الأمة المسـلمة، ومع الأسف قد نسـهم في ذلـك دون دراسـة واعية للمصالح والمفاسد.

وربما كانت الوحدة وحدة أمة الحضارة التـي تتمثل في أهل المنطقة المسـلمة من العالم بما فيها مـن ديانات وأعراق، وهذه (الوحدة) تعنـي أن يدفع الجميع ثمن هذا الانتمـاء وأن يلتزم الجميـع بأعراف هذه المنطقة والدفاع عن مصالحها. إن استثناء بعض (الأعراق) أو بعـض (الديانات) عن الانتماء الحضـاري لهذه (الأمـة) جعلها تتنصل عـن تبعات هـذا الانتماء، فعملت على الخذلان والتعاون مع أعداء منطقتنا، ولم يلتزموا بانتمائهم لهذه الحضارة، ونحن نتحمل جزءاً من هذه المشكلة حينما لم نؤكد على الوحدة الحضارية بيننا التي تلزم الجميع بأن يسهم في بناء هذه الوحدة ويحترم أسس (الأمة) التي ينتمي إليها.

وأحياناً تكـون الوحدة بـين أمم متباعـدة الجغرافيا ومنفصلـة التاريخ، وهي (وحدة) المواجهـة حينما نقف مع غيرنا في مواجهة عدو مشـترك، دولة كانت أو حضارة، فإن لهذه الوحدة تبعات تتطلب مـن الإعلام دوراً في القيام بها ورصّ الصفوف فيها.

مثـال: أن ترى دولنا الإسـلامية أنها مـع دول أمريكا اللاتينيـة والجنوبيـة يجمعهـا تعرضها للظلـم الأمريكي والتسـلط على ثرواتها، وقد يتطلب هذا المحور الوحدة لهذه المواجهة، يقوم الإعلام بتعزيز هذه الوحدة وحشـد طاقات الأمتين تجاه هذا التسـلط، ومن الحكمـة إغفال القضايا الخلافية بين الأمتين وتجاوز خطوط التماس بيننا.

أداء الإعلام في بنية الوحدة:

لتعرف الوسيلة دورها في وحدة الأمة ينبغي أن تنطلق من جمهورها المستهدف برسالتها، فجمهور النخبة يختلف عن غيرهم، وجمهور العرب ليس كجمهور العجم من المسلمين، والوسيلة الموجهة للأسرة يختلف دورها عن وسيلة للأطفال أو للشباب.

إن وعي الوسيلة لجمهورها ودراستها لهم والتأكد الدائم بأن رسالتها يستقبلها المستهدف بشكل واضح، من مهام الوسيلة كي تحقق أهدافها، فوحدة الأمة لن يؤثر فيها إلا طرق وأساليب تتفق مع طبيعة الجمهور وخصائصه، لذا يتطلب من كل وسيلة إعلامية أن توظف طرق بناء وحدة الأمة منطلقة من رسالتها الخاصة التي تخاطب جمهوراً مستهدفاً بهذه الرسالة، وأرى أن الوسائل التالية ستسهم في بناء وحدة الأمة:

أ - القرآن الكريم وشخصية سيد المرسلين:

القرآن الكريم مصدر إجماع للأمة المسلمة بتلاوته وسماعه، وأول مهام الوسيلة الإعلامية تمكين هذا المصدر وتصديره، لكن يراعى فيه الأسلوب الإعلامي في إيصاله للجمهور، فتفسيره وأحكامه هي من مهام التعليم والتأصيل، ودور الإعلام في حسن خدمته بالتلاوة المقروءة والمسموعة والمشاهدة وحسن إخراج آياته وتحزيبه وجمع آياته موضوعياً ليؤثر إعلامياً على المتلقي، وتأكيد الإجماع عليه في بنية الوسيلة بطرق منوعة وفي أوقات مختلفة، ودخول الإعلام العام في خلافات القراءات واختلاف التفاسير وتنوع الأحكام القرآنية؛ غير مناسب، وهذه مكانها في الكتب والتعليم والمدارسة، وفي القرآن الكريم إجماعات كثيرة في التوحيد والمحكم من العبادات والأخلاق وقصص الرسل، ما يؤثر في الأمة المسلمة عربها وعجمها، بل غير المسلمين.

وشخصية الرسول ﷺ هي الأخرى مادة إعلامية شيقة ومؤثرة وهي مما أجمع عليه المسلمون بل المنصفون من غيرهم، وعلى وسيلة الإعلام التي تسعى لوحدة الأمة أن تكون شخصية خير الخلق حاضرة في إعلامها، لا سيما في الشمائل المحمدية والخلق العظيم وما صح من السير والمجمع عليه من الأحكام دون التوسع في الخلافات التي مكانها التعليم والبحث، وعند الأحكام المختلف فيها يربط جمهور الوسيلة الإعلامية بالاقتداء برسول الله ﷺ ويكون تعظيم شخصه وقوله وفعله جزءاً من شخصية الوسيلة الإعلامية.

ب - تغليب المجمع عليه وتضييق المختلف فيه:

إن المتأمل في مسائل الناس واهتماماتهم وآرائهم يدرك أن مساحة الخلاف ضيقة جداً ولا تتجاوز ١٠٪، وأن ٩٠٪ الباقية هي قضايا مشتركة ككليات الشريعة أو معايش الناس المشتركة، مثل: توحيد الله والنبوة والآخرة والصلاة والزكاة والصيام والحج، ومدح الصدق والوفاء والتسامح وذم الكذب والخيانة والغدر، وحسن تربية الأولاد والنجاح الأسري وتطوير دخل الأسرة وأمور تحسين المعيشة، والتدريب والتطوير وعلاج الأمراض، وقضايا كثيرة يجمع عليها الناس.

إنّ للإعلام دوراً في تأكيد هذه القضايا المجمع عليها ليرسم للأمة وحدة في الشعور والهموم المشتركة سعياً لحشدها تجاه قضايا واحدة تخدم الأمة وتجعلها ترتقي نحو الاتحاد أمام الصعاب المختلفة.

إنه من المؤسف أن ٩٠ ٪ مما يثار حوله النقاش والحديث هو في ١٠ ٪ (تقريباً) من الخلافيات بين الناس بما يجهد الذهن ويضيع الأوقات ويفرق ولا يجمع.

إن الإثارة الإعلامية والسعي وراء تحقيق التميز جعل الاهتمام ينصب على ١٠ ٪ من هذه الخلافيات، ما جعلها تظهر وكأن الأمة الأصلُ فيها الخلاف، وأنّ القضايا المجمع عليها قليلة، وكأن الخوض في القضايا المجمع عليها لا يمكن أن يتم ما لم تحل قضايا الخلاف بتفاصيلها. إننا لا ندعو إلى إغفال ١٠ ٪ من الخلافيات، لكننا ندعو إلى ألا تتجاوز ١٠ ٪ من اهتماماتنا.

ج - معالجة الخلاف إعلامياً:

لا يمكن للوسيلة الإعلامية تجاوز الخلاف في الأمة، وهو جزء من حياة البشر لا ينفك عنها، وينبغي للإعلام أن يدرك دوره المميز في إدارة هذا الخلاف وتقديم نموذج رائع للجمهور في جعل الخلاف نضجاً.

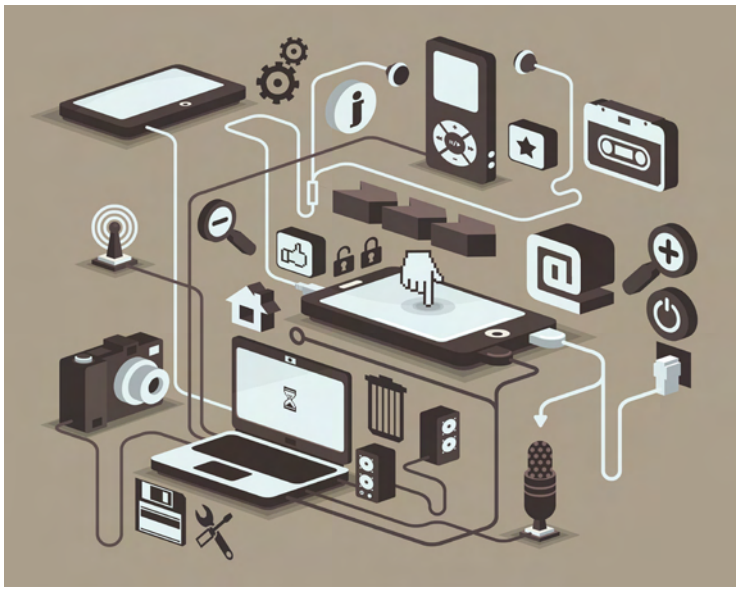

هناك خلاف لا يعتد به ولا هو مجالنا هنا، وخلاف آخر في منهجية الاستدلال، وخلاف ثالث يتعلق بتنوع الآراء وتعددها. من الطبيعة البشرية الخلاف والاختلاف، ولا يمكن أن يطلب من أهل الإعلام تجاوز هذه الطبيعة، بل إن بعض هذا الخلاف الخوض فيه مطلب.

فنقد الأشخاص والهيئات والأحزاب والدول جزء من الإعلام لا ينفك عنه، لكن هناك شروط تجعل النقد والخوض في الخلاف مؤازراً للوحدة:

(١) الرحمة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، فلغة الرحمة والشفقة أثناء النقد تقرّب القلوب وتجمع ولا تفرّق بخلاف لغة التهكم والسخرية أو التشفي التي تفرق، بل تخسر المحايدين من الناس.

(٢) العلم: أن تكون المعلومات عن الخصم صحيحة وليست مفتراة، وتمثِّل الخصم فعلاً، وليست مواقف شاذة من آحاد ينتمون للخصم، ويكون معتقداً بها الآن وليس أمراً رجع عنه، قال تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وجاءت مؤكدة بوضوح في قوله صلى الله عليه وسلم: «على مثل هذا فاشهد».

(٣) العدل: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، العدل هو بذل الجهد في الإنصاف مع القريب والبعيد، وضده الظلم والبغي، وحين يؤجج الإعلام خلافاً ظالماً ضد بعضه فإن الخلاف سيتحول إلى عداوات، بل سيسهم العلم في الخصومة بدلاً من أن يسهم في جمع الأمة لوجود البغي، كما قال تعالى: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية: ٧١].

(٤) الغب: أن يتم النقد ويناقش الخلاف في زمن يسير وأوقات متباعدة؛ لأن مداومة النقد وتكراره وإن كان بعلم وعدل يعني الاستهداف الذي يبني العداوة ويؤدي إلى الفرقة ويصد عن اتباع الحق.

إن (الهدى) من شروط الإعلام الذي يوحد على الحق. (الهدى) بتجاوز (الهوى) الذي تسيره رغبات النفس، والهدى بتجاوز (الظن) الذي يدخل الجهل بدلاً من العلم ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٣٢].

والإعلام الذي يبتغي من علاج الخلاف جمع الأمة يسعى جهده لعذر المخالف وسماعه وإتاحة وجهة نظره كاملة غير منقوصة ولا مبدلة. إن (الأمة) بحاجة إلى أن تسمع لبعضها، إن الاستماع لرأي الآخر أساس لفهمه ونقاشه، وكثير من المتخالفين انتهى كثير من خلافهم بمجرد سماع بعضهم من بعض.

إنّ الحق في التفاصيل لا يملكه أحد معيَّن، بل هو مشاع في عموم الأمة، وكلما كان الإعلام أكثر نضجاً كانت قدرته على جمع الحق أكبر، وكلما كان أثره أطيب على الأمة.

إننا هنا لا نلوم من يناصر الحق الذي عنده، إذ إن هذه طبيعة بشرية، لكن عرض الحق بأساليب صحيحة تدعم اجتماع الأمة وتوحدها ولا تفرق الأمة وتباعدها.

د - إثراء الإيجابيات وحسن معالجة السلبيات:

في الأمة إيجابيات كثيرة في أفرادها وجماعاتها وسلوكها وإنجازاتها، والإعلام الواعي يتفنن في عرض النجاحات وصناعة المادة الإعلامية الجاذبة التي تدفع النجاح لمثله وتنقل التجارب الناجحة بين الأمة. ومما يوحد الأمة حشد النجاحات المتفرقة والبشارة بالخير والإنجاز، وعند نقاش السلبيات يتم وفق نظرة ثاقبة لا تيئيس فيها ولا شماتة.

هناك نجاح سياسي وشعبي واقتصادي واجتماعي، ومؤسسات تعليمية وخيرية ودعوية حققت سبقاً في مجالها؛ على الإعلام إبرازها وتفعيل دورها والسعي لترحيل هذا النجاح إلى منطقة أخرى وإلى شعب جديد، وتفعيل الجمهور لمزيد من البذل والعطاء؛ لأن النجاح يجتمع تحت مظلته الناس.

وتبقى السلبيات جزءاً من نسيج البشر يعالج إعلامياً بحبكة مدروسة، فلا يبالغ في حجمه ولا يعمم أثره ولا يعرض بطريقة اليائس ولا ينحو منحى الساخر المتهكم، يوجز فيه بالوصف ويفصل بالحل وتعرض تجارب حية لعلاج السلبيات، وكذلك يستطيع الإعلام استثمار نجاحات الأمة وتوظيفها بشكل رائع عندما يسهم في مناقلة التجارب الناجحة بين شعوبها، بل يستفيد من ذلك في حشد الأمة للتعاون والوحدة ليستفيد الجميع من هذا النجاح.

إن الإعلام الإيجابي ليس إعلاماً مخدراً، بل نضج في فهم دوره وأثره، فهو يخاطب نسيجاً عاماً يتطلب دوراً يختلف عن دور الجامعات ومراكز الدراسات ويغاير دور المسجد والمحاضن التعليمية والتربوية ويتمايز عن دور الأداء الحكومي، فهو يحشد الجمهور نحو غاية محددة وأهداف عليا ويسلك مسلك العرض، فهو لا يأمر ولا يقرر.

هـ - دعم أشكال الوحدة ونماذج التعاون:

إن من الأدوار المهمة للإعلام دعم أشكال الوحدة في الأمة واستثمار إيجابياتها ومعالجة سلبياتها بحنكة، ومن ذلك: منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، رابطة العالم الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي.. ودعم سبل التعاون الثنائي بين الدول ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وكذلك المساهمة في حل المشكلات الطارئة في هذه الأشكال الوحدوية والسعي إلى اكتمالها، وكذلك للإعلام دور في عرض سبل جديدة للتعاون بين الدول والمنظمات والتجمعات في هذه الأمة وعرض تجارب التكتلات في العالم ونتائجها الإيجابية؛ كالوحدة الأوروبية أو منظمة الآسيان أو غيرها من التجارب الناجحة؛ كي تكون أنموذجاً تسعى الأمة إلى تكوين وحدة مشابهة له ولو مرحلياً.

و - معالجة تراكمات التراع والخلاف:

النزاع والخلاف بين الشعوب في البلد الواحد وفي بلدان مختلفة تجذر عبر السنوات بدعم فاعل أو بفعل جاهل؛ لذا ينبغي أن يسهم الإعلام في معالجة المشكلات التي نشأت داخل تلك الشعوب في موقفها من بعضها:

- المشاحنات السياسية تؤثر في علاقات الشعوب، رغم أن كثيراً من الحكومات لا تمثل شعوبها.
- سخرية الشعوب من بعضها إما بالجهل أو الغرور أو الغباء أو الكذب أو الكسل ما يرسخ العداوات.
- الخلافات العمالية بين أرباب العمل وعمالتهم تسبَّبت في مشكلات ضخمة في ظل غياب القوانين الصارمة التي تحفظ حقوق الجميع.
- المسابقات الرياضية.. ودورها السيئ في الخصومات والعداوات والتي يعبر عنها مع الأسف بعكس نتائجها.

وأول واجبات الإعلام ألا يكون جزءاً من هذا النزاع وإذكائه، وأن لا تسمح الوسيلة أن تكون ميداناً لصراع عنصري أو فئوي أو مناطقي ولا يستغلها مفسد أو جاهل لنشر بذاءاته، وعليه دور محوري في تقريب الشعوب لبعضها وذكر محاسن الشعوب والمناطق وتبادل التهاني والتبريكات بين الشعوب المسلمة من خلال وسيلتها، ومعالجة كل شرخ يمزق الصف في حينه بحكمة وعدل وحسن إدارة لحساسية هذه الموضوعات.

ز - استثمار اختلاط الشعوب لتعزيز الوحدة:

في السنوات الأخيرة أصبح التنقل في دول العالم أكثر لأسباب العمالة والسياحة والتعليم واللجوء السياسي وأسباب كثيرة جعلت الشعوب متقاربة أكثر، ما جعل التأثير متبادلاً، وهذا التقارب له محاسنه ومفاسده، وليس هذا مكان بسطه، لكن الإعلام اليقظ يستثمر الوضع بتعزيز روح الوحدة.

فرعايا الدول الأخرى في بلد الوسيلة الإعلامية ينبغي أن يهتم بهم وبمخاطبتهم وبث رسائل إعلامية لهم والاهتمام بحاجاتهم وحل مشكلاتهم ومخاطبة المجتمع لحثه على الإحسان لهم وحسن معاملتهم وتعميق روح الانتماء للقواسم المشتركة بينهم.

والمغتربون في أوروبا وأمريكا وغيرها من مختلف الجالية المسلمة، أعدادهم بالملايين، وتفوق أعداد سكان دول كثيرة، ولهم ظروف متشابهة وقواسم مشتركة كثيرة، وهي فرصة

للإعلام أن يستثمر فيهم، لا سيما في تأكيد وحدة الأمة وتنمية مشاعر الحب والتقارب والتعاون بينهم.

ويمكن للإعلام أن يستثمر تجمعاً ناجحاً في أي منطقة في العالم فينقل التجربة ويطلع الآخرين عليها لترحيل النجاحات ولتثقيف المجتمعات بأثر الوحدة والتقارب والعمل في المشتركات وأن حقوق الجميع مصانة ومصالحهم محققة بخلاف تجمعات التشرذم والخلافات والصراعات التي تجعل الجالية ضعيفة مستباحة لا حقوق لها.

وليشجع الإعلام في الغرب والشرق من يدعم قضايانا ويدافع عنها وينقم بشدة على ممارسات الظلم من منظمات أو أفراد. إن هؤلاء بحاجة إلى إعلام ذكي يستثمر مواقفهم ويكوّن وحدة إعلامية معهم ليشعرهم بأن مواقفهم مشكورة، وليتشجع الصامتون عندهم على الجهر بهذه المواقف، كما أنها تعطي لمواقفنا مصداقية أكثر لا سيما أن الشهود من أهلها.

ح - وحدة الأمة في مصائبها:

تمرُّ على الأمة مصائب كغيرها، بعضها طبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين، وبعضها بشري كالحروب من أعدائها المختلفين بحرب ظلمة أو تسلط دولة على شعبها بالقتل والسجن والتدمير، وربما كانت المصيبة في شتم الإسلام والكتاب والرسل والصحابة.

هذه المصائب من واجبات الإعلام التصدي لها ومعالجتها وتقوم على أسس إعلامية - ليس هذا مجال الخوض فيها -، لكن للإعلام أن يستفيد من ذلك في التأكيد على وحدة الأمة ومصيرها المشترك والتذكير بطرق التعاون والتعاضد والمواجهة المشتركة للمخاطر والإدارة الجماعية للأزمات؛ وهذه كلها عوامل مهمة في دعم الوحدة وتأكيدها. إن الإعلام الواعي لا تشغله صدمة المصيبة ولا منهجية حلها عن أدواره الأخرى في صناعة مجتمع متزن يهتم بمشكلاته لكنه يصنع منها بُعداً آخر.

خاتمة:

إن الإعلام اليوم الذي ظل سنوات يستتر بورقة «الحياد»، أعلن في سنواته الأخيرة أن عدَّ الإعلام أداة محايدة يجب أن لا يؤثر فيها توجهات الإدارة والملاك؛ ضرب من الخيال وخدعة كبرى، ولا يمكن لأصحاب أموال، سواء كانوا حكومة أو قطاعاً خاصاً، أن يضعوا مئات الألوف وربما الملايين وليس لهم رؤية يريدون بثها، لا سيما أن (الإعلام) مشروع اقتصادي غير فعّال، فهو مرتفع التكاليف بالغ المخاطرة بطيء الربحية لا يقدم عليه إلا صاحب هدف غير اقتصادي غالباً، وإن كان اقتصادياً فهو مشروع يخدم مشاريع اقتصادية أخرى وليس لذاته.

إن الإعلام المؤثر فعلاً هو الذي يفهم طبيعة الجمهور ويخاطبهم بطريقة احترافية مؤثرة، إعلام يدرك الرسالة جيداً ويوصلها ولو بلسان من يعارضها.

إن تحمّل الإعلام لدوره في وحدة الأمة له ضريبة لا بد أن ندركها ونصبر على تبعاتها وليست أعطية ننتظر أن نجني المدائح بسببها. إن الإعلام الذي يريد أن يقوم بدوره الحضاري تجاه أمته لا بد أن يدرك أن هذا الدور طريق عسرة لا بد من الصبر والمصابرة عليها، فهو بذل مال وجهد ووقت للقيام بأدوار قد لا يمدح عليها، فإن في الحياة عدواً ظاهراً يصارع وعدواً باطناً يحيك المؤامرة وصديقاً أحمق يعطلك وحاسداً همه فشلك، والإعلام الذي يجعل الوحدة همه سيضاعف جهده ويتخلى عن كثير من الإثارة الإعلامية التي هي مادة الإعلام اللذيذة، وبعد الجهد والبذل سيتهم الإعلام الذي يجمع ولا يفرق حتى من محبيه بأنه بلا منهج ولا رؤية وأنه يميّع القضايا، وأنه بسيط التفكير، ولا يعرف حقيقة العداوة، وأنه مخدوع بالمثالية، كما أنه سيفقد كثيراً من مكتسباته، كالزعامة في حزبه وجماعته، وسيحجم عن كثير من القضايا التي يتقنها، كما أنه سيتيح فرصة لمن لا يعجبه من الشخصيات، وفرصة لما لا يعجبه من الأقوال والآراء يتيح لهم الفرصة في وسيلة إعلامية يملكها ووضع الآلاف وربما الملايين فيها، يفعل ذلك مقدماً مصلحة الأمة على مصلحته الخاصة لدعم وحدة الأمة ما أمكنه ذلك.

إن الإعلام الذي يريد أن يسهم في (وحدة الأمة) عليه أن يتحمل هذه المشاق.

التقسيم والفدرلة عند الليبراليين العرب(*)

أحمد عبد العزيز القايدي(**)
@ahmedalgaidi

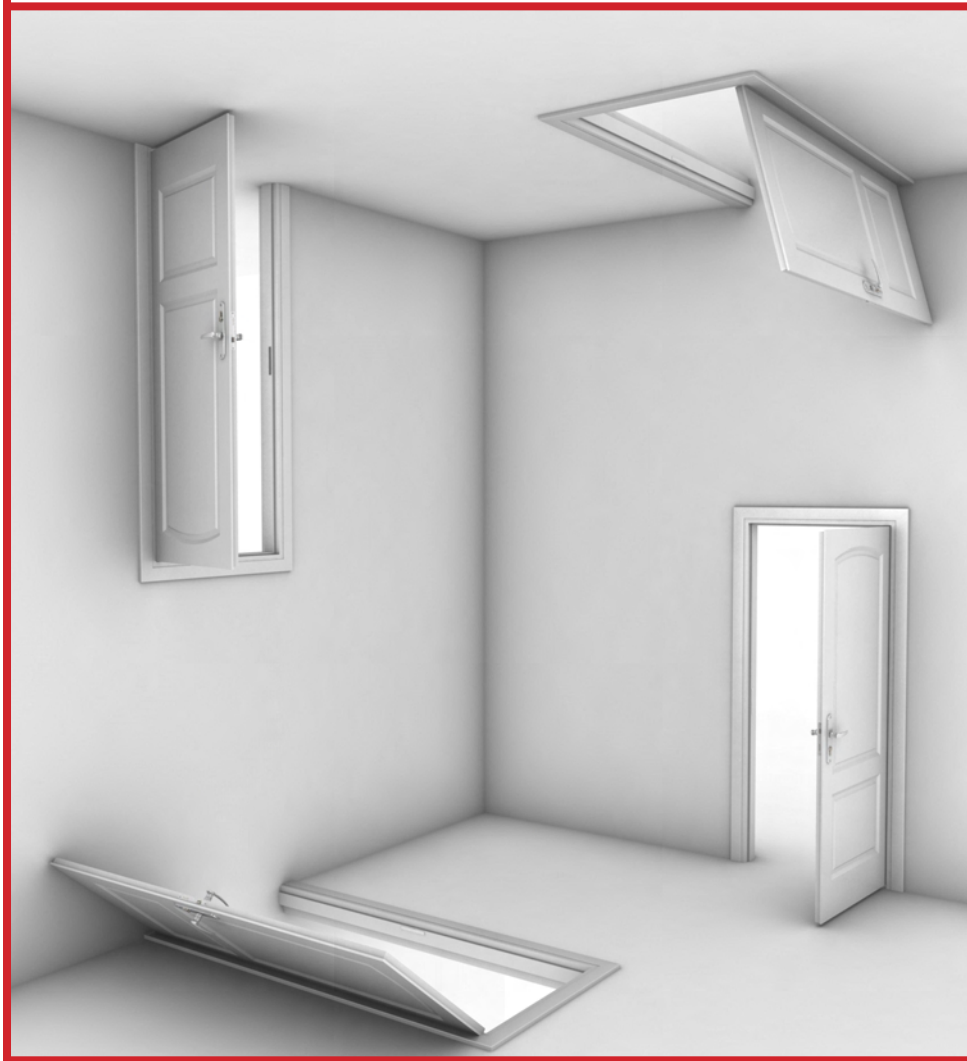

تعدُّ مشكلة التقسيم إحدى أهم مشكلات الواقع السياسي العربي الحديث، فالعرب لم يعرفوا هذا التقسيم بشكله الحالي سابقاً، وإنما حدث منذ مائة عام تقريباً، وبعد الحرب العالمية الأولى، والذي أحدث هذا الواقع الجديد هو الأجنبي بالدرجة الأولى (سايكس - بيكو)، ومشاريع التقسيم في العالم العربي مصدرها غالباً الأجنبي، وهناك مشروعات مختلفة مطروحة في الغرب لتقسيم العالم العربي، والجدل الذي يحدث في العالم العربي حول التقسيم هو صدى لتلك المشروعات كما حدث في ٢٠٠٧ عندما صوّت الكونجرس الأمريكي بموافقة الأغلبية على مشروع السيناتور (جوزيف بايدن) حينها -نائب الرئيس الأمريكي حالياً -. ومع الثورات العربية صعد شبح التقسيم من جديد، وبدأ الإعلام الرسمي العربي بالتخويف من هذه الثورات باعتبارها مخططاً أجنبياً يهدف إلى تقسيم البلدان العربية، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن - ولله الحمد -. وباعتبار أن الليبراليين العرب غالباً أذرع تدعم سياسات الدول الغربية التي أحدثت تقسيم العالم الإسلامي وتدعم اليوم استقلال أجزاء عن هذه الكيانات المقسمة أصلاً؛ ففي هذه المقالة سنستعرض بعضاً من مواقف الليبراليين العرب من التقسيم والفدرلة في القديم والحديث، من خلال خطابهم وممارستهم السياسية.

(*) (الفدرلة) استخدام يتناوله بعض السياسيين العرب الرافضين لمقترحات الفيدرالية في العالم العربي، ويقصدون به: فرض الفيدرالية من خلال تجزئة البلد العربي الواحد إلى ولايات داخلية وإن لم يحتاج إليها أهلها أو لم يطلبوها.

(**) باحث شرعي وسياسي.

أولاً: التقسيـــم

اتفاقية سايكس بيكو:

ما زال حاضراً في ذهن العرب اتفاقية ســـايكس بيكو بصفتها وثيقة أجنبية أســـهمت في تقســـيم بعض البلـــدان العربية التي كانت مجتمعة تحت راية واحدة، وهي التي رســـمت جزءاً كبيراً من واقعها السياســـي الحديث. هذه الوثيقة الســـلبية أسهمت في إضعاف القوة العربية من خلال تقسيمها، وتعدُّ انقلاباً على عهود قطعتها بريطانيا حينها للشريف حسين بتنصيبه ملكاً على العرب جميعاً في دولة واحدة غير مقسَّمة، وبسبب دورها في تقسيم بعض الدول العربية هي محل رفض عند كثير من الاتجاهات العربية والإسلامية حتى اليوم.

ينظـــر بعض الليبراليين العرب إلى هذه الاتفاقية بشـــكل مختلف، فيرى بعضهم أنها أســـهمت في حقن دماء العرب التي كان من المتوقع أن تســـيل على طرف الكعكة العثمانية، وأشـــار إلى هذا شاكر النابلسي في وصفه هذه الوثيقة من الذاكرة العربية! بقوله (ويتذكر تقسيم بريطانيا وفرنسا للعالم العربي بموجب اتفاقية سايكس – بيكو السرية عام ١٩١٦، التي استبقت بسنوات طويلة النزاعات الدينية والعرقية في العالم العربي، بعد رفع الســـيف العثماني عن رقاب العرب، ووفرت على العرب حروباً أهلية كثيرة بتقســـيمها العالم العربي إلى دول حالية أصبحت حامدة وشاكرة للغرب صنيعه ذاك)[١]، وهو تفسير عجيب، إذ إن الأجنبي منذ اتفاقية سايكس – بيكو حتى اليوم أراق من الدماء العربية والإسلامية أكثر من الدماء التي أراقها العرب في صراعهم بينهم عبر تاريخهم كله ربما! وهو افتراض فظيع يتخيل الســـيئ في أمته دائماً ويبرئ عدوها من دمها! إذ إنه يصور العرب بصورة وحشـــية متعطشة لدماء بعضهم، والمحتل بصورة ملائكية يكون فيها حريصاً على دمائهم التي ما قسمهم إلا ليختلفوا بينهم ويتصارعوا فتسيل تلك الدماء! وينشغلوا عن دمائه.

يطلعنـــا الأمين العام للحزب الليبرالـــي العراقي هادي المالكي على فائدة أخـــرى للاتفاقية، وهي فائدة التحديث السياســـي، فيقول عـــن الانتدابات التي جاءت بها الاتفاقية (لو نظرنـــا إليها اليوم، أي الانتدابات، بنظرة واقعية وموضوعية، لوجدناها مرحلة ضرورية ولازمة لمســـاعدة تلك الدول العربية – الناشـــئة حديثاً والتي يغلب على ســـكانها الطابع القروي والبدوي – على إنشاء وتهيئة إداراتها ومؤسساتها الحكومية وتدريب كوادرها على ممارســـة شؤون الحكم وإدارة الدولة)[٢]. إن تشريع الاحتلال باعتبار فوائده المادية على الشعب المحتل، صورة مشـــابهة لحالة بعض الأفارقة المتخلفين الذين كانوا يفرحون باحتلال الأجنبي لهم لأنه عرّفهم بالملابس والنظافة! وتفكير بســـيط يفترض أن الجيوش تتحرك لغزو بلدان أخرى لأنها تريد أن تهبها الحداثة والخير بالمجان فقط، وليس لسرقة ثرواتها وخيراتها أيضاً.

وفي محاولة للتقليل من مشـــكلة التقسيم يرى أن الاتفاقية لم تفعل أكثر من اعتماد تقسيم ما هو مقسم! فيقول (كما أن هذه الاتفاقية التي يعزي لها القوميون العرب تقســـيم البلاد العربية، لم تفعل أكثر من إعادة تحديـــد هذه البلاد بعـــد انفصالها عن الدولة العثمانية على الأســـاس التاريخي الذي قامت عليه منذ صدر الإسلام، حيث كان العراق ولاية والشام ولاية أخرى)[٣]، وهو جهل بالتاريخ، فلم تكن الشام أربع ولايات مستقلة بذاتهـــا، فجاء الأجنبي ورســـم الحدود بينها فقط كما يتخيل المالكي، ولم يكن بين العراقي والشـــامي حاجز عسكري أو سياسي.

---

(١) مقال بعنوان (تقسيم العراق: هل هو كالكي آخر الدواء؟) منشور في موقع الحور المتمدن بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٧.

(٢) مقال بعنوان (المزاعم الواهية للفكر القومي العروبي: سايكس – بيكو والدولة الحاجزة) منشور على صفحة الحزب https://docs.google.com/document/edit?id=1s8r0Yx3WqeU2A8A7Fxv7P8GlU8ThH25LaEurYUFF-Uw&pli=1.

(٣) المصدر السابق.

قرار التقسيم رقم ١٨١:

في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ صدر قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، والذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام:

- ٤٥ ٪ للفلسطينيين.
- ٥٥ ٪ لليهود.
- مدينة القدس تكون تحت وصاية دولية بإشراف الأمم المتحدة.

وقد رفض جميع العرب هذا القرار لاعتبارات عدة، وكان القرار الشرارة التي أطلقت الجهاد ضد اليهود - بعد انقطاع ثماني سنوات - حتى نكبة ١٩٤٨، والتقسيم هنا واقع على مساحة أرض صغيرة، وأيضاً هو لمصلحة عدو من خارج النسيج المسلم، ومع هذا نجد الخطاب الليبرالي اليوم يطرح خيار السلام والتطبيع مع دولة الاحتلال وفقاً لحل الدولتين الذي صدر في هذا القرار، واعتبار التقسيم والاعتراف بحق اليهود في ذلك الجزء المقسوم الحلَ لمشكلة النزاع بين الطرفين.

رفض في البداية الليبرالي إسماعيل صدقي رئيس الحكومة المصرية (فبراير - ديسمبر ١٩٤٧)، دخول مصر الحرب مع دولة الاحتلال، وكان يرى أن مصر من الممكن أن تتعايش مع دولة يهودية على حدودها وفقاً لقرار التقسيم.

ويعدّ شاكر النابلسي رفض العرب قرار التقسيم مجرد اعتباط عربي تسبّب في ضياع فلسطين فيقول (هكذا هم فعلوا مع القضية الفلسطينية حين أنكروا الوضع الجديد في فلسطين عام ١٩٤٨، وركبوا رؤوسهم، وناطحوا الصخور، ورفضوا التقسيم، فأضاعوا فلسطين كلها، وليس أقل من نصفها كما كان مقرراً في عام ١٩٤٨)[١]. رفض العرب للقرار لم يكن بهذه السطحية أو الاعتباط الذي يصوره النابلسي؛ فهو يقضي بقيام كيان صهيوني شرعي بجانب الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، ولم يكن يعيش اليهود المحتلون حينها على أكثر من ٧ ٪ من أراضيها، ونسبة وجودهم بعد الهجرات المتكررة لم تتجاوز ٣٢ ٪ من السكان، فهو ظالم بكل المقاييس؛ لذلك رفضه العرب، وفي كل الأحوال لو حصل ووافق العرب على القرار؛ فإن اليهود قد رفضوه بعد صدوره مباشرة، وهم الذين بيدهم تنفيذ القرار هنا لا العرب ولا الغرب.

(١) مقال بعنوان (العالم الحر يمهر العراق الجديد بخاتم الشرعية) منشور في موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢.

تقسيم اليمن:

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٦٧ -١٩٩٠) هو اسم لكيان سياسي كان قائماً في الجزء الجنوبي من اليمن قبل أن يتحد مع الجزء الشمالي من اليمن في عام ١٩٩٠، وهناك قوى سياسية مختلفة من جنوب اليمن تسعى اليوم إلى إعادة الوضع كما كان قبل الوحدة بفصل الجزء الجنوبي من اليمن في دولة مستقلة عن كل الدولة اليمنية.

التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج)[٢] هو أحد التجمعات الليبرالية في جنوب اليمن التي تعمل منطلقة من هدف أساسي، وهو فصل جنوب اليمن عن كل اليمن ليصبح دولة مستقلة، فقد جاء في صفحة التجمع على الإنترنت تحت خانة التعريف بالتجمع ما نصه (وحدد التجمع هدفه الرئيس المتمثل في تمكين شعب الجنوب من حق تقرير المصير والتحرر من الاحتلال اليمني واستعادة الدولة الجنوبية المستقلة كما عرفها العالم بعضويتها الكاملة في جميع المنظمات الإقليمية والدولية حتى مايو ١٩٩٠م)[٣]. ومع مراعاة مشكلات الجنوب اليمني، فإن طرح تقسيم المقسم هو مشروع إضعاف جديد، ولن يكون له دور في قوة أحد، بل سيضطرهم إلى عقود وتفاهمات مع الأجنبي مستقبلاً سيجدون أنفسهم بسببها أضعف من السابق وأضيع لحقوقهم، الفرق هذه المرة أنها لم تذهب للقريب بل للبعيد.

تقسيم السودان:

كان السودان في زمن مضى جزءاً من مصر، وكان الملك فاروق (١٩٢٠ - ١٩٦٥) يدعى بملك مصر والسودان، وكانت تقع تحت سيادة مشتركة بين مصر والاحتلال البريطاني وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥١ عندما ألغى الليبرالي مصطفى النحاس تلك المعاهدة من طرف واحد، وبدأت مسيرة فصل السودان عن مصر حتى اكتملت بشكل نهائي بإعلان البرلمان السوداني في ١٩٥٦/١/١ جمهورية السودان دولة مستقلة، ومنذ ذلك الوقت كان خيار فدرلة السودان مطروحاً إلى أن انتهى بعد تطبيقات مختلفة بفصل جنوب السودان في دولة مستقلة عام ٢٠١١، وما زال خيار الانفصال مطروحاً في أقاليم أخرى من السودان.

يدعم الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد السوداني خيار وحدة السودان ويرفض التقسيم، لكنه لا يمانع أن تُمنَح أقاليم السودان حق تقرير انفصالها عن السودان في كيانات سياسية مستقلة، فقد جاء في بيان أصدره المكتب التنفيذي للحزب بتاريخ ٢٠١٠/١/١٠ (إن حزبنا إذ يقف مع حق تقرير المصير كحق

(٢) تكتل سياسي ليبرالي يماني أسس في عام ٢٠٠٤.

(3) http://tajaden.org/abouttaj.html.

ديمقراطي لكل شعوب وأقاليم السودان، فإنه يعلن أن هذا الحق لا يمكن أن يمارس في ظل الدكتاتورية والدولة الدينية وتحت ضغوط القوى الانفصالية في الشمال والجنوب، لأن هذا سيدفع الناس دفعاً للانفصال ويهدد بتفكك السودان، وإنما شرطه الأول أن يتم في ظل ظروف الديمقراطية والعدالة والعلمانية)[1]. هذا التصور هو جزء من فهم الليبرالية للحرية السياسية التي لا تنتهي عند إضرارها بالقريب أو كيان الأمة العام ما دام الفرد يطلب تلك الحرية، وعليه فالحزب يرفض، لكنه وفقاً لأصوله في الحريات يعدّ الانفصال حقاً لمن يريده.

ثانياً: الفدرلة

الفيدرالية: نموذج سياسي لدولة واحدة فيها دولة مركزية وولايات تابعة لها، ويملك الكيان الداخلي للولايات حكماً ذاتياً تحدد فيه الولايات السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، ويتم ذلك داخلياً دون تدخل من أي كيان سياسي آخر في الدولة، وهي تختلف عن (الكونفدرالية) من جهة أن الأخيرة تجمع دولاً منفصلة ومستقلة بذاتها في تجمع سياسي موحد، بينما الفيدرالية تجمع ولايات مختلفة تحت كيان واحد، سواء كانت مستقلة في دول قبل الفيدرالية أو مجتمعة تحت دولة مركزية، و(الفدرلة) هنا استخدام يقصد به تقسيم بلد متحد في كيان سياسي واحد إلى كيانات سياسية، خلافاً لحقيقة الفيدرالية التي تستخدم في أصل المصطلح اللاتيني ويقصد بها (الاتحاد) لا تجزئة المتحد.

الفيدرالية هي محل وفاق عند الليبراليين العرب؛ لأنها سبب للمحافظة على وحدة البلدان العربية وليس تقسيمها، والمعارض منهم لخيار الفيدرالية لا يعارض أصل الفكرة، وإنما يعارض تطبيقها في بعض البلدان كالعراق، ومن المعارضين عبدالرحمن الراشد الذي يقول (ومع أن فكرة الفيدرالية ليست خاطئة، وقطعاً ليست خطيئة، على اعتبار أنها واحدة من صيغ الحكم المجربة والناجحة في العالم، مثل ألمانيا والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، إلا أن الوضع العراقي ليس مهيأً بعد لمثل هذا الطرح. وسيأتي يوم مناسب عندما يستقر العراق بشكل كامل، وبعدها يمكن للفيدرالية أن تكون مضمونة العواقب، لا مدخلاً لتفكيك البلاد وإدخاله في حروب تمزيقية)[2].

وفي دعم الليبراليين خيار الفيدرالية في العالم العربي، يرى شاكر النابلسي أن الفيدرالية نظام حكم حداثي مثالي فيقول (الفيدرالية تعني الحداثة في أسمى صورها)[3]، ويقول هي (أرقى نظام سياسي في العالم)[4].

وحيث ما وجد التعدد والتنوع فهو سبب لفدرلة ذاك البلد، وإن كان متحداً سياسياً، فيرى النابلسي أن نجاح مشروع الفدرلة في العراق سيكون سبباً مشجعاً لانتقالها إلى بلدان عربية أخرى فيقول (النظام الفيدرالي – فيما لو طُبق تطبيقاً كاملاً وسليماً في العراق – سوف يحل الكثير من مشاكل العراق المتعدد والمتنوع، وفيما لو تم تطبيق الفيدرالية في العراق، وأتت هذه الفيدرالية أُكلها بالعافية على العراق ككل، فسوف تكون نموذجاً يُحتذى في عدة بلدان عربية تعاني طوائفها العرقية والدينية من العزل السياسي والاجتماعي والثقافي، كما كان الحال في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١)[5].

وفي التأكيد على أن الفدرلة حل مثالي لأقطار عربية أخرى يقول تركي الحمد (أعتقد أن الفيدرالية هي جزء من الحل السياسي الأمثل، عملياً، لشكل الدولة في كثير من الأقطار العربية، إن لم يكن أكثرها. مشاكل واضطرابات مثل تلك التي تجري في منطقة القبائل الجزائرية، والنزعات الاستقلالية الأمازيغية في شمال إفريقيا العربي، أو العلاقة المتوترة بين شمال السودان وجنوبه، أو التركيبة السكانية العراقية بأعراقها وطوائفها، ومثلها التركيبة اللبنانية، أو الصومال المنسي، وغيرها من مشكلات داخلية عربية من هذا النوع؛ قد تجد حلاً لها، حتى لو كان حلاً نسبياً لا كلياً، في التنظيم الفيدرالي للدولة)[6].

وفي حديث لقناة الجزيرة عن تقسيم العراق يقول عمرو حمزاوي عن الفدرلة (علينا ألا نخشى الفيدرالية في العالم العربي، الفيدرالية تعني احتمالات ديمقراطية لإدارة التنوع، لكن شريطة عدم البعد عن التوافق الوطني وعدم السير في طريق انفصالي تام، إذ الأمر مرهون بقدرة المواطنين العراقيين على التعبير عن آرائهم وعلى الحفاظ على التماسك الإقليمي للعراق كدولة ذات سيادة)[7].

---

(1) http://ldps.org/index.php?option=com_content&view=article&id=89:2010-26-13-18-01-10&catid=44:200824-16-03-12-08-&Itemid=65.

(٢) مقال بعنوان (الجلبي يريد خمس النفط) منشور في صحيفة الشرق الأوسط.

(٣) مقال بعنوان (السنة والفيدرالية والدستور العراقي) منشور في موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) مقال بعنوان (هل ستصبح الفيدرالية العراقية نموذجاً عربياً يحتذى؟) منشور في موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٧.

(٦) مقال بعنوان (الدولة العربية.. مما تشكو الفيدرالية) منشور في صحيفة الشرق الأوسط.

(7) http://www.aljazeera.net/programs/pages/56f47ce8-c7f7-4aad-bf8a-ddefc4fc9354.

ويؤكد عادل عبد العاطي مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد السوداني دعم حزبه لخيار الفيدرالية فيقول (ويرى الحزب ضرورة قيام الوحدة على أساس المساواة التامة بين المواطنين واتباع النظام الفيدرالي وإجازة دستور وقوانين علمانية)[1].

إن دعم الليبراليين العرب للفيدرالية في الحقيقة يتعارض مع أصلهم في المواطنة التي تذوب فيها الفروقات الدينية والعرقية والجغرافية في كيان سياسي واحد يكفل للجميع الحقوق على مستوى واحد دون أي تفريق، وينتظر من الجميع الولاء للوطن الواحد فقط، فهذه الكيانات التي ستولدها الفيدرالية ستقسم الأقاليم في الأساس على فروقات دينية أو عرقية، خصوصاً في بلداننا العربية، فالبلدان التي يطرح فيها خيار الفدرلة هي غالباً ما تعيش في إثنيات دينية وعرقية متصادمة، واقترح خيار الفيدرالية كحل لمشاكل هذه الإثنيات، وهو الأمر الذي يؤكده الحمد في حديثه السابق عن الأديان في لبنان، أو الطوائف في العراق، أو الأمازيغية والقبائل، وهنا نتساءل: كيف يطرح الخطاب الليبرالي المواطنة كحل لمشكلات الطائفية والعنصرية داخل الدولة، وفي الوقت نفسه يطرح الفيدرالية على أساسيات طائفية وعنصرية، وهو الأمر الذي يتعارض مع فكرته (المواطنة)؟!

الفدرلة طريق إلى التقسيم:

الفيدرالية تنجح عندما يكون هناك انقسام سياسي سابق يسعى إلى الوحدة لعدة مصالح، وأيضاً عندما تكون الدولة المركزية قوية تحمي الكيانات الصغيرة، وتجد الكيانات الصغيرة فائدة مادية في بقائها ضمن الدولة؛ في هذه الصورة الفيدراليةُ مرشحة للنجاح، أما اقتراح الفيدرالية في كيان مفكك ومرشح للتفتيت، ويطمح الناس في كل إقليم إلى الانفصال عن الدولة، ولا تملك الدولة المركزية شيئاً تقدمه للأطرف يدفعها للبقاء ضمن كيانها، أو تفقد القدرة على إبقاء الولايات مرتبطة بكيان واحد؛ في هذه الصورة يعد الانفصال حقيقة حتمية تأتي بعد الفدرلة، لذلك عندما يطرح الليبراليون العرب خيار الفيدرالية باعتباره ضمانة من التقسيم في مثل هذه الحالة – والتي هي واقع البلدان العربية التي يطرح فيها خيار الفدرلة –، هو مجرد ذر للرماد في العيون، أو المخدر الذي يسبق عملية جراحة تقطيع الأطراف.

وهذا المستقبل الموحش للفدرلة هو حقيقة ما جرى في السودان، فقد كان خيار الفيدرالية مطروحاً منذ خمسينيات القرن الماضي، ثم تحول إلى واقع حكم اتحادي يسمى الفيدرالي، ثم انفصل جزء منه بشكل كامل في عام ٢٠١١ تحت اسم دولة جنوب السودان، وما زال هناك آخرون يطالبون بالانفصال أيضاً أو حق تقرير المصير.

يقول ناشط سياسي من جنوب اليمن عن مشروع الفيدرالية المشروط باستفتاء، والمطروح في اليمن؛ (إن من إيجابيات هذا المشروع مثل ما يراه البعض وهم قلة من أبناء الجنوب، أنه يعدّ الحل المؤقت للقضية الجنوبية الذي سوف يسهل لنا بعد فترة محددة استعادة دولتنا دون تضحيات كبرى)[2].

يؤكد الشيخ الدكتور حارث الضاري أن فدرلة العراق طريق إلى تقسيمه، ففي جواب له على سؤال عن الدعوة إلى الفيدرالية في العراق يقول (ليست الدعوة إلى الفيدرالية جديدة؛ فهي تعود إلى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، لكن تجددت الدعوة إليها بعد احتلال أمريكا للعراق من شركاء العملية السياسية الذين اتفقوا على (فدرلة) العراق وتقسيمه في مؤتمراتهم سنة ٢٠٠١م، وسنة ٢٠٠٢م، في صلاح الدين، ثم بعد ذلك في مؤتمر لندن عام ٢٠٠٢م؛ حيث اتفقوا جميعاً على (فدرلة) العراق سعياً من بعض الأطراف إلى تقسيمه في النهاية، والأمريكيون هم وراء التقسيم؛ فالكل سمع بمشروع بايدن الذي لا يزال صاحبه يتابعه بجد ونشاط، وإن أظهر في بعض المراحل تراجعه أو تأجيله أو تجميده. فأمريكا مهتمة بالتقسيم؛ لأن التقسيم مطلب بريطاني ومطلب صهيوني ومطلب لبعض الأمريكيين من رجال الإدارة السابقة، وغيرهم في الحزب الجمهوري، وكذلك الحزب الديمقراطي)[3].

إن التقسيم هو أحد أسباب ضعف الأمة، وسلب ثرواتها، وهو مشروع أجنبي بامتياز، ويصب في مصلحة الأجنبي.. وبما أن الليبراليين العرب داعمون لكثير من السياسات الغربية في بلداننا، فالنتيجة المنطقية والحقيقية كما استعرضنا بعضها في تصريحاتهم وممارساتهم؛ أنهم داعمون لمشروعات التقسيم أو مقدماته (الفدرلة).

(1) http://www.sudaneseonline.com/ar1/publish/article_1775.shtml.

(٢) أرسلان السقاف في مقال بعنوان (مشروع التحرير والاستقلال ومشروع الفيدرالية وأيهما يشكل خطراً على القضية الجنوبية)، منشور في موقع عدن الغد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢.

(٣) حوار مع الشيخ حارث الضاري أجراه حارث الأزدي، نشرته مجلة البيان في عدد المجلة رقم ٢٩٥.

تنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية

د. مصطفى محمود عبد السلام(*)

مقدمة:

أصبحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من عمليات التجارة البينية بين الدول الإسلامية – بوابة التكامل الاقتصادي – هدفاً استراتيجياً وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة الاقتصادية وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تلتفت إلى الكيانات الصغيرة والهامشية، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية في مختلف المجالات الاقتصادية.

ويعدُّ العمل الاقتصادي من أهم المجالات التي يمكن من خلالها توحيد الدول والشعوب الإسلامية والانتقال بها من مجرد التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من التكامل والوحدة الاقتصادية التي أضحت ضرورة حتى يستطيع المسلمون إيجاد موطئ قدم لأنفسهم في هذا العالم.

(*) خبير اقتصادي ومصرفي – بنك البركة – مصر.

أولاً: واقع حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية:

فالدول الصناعية والنامية تنتظم في تكتلات إقليمية وترتيبات تجارية جماعية بغرض توفير بيئة أكثر ملاءمة لنموها الاقتصادي، والتكيف مع التغيرات العالمية التي تتجه نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والعولمة وترابط المصالح بين الدول.

ومن شأن هذه التغيرات العالمية أن تفضي إلى زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية، الأمر الذي يفرض على الدول الإسلامية العمل بجدية لتوسيع وتطوير أسواقها، وزيادة قدرتها التنافسية، والعمل على إقامة تكتل اقتصادي وترتيبات تجارية مشتركة، حيث بات من المؤكد أن الدول التي لا تستطيع الدخول في تجمعات اقتصادية أو أي ترتيبات تجارية إقليمية؛ ستتحول إلى سوق هامشية، وستصبح فريسة يسهل اقتناصها من جانب دول التكتلات الكبيرة.

ويمتلك العالم الإسلامي العديد من المقومات الاقتصادية؛ كالثروات الطبيعية والموارد البشرية الكبيرة التي تمكّنه من تكوين هياكل إنتاجية ضخمة، وسوقاً واسعة لتبادل منتجات العمل، كما يمكن أن يكوّن مراكز مالية عالمية للتمويل والاقتراض والاستثمار. وهذا يؤيّد إمكانية تكتل اقتصادي إسلامي عالمي يقوّي من إمكاناته التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حالياً.

وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات كبيرة نسبياً تحقق التقدم والرفاهية في الدول الإسلامية.

ترتبط العلاقات التجارية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي بجهات محدودة جداً من حيث الصادرات والواردات معاً، فالتجارة الخارجية للدول الأعضاء موجهة لعدد محدود من الشركاء.

وغالباً ما يكون هؤلاء الشركاء من الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتهم المجموعة الأوروبية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتراوح حصة هؤلاء الشركاء في التجارة الخارجية للدول الإسلامية بين ٤٠٪ و٩٤ ٪ للصادرات، وبين ٤٠٪ و٨٠٪ بالنسبة للواردات، وقد قدم كوزنتس Kuznets تفسيراً لهذه الوضعية باستخدام مفهوم «حجم الأمة» Size of Nation، وهو أن الحجم الصغير – كما في حالة معظم الأقطار الإسلامية – يشكّل بحد ذاته قاعدة لتبعية القطر للخارج، وذلك لأن الموارد الطبيعية للبلد الصغير تكون عادة محدودة، وإنتاجه ومبادلاته ومصادر تمويله تكون محصورة في عدد قليل من العملاء والموردين، وينحصر هؤلاء العملاء والموردون في الشركاء الكبار من الدول الصناعية، خاصة في ظل عدم وجود تكتل اقتصادي إسلامي يمكن أن يكون عوضاً عن زيادة معدلات التجارة البينية بين الدول الإسلامية والدول الغربية[1].

أما حصة التجارة المتبادلة بين الأقطار الإسلامية بالنسبة إلى مجموع صادراتها، فهي ضئيلة للغاية، ففي العام الذي تأسّست فيه منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٦٩م)، لم تتجاوز ٥,٩٪، ولم تتجاوز ١٣٪ عام ٢٠٠٧م[2].

والجدول رقم (١) في الملحق يوضح حصص التجارة الإسلامية المبادلة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومعنى ذلك أن هيكل التجارة الإسلامية ما زال منحازاً إلى الدول الصناعية المتقدمة باعتباره امتداداً مباشراً لأنماط الإنتاج والتخصص السائد في التجارة الدولية، ومن ثم يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول الإسلامية لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب، بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين بعضها بعضاً.

(1) Kuznets,(1990), Economic Growth of small nations in Economic consequences of the Size of Nations, McMillan, London, p:180.

(2) SESRTCIC (2007a) Annual Economic Report on the OIC Countries 2007 with Special Reference to the World Summit on Sustainable Development. Ankara, Turkey , p136.

ومن متابعة حجم التجارة البينية السابقة يلاحظ أنه لا يعكس طموحات الدول الإسلامية من ناحية، كما أنه لا يتناسب مع ضخامة الهيكل المؤسسي المشرف على هذه التجارة من ناحية أخرى، وهو يعني أن هذا الهيكل ما زال لا يعمل بكفاءة.

إلا أنه يجب تحليل هيكل التجارة البينية الإسلامية لمعرفة حجم تلك التجارة حسب توزيع السلع، ومن ثم وضع تصور واضح لاحتياجات الدول الإسلامية وصادراتها.

١- هيكل التجارة البينية حسب توزيع السلع:

بالنظر إلى هيكل التجارة الإسلامية البينية يتبيَّن أن صادرات المحروقات (البترول ومشتقاته) شكَّلت القاسم الأكبر من هذه التجارة، حيث مثلت ٦٪، تليها صادرات المواد الغذائية بنسبة ١٩٪، ثم المواد الأولية الأخرى ذات المنشأ الحيواني والنباتي والمنجمي بنسبة ٣٦٪.. وتعدُّ السعودية والإمارات وليبيا والكويت وإيران أهم الدول الإسلامية في تصدير المحروقات إلى بقية الدول الإسلامية، حيث تصدّر ٨٢٪ من هذه النوعية من السلع إلى الدول الإسلامية[١].

أما بالنسبة لمصدري المواد الغذائية فنجد ماليزيا وسورية وباكستان وإندونيسيا والسعودية وتركيا، حيث تصدّر ٦٢٪ من هذه النوعية من السلع إلى الدول الإسلامية، وتعدُّ كلٌّ من ماليزيا ولبنان وسورية والبحرين وبنجلاديش وإيران أهم الدول المصدرة للمواد الأولية الأخرى ذات المنشأ النباتي والحيواني والمنجمي إلى بقية الدول الإسلامية الأعضاء، حيث تستأثر هذه الدول بتصدير ٦٥٪ من هذه النوعية من السلع إلى بقية الدول الأعضاء[٢].

ومن أهم إيجابيات التجارة البينية للدول الإسلامية أن الصادرات البينية من السلع المصنعة وصلت إلى ١٦ مليار دولار، ممثلة ٤٢٪ من إجمالي الصادرات البينية للدول الأعضاء، وتعدُّ أهم الدول الإسلامية في تصدير السلع المصنعة تركيا وماليزيا وإندونيسيا والسعودية وباكستان، حيث تستحوذ هذه الدول الخمس على ٦٣٪ من صادرات السلع المصنعة داخل الدول الإسلامية الأعضاء، وهو ما يعني تزايد اعتماد الدول الإسلامية الأعضاء فيما بينها على صناعاتها الداخلية، وهو مؤشر إيجابي لتحرير الدول الإسلامية من الاعتماد على الصناعات في الدول المتقدمة، وأهم السلع المصنعة في التجارة البينية الإسلامية الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية[٣].

(1) Ibid , p: 140.
(2) Ibid , p:141.
(٣) البنك الدولي، (٢٠٠٧)، تقرير عن التنمية في العالم، مركز الأهرام للطبع والترجمة والنشر، القاهرة، ص ١٥٤.

ب - المعوقات والتحديات التي تواجه التجارة البينية الإسلامية:

إن من أهم مشكلات الوصول إلى أسواق الدول الإسلامية، هي الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ونقص التمويل التجاري، والحواجز المؤسسية، وقصور البيانات الأساسية، ونقص المعلومات والموارد البشرية الماهرة، إضافة إلى صعوبات تأشيرات الدخول.

وقد أشار التقرير الصادر من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، إلى أنه وفي أواخر الألفية الثانية بدأت جهود منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تعزيز التجارة البينية تعطي ثمارها، فالتجارة البينية التي لم تتجاوز ٩٪ من التجارة الإجمالية عام ٢٠٠٠ سجلت ١٣٪ عام ٢٠٠٧م[٤].

ومن ثم تعد المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أداة متميّزة لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتكثيف فرص المبادلات التجارية من مواد وخدمات وتنشيط الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة.

ورغم الجهود المبذولة على مستوى المنظمة والدول الأعضاء لأجل تنمية المبادلات التجارية البينية، فإن العديد من العوائق ما زالت قائمة مسبِّبة عدة اختناقات في مجرى المبادلات التجارية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن أهم العوائق هي تلك المتعلقة بمشكلات الدخول إلى الأسواق، كذلك عوائق على المستوى اللوجستيكي (بنية تحتية، نقل)، وعدم توفر المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال، وإجراءات معقدة في إدارة وتدبير شؤون التجارة الخارجية على المستوى الجمركي والمصرفي وفي الموانئ، وعدم وجود الكفاءات الفنية المتخصصة في مجال التجارة الدولية، كذلك انعدام آليات التمويل المناسبة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى أن السلع المعروضة للتصدير غير متنوعة، أو لا تتوافق مع المعايير والمواصفات الدولية المعتمدة في الأسواق.

(4) http://www.icdt-oic.org.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للتجارة البينية بين الدول الإسلامية:

حيث يؤدي التكتل الاقتصادي الإسلامي إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الإسلامية وإلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول التي دخلت في برنامج التكتل، كما أن ذلك سبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كل دولة، ما ينتج عنه زيادة الإنتاجية واتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول.. ويمكن إيجاز أبرز منافع التكتل الاقتصادي في النقاط التالية:

١ – اتساع نطاق السوق ما ينتج عنه: زيادة القوة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى وفورات الإنتاج الداخلية والخارجية أو ما يسمى اقتصاديات الحجم الكبير، وذلك لأن من أعقد المشكلات التي تواجه التوسع في الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية هي ضيق السوق، ولذا فإن اتساع السوق واندماج الأسواق الوطنية يؤدي إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة وفق المزايا النسبية الحقيقية، وهذا يترتب عليه أو ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المقدرة على المنافسة الدولية.

٢ – ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج، ذلك أن التكتل الاقتصادي سينعكس إيجابياً على التوقعات المستقبلية لمتخذي القرارات الاستثمارية، فاتساع الأسواق يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بتصريف الإنتاج، ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، فزيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الفاعل، وزيادة التوظف، ما ينعكس في النهاية على معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع، وهذا بخلاف الأثر غير المباشر أو الارتدادي على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول الإسلامية، ما يترتب عليه ارتفاع إضافي في مستوى الاستثمار والتشغيل، وكذا نقل الأساليب الفنية الحديثة.

٣ – تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدول المتكاملة، ذلك أن التكتل الاقتصادي يستهدف إزالة جميع القيود المعوّقة لحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المشتركة في التكامل، وينتج عن ذلك الاستفادة الجماعية المثلى من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، ما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤ – تنويع سلة الإنتاج والصادرات السلعية والخدمية في إطار من التنسيق بين الدول المشتركة في برنامج التكتل.

٥ – زيادة التجارة البينية بفعل الترتيبات التكاملية بين الدول المشتركة في التكتل الاقتصادي، ما يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل الدولي لصالح هذه الدول، وهذا يؤدي إلى:

- انخفاض الاعتماد على الدول الأخرى (خارج التكتل) في التجارة الخارجية، ما يعني انخفاض درجة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، ومن ثم انخفاض مخاطر التقلبات والتذبذبات في أسعار الصادرات والواردات.
- التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات كجبهة إسلامية واحدة، أو كقوة أو كتلة اقتصادية واحدة، وليس كدول هامشية ضعيفة.
- المشاركة في صنع القرارات داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بدلاً من وضعها الحالي الذي لا يعدو كونها متلقياً ومنفذاً للسياسات التي تفرضها هذه المؤسسات، وذلك رغم عدم مراعاة هذه السياسات في كثير من الأحيان للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الإسلامية.
- التعامل الانتقائي مع العولمة الاقتصادية بما يخدم أهداف وتوجهات ومصالح الدول الإسلامية المشتركة في برنامج التكامل الاقتصادي، ومقاومة حالات الاندماج اللاإرادي في الاقتصاد العالمي.

ج - أسباب ومبرّرات التكتل الاقتصادي لزيادة حجم التجارة البينة للدول الإسلامية:

يستمد التكتل الاقتصادي الإسلامي مشروعيته من عناصر كثيرة، أهمها: أن الدين الإسلامي دعا المسلمين إلى التعاون والوحدة والإخاء في مختلف جوانب الحياة، ومنها النشاط الاقتصادي، حيث دعا الإسلام إلى حرية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وإلغاء الرسوم الجمركية، روى أحمد وأبو داود والحاكم عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا يدخل الجنة صاحب مَكْس، (والمكس دراهم كانت تؤخذ من التجار إذا مروا، وكانوا يقدرونها على الأحمال أو الرؤوس ونحو ذلك)[1]، ومنع فرض الرسوم على المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية له ما يبرره، فهذا المال هو لمسلم ويخضع لالتزام مالي هو الزكاة، فإذا فرضت رسوم جمركية فإن هذا يعني تكرار فرض الالتزام المالي (الزكاة + الرسم الجمركي).

(١) القرطبي، «الجامع لأحكام القرآن»، (١٩٨٧)، المجلد الثالث، دار الريان للتراث، القاهرة، ص ٢٦٥.

وهكذا يصبح تشـــريع حرية التبـــادل التجاري بين الدول الإســـلامية متعلقـــاً بالتكامل الاقتصادي الإسلامي عندما ينطلق من أن الدول الإسلامية تعد بلداً واحداً فلا تُفرض رسوم عند عبور الحدود بينها، وهي من وجهة نظر الإسلام حدود غير شرعية. ولا شك أن الدول الإســـلامية تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية، كما في باقي الدول النامية، لذلك فهي بحاجة ماسة لإقامة تكتل اقتصادي عالمي فيما بينها، ومن ثم تكتسب الدعوة للتكتل الاقتصادي بين دول وشـــعوب العالم الإسلامي أهمية بالغة في الوقت الراهن، وذلك للدواعي والمبرِّرات التالية:

١ التكيّف مع عولمة الاقتصاد والاستجابة لتحدياتها التجاريـــة، والإنتاجية، والتقنية.. فالتقدم التقني أدى إلـــى الزيـــادة الإنتاجية كميـــاً ونوعياً، ما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات، ولا تســـتطيع الدول الإسلامية متفرقة – باعتبارها دولاً ناميـــة – تنمية صادراتها بغير التعاون فيما بينها، وإقامة سوق مشتركة ومناطق تجارة حرة وتجمعات إقليمية، والانتظام في تكتل اقتصادي كبير.

٢ مواجهـــة التجمعات الاقتصادية المتنافســـة على الأسواق الدولية، والتي سيتعاظم تأثيرها ويقوى نفوذهـــا فـــي العالم، وهو ما يضيـــق من فرص الأســـواق المتاحـــة للدول الإســـلامية، ويضعف من قدراتها الجماعية التنافســـية في الأســـواق الخارجية.

٣ تحقيق التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثل مطلباً ضرورياً للدول الإسلامية كي تتمكن من استعادة مكانتها وترقية شعوبها، ولم يعد ذلك متيسّراً في الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، أو بالاعتماد على الخارج، فالدول الإسلامية يجب عليها أن تنظـــر إلى مصالحها في إطار منظومة تعاونيـــة وتكاملية.. وتعد الوحدة الاقتصادية في جميع صورها خطوات فاعلة للوصول إلى وحدة حقيقية للأمة الإســـلامية، وتقوية أواصر الأخوة والتعـــاون بين دولها وشـــعوبها، وتحقيق تقدمها ورفاهيتها.

٤ اختلاف وتباين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها كل دولة.

٥ اختـــلاف الموارد الماليـــة (دول تحقق عجزاً ودول تحقـــق فائضاً في موازينها التجارية).

٦ ضيق حجم الأســـواق الداخلية لكل دولة منفـــردة وعدم قدرتها على إقامة مشروعات حديثة وكبيرة الحجم.

٧ ضعف المركز التفاوضي والتنافسي لهذه الدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية.

٨ انخفاض الإنتاجية، وشدة التبعية للدول المتقدمة.

٩ تملك الدول الإسلامية نحو ٧٣,٠٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، وتنتـــج ٣٨,٥٪ من الإنتاج العالمي.. كما تملك نحو ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. ويلاحـــظ أن ٩٠٪ من صادرات هذه المواد تتم كمادة خام غير مصنعة.

١٠ تمتلك الدول الإسلامية مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة تصل إلى نحو ٨٠ مليون هكتار ولم يتم اســـتغلالها حتى الآن، وتستورد الدول الإسلامية مواد غذائية من الخارج بمبالغ كبيرة جداً تزيد على ٣٥ مليار دولار سنوياً[١].

١١ تمتلك الدول الإسلامية فوائض مالية كبيرة قد تصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار دولار مودعة في البنوك الغربية[٢].

١٢ يمكن أن يلعب العامل الديني دوراً كبيراً في تآزر الدول الإسلامية من أجل التكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المشـــتركة التي تفرضها الظروف العالمية، وبخاصة الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة والعولمة.

الملحـــــق

جدول رقم (١)

حصص التجارة الإسلامية المبادلة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٪

السنوات	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الصادرات	٥,٩	٦,٢	٧,٤	٨,٦	٨,٧	٩,١	١١	١٣
الواردات	٨,٢	١٠,٣	١٣,٤	٨,٢	٧,٦	١٢,٤	١٠,٥	٩,٥

المصدر: مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، (٢٠٠٧)، السوق الإسلامية المشتركة: التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة، مركز الإحصاء الاقتصادي والبحوث الاجتماعية والتدريب، أنقرة، تركيا، ص ١٦.

(١) البنك الإسلامي للتنمية، (2007)، التقرير السنوي، جدة، منشور على موقع البنك http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous.

(٢) المرجع السابق، ص211.

معالم شرعية لتحقيق اجتماع أهل الإسلام

محمد الشريف
alsharif@albayan.co.uk

إن من أكثر ما يحضّ عليه الإسلام اجتماع الناس على الحق والخير، وهذه دعوة أطلقها القرآن حتى مع المخالفين، فقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وإذا كان هذا مع أهل الكتاب، فالعمل على اجتماع أهل الإسلام على الحق من باب أولى ويعدُّ من أهم ما يدعو إليه الإسلام كما قال الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وكما أمرهم بالاجتماع على الحق فقد نهاهم عن ضده كمشابهة مَن قبلهم من أهل الكتاب في تفرقهم واختلافهم وترك التجمع على الحق، فقال: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ثم بيَّن براءة رسوله ﷺ ممن فرقوا دينهم وتحزبوا وصاروا شيعاً متخالفين فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، فالاجتماع على الحق والعمل به سبب للألفة والجماعة، كما أن الاختلاف في الدين وترك العمل به سبب للفرقة والعداوة كما قال تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: ١٤]، وقال ابن تيمية: «سبب الاجتماع والألفة جمع الدين والعمل به كله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما أمر به باطناً، وظاهراً. وسبب الفرقة: ترك حظ مما أمر العبد به، والبغي بينهم. ونتيجة الجماعة: رحمة الله ورضوانه وصلواته وسعادة الدنيا والآخرة وبياض الوجوه. ونتيجة الفرقة: عذاب الله ولعنته وسواد الوجوه وبراءة الرسول ﷺ منهم».

ولما كانت الجماعة والاجتماع من المعالم البارزة في الإسلام، كانت علامة وسمة للفرقة الناجية التي ورد ذكرها في الحديث: «إن أهل الكتاب تفرقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة، وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة»(١)، فالجماعة، وهي الفئة التي اجتمعت على الحق وائتلفت عليه، هي الفرقة الناجية، وفي رواية قال في بيانها: «ما أنا عليه وأصحابي»، واسم الفرقة الناجية ووسمها عند أهل العلم: «أهل السنة والجماعة»، وهم الذين تبيض وجوههم يوم القيامة ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال ابن كثير: «وقوله تعالى: يوم تبيض وجوه وتسود وجوه يعني يوم القيامة حين تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة، قاله ابن عباس رضي الله عنهما»، فكان تفرق المسلمين في الحق واختلافهم عليه قائداً إلى النار، كما كان اجتماعهم واتفاقهم القائد إلى الجنة، فلزوم الجماعة والاجتماع والائتلاف على الحق من موجبات دخول الجنة كما قال الرسول الكريم ﷺ: «مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الْجَمَاعَةَ»، فالاجتماع الممدوح لا يكون إلا على الحق المتمثل في اتباع كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وما عليه أصحابه الكرام رضي الله تبارك وتعالى عنهم كما قال ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة

(١) وقد ورد هذا الحديث بأسانيد متعددة وهي أسانيد قال عنها الذهبي تقوم بها الحجة وقد صححه جمع من أهل العلم.

نبيه ﷺ»، فضمن لمن تمسك بالكتاب والسنة العصمة من الضلال، وهذا وعد ووعده حق، فهو الصادق المصدوق، وقال في اتباع سنة من خلفه من الخلفاء الراشدين الذين اهتدوا بهديه واقتدوا بسنته: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ»، فحضّ على التمسك بها إلى درجة أن يعض عليها بالنواجذ لما في ذلك من العصمة والاهتداء إلى الصراط المستقيم، وقال في أصحابه بعامة: «وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»، فكان في وجود أصحابه أمان لأمته من التفرق والضلال، سواء كان وجودهم وجوداً حسياً ببقاء أعيانهم، أو كان وجوداً معنوياً ببقاء عقيدتهم ومنهجهم.

ومما يبيّن عناية الإسلام بالجماعة والاجتماع أن فرائض الإسلام كلها لا تكون إلا من خلال الاجتماع، سواء كان باجتماع الأبدان كالصلاة والجهاد، أو باجتماع الزمان والمكان وكيفية العبادة كالصوم والحج، ولم يشذ عن ذلك إلا الزكاة، وقد توعد الله تعالى من يخالف طريق الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين – الذي هو مفارقتهم في العقيدة والمنهج – بالنار كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وقد استنبط الشافعي – رحمه الله – من هذه الآية دليل صحة الإجماع وعصمة الأمة من أن تجتمع على ضلالة، وهو مصداق لقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، فمتى اجتمعت الأمة دخلت فيها هذه الطائفة التي على الحق، وكذلك ما يروى عنه: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: «وعندي أن إجماع الصحابة لا يجوز خلافهم؛ لأنه لا يجوز على جميعهم جهل التأويل، وفي قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، دليل على أن جماعتهم إذا اجتمعوا حجة على من خالفهم، كما أن الرسول ﷺ حجة على جميعهم»، فما دام أن الله جعلهم أمة وسطاً، أي عدولاً، وقبل شهادتهم على الأمم، فمعنى ذلك أنهم على الحق لا يغادرونه ولا يخالفونه.

وحتى يتحقق اجتماع أهل الإسلام واقعاً كما هو مأمور به شرعاً، ينبغي التمسك والاعتصام بالأصول التي تجمع ولا تفرق، وتوحد الأفهام ولا تشتتها، وهي أصول ثلاثة:

الأصل الأول: تحديد مصادر التلقي والاتفاق عليها، ومصادر التلقي المجمع عليها هي:

١ كتاب الله تعالى، وقد ذكر الله تعالى في بيان منزلة كتابه أنه كتاب مبين وأنه كتاب حكيم، فهو يبين الأمور المشكلة أو المبهمة فيزيل إشكالها ويبين إبهامها، وهو كتاب قد أحكمت آياته وفُصّلت كما قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، فلا يلحقها اختلال من أجل إحكامها ولا نقص من أجل تفصيلها، وهو حبل الله المأمور الاعتصام به كما قال عبد الله بن مسعود عن حبل الله الذي أُمر المسلمون بالاعتصام به في قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] قال: هو القرآن. وقال علي بن أبي طالب عن القرآن: «هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء»، وما كان بهذه المنزلة فهو أصل للأصول التي يجتمع عليها المسلمون.

٢ سنة الرسول ﷺ، وقد بيّن كتاب الله أن الاهتداء مرهون بطاعة الرسول ﷺ واتباعه فقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]، وأمر بالتقيد بما أمر به أو نهى عنه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وحذر أشد التحذير من مخالفة أمره فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وهذا مما يبيّن المكانة العظمى لسنة النبي ﷺ، وأن في لزومها الهداية والفلاح، وأن في مخالفتها والخروج عنها الفتنة والعذاب، وهو مما يدل على أن اتباع السنة ولزومها من أكبر العوامل التي تساعد على الائتلاف واجتماع أهل الإسلام.

٣ إجماع سلف الأمة من الصحابة والتابعين، وقد بيّن الكتاب أن الله رضي عنهم وعمّن اتبعهم كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وبيّن الرسول الكريم أنهم الفرقة الناجية وأنهم أمان للأمة كما مر.

الأصل الثاني: تحديد قواعد الاستدلال والاتفاق عليها وكذلك طرق استفادة الأحكام من مصادرها، وهذه تكفّل بها علم أصول الفقه مما يتبيّن منه أن معرفة هذا العلم وإحكام قواعده عامل كبير في توحيد طرق الفهم والاستنباط.

الأصل الثالث: تنقية نفوس القائمين بالاستدلال وتهذيبها وتثقيفها ليكون الحرص على الاتفاق والاجتماع أولى ما يحرصون عليه، وهذه تكفّل بها علم الأخلاق وعلم الخلاف وعلم الجدل.. فتبيَّن مما تقدم أن اجتماع أهل الإسلام سهل ميسور لا يحول دونه حائل ولا يمنع منه مانع، كما لا يكون بالأماني والتصورات، بل بأصول علمية وإيمانية يقبل بها المسلمون ويعملون بها ويسعون جاهدين إلى تطبيقها.

مجلة البيان وجميع إصداراتها المتنوعة متوفرة
بمتجر آبل الإلكتروني لأجهزة آيباد وآيفون.
(فقط عليك تحميل تطبيق البيان)

لجمهورنا الكريم، عدد المجلة لشهر محرم ١٤٣٤هـ

على المتجر

www.albayan.co.uk